



مكتبة جامعة الملك سعود مخطوطة

تكملة لسان الحكام في معرفه الأحكام
(غاية المرام في تنمة لسان الحكام)

المؤلف

إبراهيم الخالعي (العدوي)

كتب
 الحمد لله المصنف بأكمل المنزوع عن النقص في صفات الحلال
 وافضل الصلوة واللام على غيره النبي البدر النجم وعلى اله
 وصحبه الامعة الاعلام صلاة وسلاما ارجو بفضلها حسن الختام
 اما بعد فيقول العبد العاجز الفقير الى مولاه العتيق العبد بربها
 الدين ابراهيم الخالقي العبد في الحقيق عامل لله بلطفه الحقيق ربي
 اكتب الحكم الاحكام المسمى بلسان الحكماء منهم في بلاد الاسلام
 ومقبولا عند العلماء الاعلام وقد توفي مولاي قبل الانعام عليه رحمه الله
 العلامة وكان النافق من فضول الدلائل تسعة فصول فاجبت ان
 اصعها بكتاب الامعة الفحول من غير ان تصرف بقصر حرف ولا زيادة
 عما هو المكتوب في كتب السادة وصرحت في كل فصل من الفصول بالاصل
 الذي هو عند منقول طالبها من اهل الغفران وسابلا الدعا بغير حرج
 الاخوان وسر ما يعترف عليه من الزلل والاصلاح ما يجدونه من
 الخلل الفصل الثاني والعشرون من الفصول الدلائل في الصيد
 والرباج ولا يصح كتاب الصيد في مسلم سها فاصاب سها
 سهم مسلم اخرها فاصاب الصيد فقتله ان كان يعلم ان سهم الرمي
 الاول لا يبلغ الصيد لولا اصابة السهم الثاني فالصيد الثاني
 وهو حلال وان كان يعلم انه يصيب كان الاول وكل اذا رمي الجوسي
 بعد رمي السلم فان مراد قوه ولم يقطع عن سنده فالصيد للمسلم وهو
 مكروه ولا يحل صيد البندق والمعرض والحجر والنصا في الاصل نوع اخر
 وجعل في صيد الفخ عتق مجوسي فاخذه صاحبه ولم يكن من الوقت
 ما يقدر

ما يقدر على بوجوه الخوار في الاصل هذا رواية عن اخيه رحمه الله
 والي يوسف واما في ظاهر الرواية لا يحل لانه عزله وقوعه عندنا نوع
 اخر جعل في صيد فقتل عليه ساعة من غير حرجة ثم ذهب عنه ذلك
 الا انه فاخذه الاخر فهو لا خلاف اذ جرحه جراحة لا يستطيع
 معها الدخول فلبثت كذلك ما شاء الله تعالى ثم رمي ورمي
 اخر حيث كان الصيد الاول والفرق ان في الصيد الاول لم ياخذ
 الاول فصار عزله من نصب شبكته فوقع فيها الصيد والمالك غيب
 ثم تخلص عن الشبكه فراه رجل فزله وفي الصيد الثانية اخذه
 الاول ببقا اثر فعله فلكه رجل فزله او ديبا او خنزيرا وما
 استبد ذلك مما لا يقصد به الاستيلاء وسمي فاصاب صيدا ما كوله
 اللحم وقتله كله وقال زفر لا يحل وان رمي جرادا او سمكا وترك التسمية
 فاصاب صيدا عن اي يوسف رحمه الله تعالى روايتان روي ستم عنه
 انه لا يحل ما اصابه بدون التسمية والخنا من بول ولو رمي الى
 البحر وبقر او ابل او شاة او غيرها هلي وسمي فاصاب صيدا ما كولا
 لاروايه لانه في الاصل والاي يوسف رحمه الله تعالى في قول
 يحل وفي قول لا يحل واليه شارة في الاصل ولو ايسر له الصيد وهو
 يظن انه شجر او انسان فاذا هو صيد بول وفي الاصل سمع حسا
 فظنه حس صيد فراه او ايسر له صيد او ايسر له صيد او ايسر له صيد
 حس صيد لا باس به وان كان حس انسان او غيره من الطيور لا يحل
 وفي الغناري وجاجة له هل تعلقت بشجرة لا يصل اليها صاحبها
 فراهها ان خاف عليها الموت توكل وان لم يكن بهذه المشابة



كتاب
 في
 صيد
 الفخ
 والصيد
 في
 الجبال
 والصيد
 في
 الجبال

لا يוכל ولا يصل هذا في صيد الاصل ما توحش من الالهيات مجل
 بما يجل به الصيد حتى لو نزل البعير او البقرة فبهاه بالزحار حنة
 واصابت الجار حنة ساء منها فمات منها حل وفي ثاة خارج
 المصيرجل وفي المصيرجل وفي الفتاوي في باب النون رجل عامه
 فرماها او يري غيره من هذا على وجهين ان كانت لا فتهدي على مترله
 او كانت تهدي في الوجه الاول مجل اطبا اصاب الدبح واصاب
 موضع اخر لانه يخرج عن الذكوة الاختيارية ووف الوجه الثاني ان
 اصاب الدبح حل وفي موضع اخر قال مجل مطلقا وان شاة لو سقطت
 في بئر فطعت مجل قال الحسن بن زياد لا يجزى وذكر في فتاوي القاضي
 الامام مطلقا من غير ذكر الخلاف وقال المتروكي في البيهرا اذ رماه
 فادماه حل اكله وان اصاب السهم ضلعها او قرنها وادى حلت
 ولو اصاب موضع اللحم ولم يجرى الدم ان كانت الجراحة كبيرة
 حلت وان كانت صغيرة قبل مجل وقبل المجل فصل في السمك
 وفي الماصل السمك الذي مات في الماء بغير آفة وهو الطافي
 لا يוכל وان مات باقذ وهو ان يخسره الماء او طغى عليه وجه الارض
 او وجد في بطن طير سمك او ربطه اخرجه الماء او اضطر العباد ووف
 جماعة منها الى مضيق فتم اكلت فتم اكلت ولرغنة حنة او اصابته
 خمر او التي في الماء شئ فاكله ومات يוכל ولا يجزى في الماء
 السمك وفي الفتاوي اذا قتله حر الماء او برده لا يוכל عند اي
 حيلة رضي الله تعالى عنه كالطافي وعند محمد يוכל وهذا رفيق
 بالناس ووجه التحريم لم يذكر الخلاف ولكن قال فيه روايتان

سمكة

سمكة بعضها في الماء وبعضها في الارض من شبه ان كان الرأس خارج الماء
 اكلت وان كان في الماء ان كان ما على الارض قدر النصف او اقل
 لم يוכל وان كان ما على الارض اكثر من النصف اكلت البته اذا
 سمي به الرجل في فتاوي يسمك ان يرمي به خارج الماء في موضع يقدر
 على اخذه فاضطربت فتوفي في الماء يملكه وان انقطع الجبل قبل ان يخرج
 من الماء يملكه وعلى هذا اذا ارسل الكلب او يرمي من هذا
 الفصل واسلحاهم فصل فيما يוכל وبما لا يוכל وفي شرح الطحاوي
 لا يוכל ذي ناب من السباع وذي ناب من الطيور بيان الاسد
 والذئب والعر والفتند والثعلب والضبع والكلب والسنور
 الاهلي والبري والفيل والبرغس والسجباب والفتك
 والسمور والذئب والهام الذي سكنها من الارض بيان
 الفارة والوزغة والنفقة والحجيات وجميع هوام الارض الا الارض
 فانه مجل وزو مخلب من الطيور بيان البقعة والعقاب والباري
 والشاهين وما اشبه ذلك وفي الفتاوي الصغرى ما لا دم له
 كالزبور ونحوه لا يוכל الا السمك والجراد والعقور ونحوه يוכל
 ويكره الغراب وهو الذي يكمل الجف والجاسات وفي فتاوي
 الاول المجل اكل الهدى لابس به لانه ليس بيدى مخلب من الطيور
 وفي فتاوي القاضي الامام ولا يוכל الخفاش لانه ذو ناب ولا
 باس من الخفاف والقمري والسوداني والزبور والعصافير والفا
 والجراد وكل ما ليس له مخلب يخطف بمخلبه بيان الوحش بيان
 الاهلي البغل لا يוכל ويكره لم يجز عند اي حيلة يرمي به

King Fahd Quran Complex

وفي ذلك اربعة مراتان والاصح كراهة التحريم ولبنه كحلح وما يصل هذا
الحلال ويكره كل لحوم الابل للجلالة وفي النوازل لو ان جديا عدي
بلين المختبر لابس ياكل فعاى هذا قالوا لا ماس ياكل الدجاج لا يخلط
ولا يتغير لحمه والذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يحبس لرجاحة
قلادة ايام كان للثمنه وانما يشترط ذكره للجلالة التي لا ياكل
الا الخفيف اما ما يخلط كما اذا تناول الجاسة والخيف ويتناول
غيرها على وجه لا يظهر اثر ذلك في لحمها لا يابس ياكل وفي شريح الشاة
في الابل تحبس شهر وفي البقر عشرين يوما وفي الشاة عشرة ايام وقال
الامام الحسن الاصم انه يحبس الى ان تنزل الرابحة المشقة وفي كسقي
المكره للجلالة الذي يعرف بوجودها راحته منكته فلا ياكل لحمها
ولا يشرب لبنها والعمل عليها وتلك حالتها ويكره بيعها وهبتها وتلك
حالتها وفي فتاوى البقالي عرفها بحس ولعله علم كتاب الذبايح
وهو يشتمل على فصلين الاول في مسائل الذبح والثاني في مسائل التسمية
الفصل الاول في مسائل الذبح وفي مختصر القدر يري ذبيحة لمسلم
وانكباي حلال ولا يؤكل ذبيحة المجوسي والمرقد والمرقة والوثني
والحمر من الصيد في الاصل فهو ذبيحة المجوسي او تنصر حل ذبيحته
المولود بين الكتابي والمجوسي ذبيحة حلال وفي فتاوى القاضي
الامام ذبيحة اليهودي والنصراني حلال وان كان يربها الا ان
يسمع منه انه يسمي عليه المسيح فاذا سمع منه ذلك لا تاكل لانه
اهل به لعينه تعالى وقال بعض اصحاب الشافعي انها لا تاكل
ولا ياكل ذبيحة المرقد ان ارقد الي دين اهل الكتاب المرأة كالرجل

في الذبح

في الذبح والصبي الذي يعقل ويضبط كالبالغ ويستحب توحيدها في
الذبح الجائز قبله ويكره ان يذبح الشاة اذا ذبحها ولا يابس ياكل
الذبيحة منها لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يري ان يذبح الشاة
اذا ذبح قبل ان تكسر وقبل ان ترد وقيل ان يذبح في الذبح
حتى يبلغ الخناز وهو عرق في العنق فذكره لان فيه زيادة مشقة
من غير حاجة ويكره ان يجرها الى مذبحها وان يحد الشفة بعد
ما اصغرها بحسن اخر وفي الجامع الصغير لابس بالذبح في الخناز كراهة
واوسطه واسفله ولا يابس ياكل الجزير اذا ذبح دجحا ولم يجر الشاة
والبقرة اذا ذبحها ولم يحد يكره ذلك وفي بعض النسخ لا يستحب وفي
فتاوى القاضى الامام السنة في الابل النحر وهو قطع العروق في
اسفل العنق عند الصدر والسند في الشاة والبقر الذبح فان ذبح
الابل ونحر الشاة والبقر جاز ايضا لقول صلى الله عليه وسلم ما احسن
الدم واذا ذبح الوداج فكل شاة ذبحت من قفاها ان قطع الحلقوم
والاوداج المري قبل ان تموت الشاة لا يابس ياكلها وان ذبح
الشاة بسن او ظفر غير منزع لا ياكل اكلها واذا ذبح بظفر
منزوع او سن منزوع او قرن او عظم فاذن الدم واذا ذبح الوداج
يحل عندنا شاة ذبحت فقطع منها نصف الحلقوم ونصف المري لا
يؤكل واذا قطع في نفسه الاكثر من نصف الحلقوم ونصف المري لا
يؤكل والحلقوم المري واحدا لو ذبح من قبل وانه تعالى اعلم بحسن اخر
قال الامام الحسن لو ذبح الشاة من الذبح ولم يسيل منها الدم
اختلف المتأخرين قال ابو القاسم الصغار لا ياكل وقال ابو بكر

King Saud University

الاسكاف لا يابس وفي الموازل رجل دج شاة او بقرة ان تحرك
 بعد ليدج ويخرج منها دم مسفوح يحل وكذا ان تحرك ولم يخرج
 الدم لا يحل هذا اذا لم يعلم حياتها وقت الدج وان علمت حياتها
 وان لم تحرك وفي شرح الطحاوي يخرج الدم لا يدل على الحياة
 الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحي وهذا عند ابن حنيفة رحمه الله
 وهو ظاهر الرواية رجل دج شاة مريضه ولم تحرك منها شيء
 الا فها وكذا في العين ان فتحها لا تأكل وان فتحها تأكل وفي الرجل
 ان قبضت رجله تأكل وان مدت لا تأكل وفي فم شعرها لا
 تأكل وان قام تأكل هذا اذا لم تعلم حياتها وقت الدج ولم يخرج
 الدم ولم تحرك اما اذا وجد خروج الدم والحركة فقد ذكرنا الصمد
 اذا بقي فيه من الحياة قدر ما يبقى في المذبوح بعد الدج فمنه
 اربع مسائل احدها ما ذكرنا والثانية الديب اذا قطع بطن
 شاة وبقي فيها من الحياة ما يبقى في المذبوح والثالثة الكلب
 المعلم اذا اخذ الصبي ويخرج ويقي فيه ما يبقى في المذبوح بعد
 الدج والرابعة اذا رمي صيدا فاصابه وبقي منه من الحياة قدر
 ما يبقى في المذبوح بعد الدج الاولى والثانية عندها بقبولان
 الذكاة حتى لو ذكاهما لا يحل واختلف المتأخرون في حنيفة
 والاصح انهما بقبولان الذكاة حتى لو ذكاهما يحل ذكره الفقيه ابو
 الليث في مختلفاته والثالثة والرابعة لا تقبل الذكاة يعني
 تحل حتى لو وجد المالك فلم يذكره لا تحرم وابن حنيفة رحمه الله
 يفرق بين الثالثة والرابعة وبين الاولى والثانية وذكر

الامام

الامام الشافعي اذا علم انها كانت حية حين دجها حلها سواء
 كانت الحية فيها يوم دجها او لا يتوهم وقال ابو يوسف رحمه
 الله تعالى ان كان يتوهم انها تعيش يوما او اكثر يحل شاة شاة
 فاخرج منها ولدها وفي الولد ثم دج الشاة ان كانت الشاة لا
 تعيش من الشاة لا يحل وان كانت تعيش يحل بقرة تعيشها الولادة
 فاخرج منها يد في موضع الولادة ودج الولد وخرج في غير موضع
 الدج ان دج محل ولا يشك ولا يخرج منه ان كان لا يقدر على ذبحه
 يحل رجل لرشاة حامل لراد دجها ان تقارب الولادة وكبره
 دجها وهذا عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى بناء على ان الجنين لا يتدرك
 ذكاة الام عند قصاب دج شاة في بلدة مظلمة فقطع الاعلى
 من الخنوم او اسفل منه يحرم وحل الذكاة فذكرنا والله اعلم
 الفصل الثاني في التسمية وفي الجامع الصغير وكبره ان يذكر اسم الله
 تعالى مع اسم غيره عند الدج وهو على ثلاثة اوجه منها ما يحرم
 ومنها ما لا يحرم وكبره ومنها ما لا يحرم ولا يكره اما الاول فهو ان
 يذكر اسم الله تعالى واسم غيره على وجه العطف والشركة نحو ان يقول
 بسم الله واسم فلان او بسم الله ومحمد رسول الله والمكره ان يذكر
 اسم الله وغيره معقرا به في الظاهر من غير صرف عطف والشركة
 نحو ان يقول بسم الله ومحمد رسول الله والما الذي لا يكره ولا يحرم
 نحو ان يكون منفصلا عن صورة ومعنى قبله او بعد يان يقول
 اللهم تقبل عن فلان وفي الغناوي لو قال بسم الله ومحمد رسول الله
 بالغرض لا يحل ولا يرفع محل ولم يذكر النصب وغيره وضد الزيد رضي

King's College Library

النفس كالحفص لا يحل ولو قال بسم الله صلى الله عليه وسلم لا
يفعل ولو قال بسم الله واسم فلان لا يحل هو الخنار وفي الروضة
لو قال بسم بنام فلان قال ابو بكر بن مفلح لا يحل ولم ينظر اليها
في بسم الله ان قصد ذكر اسم الله صلى الله عليه وسلم وان لم يقصد وقصد ترك
الله لا يحل رجل سمى عند الدبح ان اراد به التسمية على الدبح يحل
وان اراد به التسمية على غيره الدبح لا يحل كما لو رجل اذا سمع الاذان
فاما قال المودن انه كبر فقال هو انه كبر وشرع في الصلاة للصبر
شأنها في الصلاة وان لم يكن له نية في التسمية يحل وكذا اذا ترك
التسمية فاسيا ويشترط التسمية فاسيا ويشترط التسمية في
دبح الحمام للظهار وفي الاصل التسمية عند الدبح شرط وفي
الاصطلاح عند الاسرار والربي واذا نصب الحديدة لا اخذ النظمي
يشترط التسمية عند الوضع وقد ذكر صاحب المحرر ان نصب سحلا لصيد
حمار الوحش ثم وجد حمار الوحش وجابه ميتا لا يحل قال الشيخ رحمه
الله وهذا الجواب انما يحل على ما اذا تعدى عن الطلب لما الله في الرواية
الاخرى اعتبر التسمية عند النصب ولو اجمع شاة اخرى وترك التسمية
عامدا لا يحل ولو رمى سها الصيد وسمى فاصاب اخر او اسلكه
الصيد وسمى وترك الكلب ذكرا الصيد واخذ غيره يحل ولو دبح
ذلك شاة ثم دبح غيرها اخرى فنظن ان ذلك التسمية تكفي لا يحل
والسهم اذا اصاب الصيد وغيره واخذ الكلب ذكرا الصيد وغيره حل
الكل ولو نظر الى قطع من الغنم واخذ الكلب وسمى ثم اخذ منها شاة
ودبحها بتلك التسمية لا يحل ولو اسلكه على جماعة من الصيد

وسمي

وسمي واخذها يحل ولو قال كان التسمية لله ربنا الله ربنا
التسمية اجزاء ولو قال الشكر لله لا يجوز كما في صلاة الاذان وقد
ذكرنا ولو اجمع شاة ليدبح ثم اكل واشرب او تكلم ثم دبح ان طال فقطع
القول حرم فلا فلا في الاصل قال رحمه الله ذكر في الاصل ان طاله ولم
يذكر حدر ولب في موضع ثمة ان الطويل ما يستكره الفاظ وفي
اضاحي ان عمراني اذا حذر الشفرة تنقطع التسمية من غير فصل وكذا لو
تقلبت الشاة وقامت من مضجعا ثم اعادها الى مضجعا انقطع التسمية
واحد اعلم كتاب الاضحية وفي نسخة الامام الحسيني الاضحية
واجبة وذكر الطحاوي ان هذا قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى ما عندنا
في سنة وفي نظم الزند وسبب الاضحية احب الي من التصديق بمثل قيمتها
وفي الموسوع واجبة عليه في ظاهر الرواية وشرايط وجودها الغنا وان
يكون يقما في مصر وقربة ولا يكون مسافرا وان يكون في الوقت وفي
اجناس الناطق قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى المولى الذي له ما يتا
درهم او عرض يساوي ما يتا درهم سوى المسكين والمخادم والاشباب
التي تلبس ومثاق البيت الذي يحتاج اليه وهذا اذا بقي له الي ان
يدبح الاضحية وفي المهارفيات ان جايوم الاضحية وله ما يتا درهم او
او اكثر ولا مانع لغيره فذلك لم يجب الاضحية عليه وكذا لو نقص عن
الماتين ولو جايوم الاضحية ولا مال له ثم استفاد ما في درهم ولا دين
عليه وجبت الاضحية الفقير والغنا والموت انما يعتبر في حق الاضحية
اخر ايام الفريضة وايام الغنم ولو كان له عقار وسفل اختلف للمساخر في
فقير اضاحي الزعفراني يعتبر ثمنه لادخله حتى لو كان ثمنه ما يتا درهم

فعلية الاضحية وقال ابو علي للرفاق يعتبر دخله لا قيمته فقيره
ان كان يادخل من ذلك الوقت قوت سنة فعليه الاضحية وصدقة
الفطر وقال غيره قوت شهر وان فضل عن ذلك ما يتادهم فعليه
الاضحية وصدقة الفطر فيقول اصاحي الزعفراني ان كان غلته
المستغل تكفيه وعياله من موسر والا فموسر مع غيره في يوسف
وهو موسر ولو كانت الصبائع وقف ولها غلة ان وجب له في ايام
الحق ومات في درهم فعليه الاضحية والا فلا وان كان حيا اربعة حنطة
قد قيمتها ما في درهم او لم يقيمة ما يتادهم فعليه الاضحية ولو كان
لم يصفها وكسب الغلة والحديث ان كان يحسن ان يقرضها وقيمة ما
ما يتادهم فلا اضحية عليه وان كان لا يحسن فعليه الاضحية الكل في
الاجناس وفي فتاوى الصغري الفقيه بالكتب لا يصير غنيا الا
ان يكون له من كل كتاب انسان ومائة واحدة عن محمد بن كان
احد مائة مائة الامام ابي جعفر والاخر رواية ابي سلمان لا يصير به
ج غنيا ولا يصير الا انسان غنيا بكتب الاحاديث وانما سيرا
وان كان له من كل كتاب انسان ومائة واحدة عن محمد بن كان
بها اذا صار قيمة ما في درهم وفي الاجناس جعل بزره ما لا يشتري
حمارا بركبه ويسعى في حواجه وقيمت ما في درهم فلا اضحية عليه
ولو كان في دار بكر او اشتري قطعة ارض بما في درهم فبني بها دارا
يسكن فعليه الاضحية ولو كان له دار فيها بيتان شق في وصفي وقرن
صفي وشق لم يكن بها غنيا وان كان له منها ثلاثة وقيمة الثالث
ما يتادهم فعليه الاضحية ولذا لا فرس لفرس الثالث والغاري
لا يكون

في قوله ما يتادهم
ما يتادهم ما يتادهم

لا يكون لغري غنيا وبالثلث يكون غنيا ولا يكون الغاري
بالا لسلحة غنيا الا ان يكون له من كل سلاح انسان واحد بما في
ما يتادهم وفي الفتاوى الدهقانية ليس بغري بفرس واحد وبخمار واحد
فان كان له فرسان او خماران واحد بما في ما يتادهم فهو صاحب
وان لم يفرس من ولد الغنم ليس بغري وبقرة واحدة غني وثلثه
ثلاثة ان اذا ساوي واحد ما يتادهم صاحب مضاب وصاحب
التياب ليس بغري وثلثه دستجات اربعة للبلد والاخرى للمدينة
والثالث للادعياد وهو غني بالاربعة وصاحب الكرم غني والساوي
ما يتادهم والمرأة تعتبر من سر بالمر المجل الذي لها على الزوج ملبا
عدها وغدا في حنفية محمد بن علي لا تعتبر قال محمد بن علي بن ابي
في موضع ثمة رواية بن سماعه عن محمد بن ابي حنيفة انه لا يجب الاضحية
الا على من لم يتادهم فصاعدا فعلى هذه الرواية سوايت
غني الاضحية وغني الزكاة بيان في وقت الاضحية وفي الاصل ايام
الغزاة اربعة افضلها وتجزئ الضحية في اليسيرين والمختلطين وبكره
واذا طلع البحر الثاني من يوم النحر فلاهل السواد ان يصحوا واهل المصر
لا يصحون الا بعد صلاة العيد وفي الاجناس لو دمج بعد صلاة الامام
قبل الخطبة جاز في املا ومحمد بن محمد بن علي في الضحية حتى
مقت امام النحر تصدق بقمته ما يصلح للاضحية وفي اصاحي الزعفراني
اذا صلى الامام يوم العيد ثم ذكر انه صلى على غيره وضوءا وكان جنبا
وقد دمج الرجل الاضحية بعد صلاة الامام وقد تفرق الناس للنعا
الصلاة وتجزئ الاضحية وان لم يفرق الناس حتى علم بعد الصلاة

١٢

King Fahd University of Petroleum & Minerals

www.alukah.net

واخرت الاضحية لان من الناس من قال لا تقبل الناس الصلاة
 ويعيد الامام وحده ولو علم الامام بذلك نادى بالصلاة ليعيدها
 فمن فرح قبل ان يعلم بذلك اجزاء واختم بذلك اجزاء اذ نجح
 قبل زوال الشمس وبعد الزوال بحزبه في الاجناس وفي الغناوي
 اذ هذا اليوم اليوم التاسع من ذي الحجة يوم إعادة الصلاة والاضحية
 كذا ذكره في اضافي الزعفراني وقال في غناوي ان شهيد عنده شهود
 على هلال ذي الحجة جازت الصلوات ولا ضحية وان لم يشهد عنده
 الشهود لا يجوز ان يتي نوع فيما يجوز من الاضحية ولا يجوز في الاصل
 الاضحية من اربعة اصناف من الحيوان الاول والابل والاغني منها افضل
 ولا يجوز منها الا الشئ وهي التي اقي عليها خمسة احوال وطعنت في السادة
 وفي الطلبة ما عمت لها اربعة احوال والثاني البقر والثاني منها افضل
 ولا يجوز منها الا الشئ وهي التي اقي عليها سندان وطعنت في الثالثة
 والثالث الغنم والذكر منها افضل اذ كان حنصا والشئ منها اضعافا
 جازر ولا يجوز زاد في كل شئ من المذبح القطع من الضان والشئ
 من الغنم التي اقي عليها ستة اشهر وشئ من الشتر السابع وفي الاضاح
 المجموع من الضان ما تم له ثمانية اشهر وطعن في التاسع وفي اضافي
 الزعفراني ثمانية اشهر وطعنت في العاشر ثم قال في الاضاح
 انما يجوز المذبح اذ كان عظيم الجسم اما اذ كان صغيرا فلا يجوز الا اذا تم
 له سنة وطعن في الثانية والرابع المعز والذكر منه افضل ولا يجوز منه الا
 الشئ وهو الذي اقي عليه سنة وطعن في الثانية كالغنم والعنبر
 من المعز كالمجموع من الضان وهو الذي اقي عليه اكثر الحول في الاصل
 وفي

وفي نظم الرند في الولد بين الوجشي والاهلي اذ كانت امه حنصه
 لا يجوز ولو تركت حلب على الشاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز ولو
 نزلت على علي بن ابي طالب الامام الجعري اذ كان بشه الامام جعري ولو نزلت
 طرية على شاة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الجعري العجوة المشاة
 الجوز يجوز في الضحايا والهدايا استحسننا ثم الابل افضل من البقر
 ثم الغنم افضل من المعز وفي اضافي الزعفراني قال الامام القاسمي والبقرة
 افضل من الشاة اذ استويا في القيمة لا في العظم واكثر والشاة افضل
 من سبع البقرة اذ استويا في القيمة والحم والافضل فيه انما اذا استويا
 في القيمة والحم فاطمها افضل وان اختلفا الفضل ابي جعري اذ
 الفحل بعشرين افضل من حضي خمسة عشر والبقرة افضل من ست شاة
 اذ استويا في الفقد وسبع شاة افضل من البقرة وفي الغناوي شرا
 شاة واحدة للاضحية بثلاثين درهم افضل من شرا شاتين قال شرا
 شاتين وشرا شاة بعشرين درهم افضل من شرا شاتين بعشرين وفي
 اصول التوحيد للامام الصغار الضحية بالديك كالحاجبة في ايام النحر
 من الاضحية على بعارة تشبهها بالمحجن مكره لان من سحر المحسن
 وفي الغناوي بوضي شاة واحدة يكفيه ولو ضحي بالكثير واحدة فريضة
 والزيادة تطلع عند عامة العلماء والجوز والبقرة جعري عن سبعة اذ
 اردوا الكل القرية اختلفت جهة القرية او اختلفت ولو نوي احدهم اللحم
 بطل الكل والبعير والبقرة جعري عن سبعة اذ كانا يريدون وجه البعير
 اتفقت جهة القرية واختلفت كالاضحية والقران والتمتع والتعدير
 بالسبع لمنع الزيادة لان منع النقصان حتى لو كان الشراك في البذخ

وقال الامام الجعري
 ان سبعة اشهر

او البقرة ثمانية لم تجزهم ولو كانوا اقل من ثمانية الا ان يصيب واحد
 منهم اقل من السبع لا يجوز ايضا بيان ما ذكره من ترك المرأة وابنا
 ولبنة فنجسها لا يجوز عنهما اي في جفهما وفي اضاحي الزعفراني اشرك
 ثلاثة نفر على ان يدفع احدهم اربعة دفاتر والاخر ثلاثة دفاتر
 والاخر دينا او عشرة دنانير او بقره على ان يكون البقر من غير راس
 ماله من نفقها او لا يجوز ولو كان البدنة او البقرة بين اثنين فنجسها
 بمهما اختلف المشايخ فيه والخمسة اربعة جوز ونصف السبع تبع فلا يصح
 قال الصلبي الشريد وهذا اختيار الامام الوالد هو اختيار الفقهاء
 ابو الليث وفي الاصل سبعة اشركوا في بدنة او بقره فمات بعضهم
 قبل ان يذبحوا فقال وورثه اخروها عنهم وعن فلان الميت يجز بهم
 استحسانا وكذا لو اذاحل اشركا بغيري عن ولده الصغير وعنه ولده
 سبعة صغرة او اذاحل اشركا بغيري عن ولده الصغير وعنه ولده
 جاز وان اقتصموا جاز فان جعلوا مع اللحم شيئا من السقط كالراس
 والكارع يجوز وان لم يجعلوا لا يجوز فان فعلوا مع هذا وجعلوا الفضل
 بينهم بعضهم لبعض لم يجز ولو باع درهم بدرهم واحد او اكثر وزنا
 فحلل صاحبه الاضحية يجوز لان هبة المشايخ فيما لا يحتمل القسمة جائزة
 وفي الاول لا يحتمل القسمة والفرق ان تحليل الفضل هبة وفي سبيل
 اللحم وهب المشايخ فيما يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجز وفي سبيل
 الدرهم الواحد لا يحتمل القسمة هذا في القناري وفي المستحق والعصب
 اخصية عنده ودجها عن ثقبه وفي القسمة لصاحبها اجزاء ماء
 صنع لانه ملكها سابق العصب وفي نظم الزندق سي خمسة اشيا

اذا

اذا اذاحلها من ملك لغيري من بها الا اخصية ومن قيمتها اولها غضب
 شاة ونجس بها والثاني لو سرق شاة ونجس بها والثالث لو غضب
 من ولده الصغير او الكبير والرابع لو غضب من عبده المازون المديون
 ويناسفون والخامس للثالث الفاسد قالون ستة لا يجوز اولها المودع
 اذا اذاحل بها الوديعة والمستعبر والمبضع والمرهون والوكيل جشرا
 الشاة والوكيل بحفظ ماله اذا اذاحل بها موكلة والسادسة الزوج
 والزوجة اذا اذاحل بها صاحبة بغير اذنه ولا اخصية تدخل في ضمانه
 بالبيع ولو لم يتقدم ملكه على وقت المباينة فصل في العيوب وفي
 نظم الزندق سي خمسة عشر من الاوقات لا تنفع جوار الاخصية منها ان
 التي لها اسنان لها ان كانت تعلف لا يجوز في ظاهر الامر الاصول
 وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز مطلقا وفي التجريد عن ابى يوسف
 رحمه الله تعالى من الاسنان ما يقتضيه جاز وفي الاضراس لا يجوز
 مطلقا والى لسان لها في العنق يجوز وفي البقرة لا وفي الجربا ان
 كانت سمينة تجز والى لافق لها من الاصل يجوز فان انقطع وانكسر
 بعض فجزها يجوز الا اذا بلغ الخوص وصغيرة الاذن والى باذنها ثقب
 او شقاق من الاذن الى السفل فان لم يكن لها اذن خلقة لا يجوز وكذا
 اذا لم يكن لها احدي الاذنين وروي الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله
 وان لم يتلق لها اذن يجوز وهكذا روي عن محمد بن حماد بن عمار والشلو
 وهو الحق ان كانت سمينة والعرجان كانت تمسح بثلاث قوائم
 ونجسها لاربعة من الارض لا يجوز وان كانت تقصع الرابطة على الارض وتسير
 بها الا انها تامل مع ذلك وقصرها وصنعها خفيفا يجوز والخجوة



العاجز عن الجمع والتي فيها السعال والعاجز عن الولادة لكسرهما والتي
 فيها كلى والتي لا ينزل لها لبن من غرلته والتي لها ولد وفي الاجناس ان
 كانت للشاة اليد صغيرة خلقت شبه الذئب يجوز ان لم يكن لها اليد
 خلقت كذلك قال العجلا يجوز وفي البيع من العيوب ما لا يجوز فيها العيبا
 والعيوب وان كان الذهب بعض عيوبها الواحدة او بعض اذنها او بعض
 اسنانها ففي رواية الاجناس ان كان اكثر من نصف لا يجوز بالاجماع
 وان كان اقل من الثلث يجوز وبقره الثلث وما كان دون النصف فهو قليل
 عندها وبقره النصف ظاهر من جهة ما ان ذكره وفي شرح الجامع الصغير
 للصلح الشهيد في النصف عنها روايات والظاهر عنها ان النصف
 كثير وفي مختلف الرواية ان كان اكثر من الثلث لا يجوز عندنا في حنفية
 رحمه الله تعالى وبقره الثلث يجوز وعنده يعتمد في الجامع الصغير عن
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجوز وهو يجمع الخروف في ابي حنيفة
 اختلف المشايخ في كتاب الصلاة في الاجناس ولو كانت تحجب العينين
 واعورة عندك بعلمها بجاهها على نفسها او كانت سليمة فصارت عرجا فان
 عرجا ان كان موقفا لا يجوز لان ينجى بها وان كان فقرا جاز له ذلك وهذا
 في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حنيفة يجوز عرجا ان كان موقفا ولو
 اصابتها افة فكسرت رجلها او ذهبت عيناها في معالجة الدخ ان لم
 يرسلها جاز وان ارسلها بعد اصابة المافة ثم صحى فيها في وقت احد
 في يومه او يوم اخر لاروايه لها في الاصول وفي القصور والمنقعي والصابي
 الزعفراني عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز وقال الزعفراني
 في كتابه انه لا يجوز فيه قال العلماء ولانا خذ به والعجف الذي لا ينقي

لا يجوز

لا يجوز ومقطوعة رءوسه وعظامه وان ذهب عن واحد اقل من النصف فعلى
 ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمعز ان لم يكن
 لها احدي حليها خلقت او ذهبت بافة وبقت اخرى لم يجوز وفي البقر
 والبقران ذهبت واحدة يجوز وان ذهبت اثنتان لا يجوز ولقد
 اهتم فصل في الانتفاع في الاصححة وفي الاصل بكونه ان يخلب
 الاصححة ويجوز صومها قبل الدخ وينفع به فان فعل ذلك تصدق به
 احتياضا من قال هذا في الشاة التي اوجها على لطف ويجوز الانتفاع
 بجلده الاصححة وهدي المنعة والنطوع بان يتخذ فروا او بكاطا
 او جرابا او غيرها الاول ان يشترى به متاع البيت كالجراب والغزال
 والحف ولا يشترى به الحل والري والجم ولا باسب سبعة بالدرهم
 ليصدق بها وليس ان يبيعها بالدرهم لينفقها على نفسه ولو فعل
 ذلك تصدق بثمنه واذا اشترى بقره او بغيره او حبة اصححة بكونه
 له ركو به واستعماله فان فعل ذلك او بعضه تصدق بما قصده وان
 اجره تصدق باجره وفي الضاحي الزعفراني فان ولدت ولدا وبها ولدها
 معها انقص في النخبة عن العير وفي النجدي يضيئ النخبة من نفسه ومن
 ولده الصغير فغيره وليتان وامان اولاده الكبار فلا يضيئ عنهم وانما
 ابن الامن فغيره وليتان فان كان للصغير مال يضيئ عنه ابوه او صبيه
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف وعند محمد بن زعفران
 ما انف وفي الاصل قال الامام الشرحسي رحمه بعض ما ينجح
 ان يملأ الاب ان يضيئ من مال الصغير وكذلك الرعي على قياسه
 العطر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى والاحم ان ليس له ذلك وهذا

كتاب النكاح

لا يملك عن عبده وهبه ماله والقاضي في مال الصغير على هذا والمجوز
كالصبي على الاب ان يودي ضراح ارض الصبي وعشره ويودي دينه
وفي الفتاوى لو هي اذا ضحى عن الصغير بالديني بمال الصغير ولم
يتصدق جاز وان تصدق ضمن وفي النوازل لو ضحى بجاه نفسه
عن الغير بامره او بغير امره لا يجوز بخلاف العتق عن غيره فانه لو اعتق
عبده عن كفارة رجل بامره يجوز وذكر بعض هذا في النوازل سيل النظر
عن رجل ضحى الميت ما يصنع قال يأكل منه ويصنع به ما يصنع بما
ياضحيته فيقتل له ان يصير الميت فقال الاخر له والمك لهذا وقال
محمد بن قاتل مثل ذلك وابو مطيع مثله وقال عصام الدين بن يوسف
يتصدق باكل وفي الروضة ان اوصى ان يصح عنه ذلك بالكل عام
جاز وفي اضافي الزعفراني لو ضحى بغيره عن نفسه وعن ستة من اولاده
ان كانوا صفا اجاز واجزاهم وفي الكيار بامره جاز وبغير امره لا
يجوز خلافا لاسر بن بقله على وجه الاختصار من الخلاصة والدلة
الموفق الفصل الثالث والعشرون في الجنايات والديارات
والحدود القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وما اجرى مجري
الخطا والقتل بسبب فالعمد ما تعرض به بسلاح او ما اجرى مجري
السلاح في تفريق الاجزاء كالحدود من الخشب والحجر والنار وموجب
ذلك الاثم القود الا ان بعضوا الاولياء ولا كفارة فيه شبه العمد عندنا
حينئذ رحمه الله تعالى ان يقتل الضرب بما ليس بسلاح ولا ما اجرى مجري
السلاح وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا ضرب بحجر عظيم
او بحشيد عظيم فهو عمد لانه لا يقصد به الا القتل وموجب ذلك

على

على التوقيف الاثم والكفارة ولا تؤد فيه دية مغلفة على العاقل
والخطا على وجهين خطا في القصد وخطا في الفعل وهذان يرجع عنهما
فبصيا دميما وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقل ولا اثم
فيه واما ما اجرى مجري الخطا مثل النائم فيقتل على رجل فيقتل حكمه
حكم الخطا واما القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه
وموجب اذ اقلقت فيه دية الدية على العاقل ولا كفارة فيه فاقمع
والكفارة في شبه العمد والخطا عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين ولا يجزي فيها الا طعام لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا
خطا فغيره رقبة مؤمنة فاقم ويقتل الذي بالذي ويقتل الواحد
بالجماعة والجماعة بالواحد وحبر واذا قتل جماعة واحدا عدا يقتل
الجماعة بالواحد لاجتماع الصفاية من غير ان تعال عنهم ويرى ان سبعة
قتلوا واحدا بصنعا فقتلهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه جميعا وقال لوعلى الاي
اجتمع عليه رجل صنعا فقتلهم جميعا ولان القتل بطريق التغالب
غالب والقصاص شرع لحكمة الزجر فيجعل كل واحد منهم كالمفرد
بهذا الفعل ينبغي القصاص تحقيقا لمعنى الاجسام الكافي وذكر
بعض شراح القدرى انما اقتص جميعهم اذا وجد من كل واحد منهم
خرج لارتقاء الروح فاما اذا كانوا متعنيين بالاحد ولا مساك
لاقتصاص عليهم فشرع الكثر لرفع حصارى ولا يجوز استيفاء
القصاص الا بالسيف او السكين حتى ان من احرق رجلا باثنا
او قطع طرف لسانه فاقطعوا شجرة وكان يضرب علوا وبه يقتل
بالسيف لا غير وجير ولا يقتل الوالد بولده ولا الجد بن قبل الرجال

والنساء وان علما ولا يولد الولد وان سفل ولا والدة تولد لها ولما جده
من قبل الاب والام وان علما او سفلت ويقتل الولد والوالدة
ولا يقتل المولي بعد ملك بعضه او كله ويقتل العبد مولاه ولو
جن القاتل بعد القتل لا يقتل ويقتل ماله ويقتل سليم الجوارح
بناقص الا طرفا والباقي والعاقل بالصبي والمجنون ولا قصاص
بين المأمر والعبيد ولا بين الذكور ولا ذوات فمما دون
النقل خزائن الفتاوى ولو غرق صبيا او جالغا في البحر لا قصاص
عليه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا يجب والجرم العظيم
على هذا رجل قتل صبيا فطره فقتل سبع لم يكن عليه قود ولا
دية ولكن يعزى ويحبس حتى مات وعليه عاقلة الدية ولو قتل
رجلا فالقاه في البحر حتى سب فغرق يجب الدية ولو سرح ثم غرق
لاديه عليه رجل قتل اخر وهو في النزع قيل فان كان يعلم انه يعيش
ولو قتل رجلا بالابرة لا قود عليه الا اذا غرزه في المقتل ولو قال
اقتلني فقتله لا يجب الاقصاء ويجب الدية وفي التجرد لا يجب
الدية في المأمر والروايتين عند ابي حنيفة وفي رواية يجب ولو
قال له اقطع يدك فقطع لاشي عليه خزائن الفتاوى ولو ان رجلا
تعبه وجلسه في بيت حتى مات جوعا قال محمد بن جعفر عقيبته والدية
على عاقلة والفقهاء على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى في ان لاشي عليه
وان دفنه في قبر حيا فمات يقتل لانه قتل عمدا وهذا قول محمد بن القاسم
على ان على عاقلة الدية واذا طين رجل على رجل بيتا حتى مات جوعا
او عطشا لم يضمن في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال عليه

الدية

الدية غيبة الفتاوى رجل بايم له قوم صبح البدف فدبحه
الضمان وقال دبحته وهو ميت فانه يقتل قياسا وفي الاستحسان
يجب الدية اخذ به رجل جرح رجله فاقبلت يده ان كان
اخذ يده المصاحفة لاشي عليه من ارض اليد وان كان عمرها فنادي بخيرها
وامانة ذلك من ارض اليد ولو ان صبيا في يديه حديد انسان
والاب مسكه حتى مات فدية الصبي على من جرده ويرثه ابوه وان جرده
الاب وجرده الرجل حتى مات فدية الصبي على من جرده ويرثه ابوه وان جرده
الفتاوى رجل ضرب رجلا بالسيف في العنق فخرق السيف العنق
وقتله فلا قصاص عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد بن جعفر
ان كان بالهرا ضرب به وجده قتل به وهو يبا على القتل بالمقتل
ولو وخره رجل بابرة او بما يشبهها متعمدا فقتل لا قود فيه وان كان
بمسلة ففيه القود غيبة رجل ضرب رجلا بصخرة فمات لا قصاص
عليه قيل لا يوجب حنيفة رحمه الله تعالى ابرأت لو كانت حجرة عظيمة قال
وان ضرب رجل رجلا في قبيل لا يجب عليه وهي مسلة القتل بالمقتل وهذا
اللفظ ما اخذ به بعض الجاهل على ابي حنيفة رحمه الله تعالى في علم العرب
فقالوا الصواب يحبل في قبيل قال القود يركب لم يثبت هذا عن
ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يوجد كتابه وان ثبت ذلك عندنا ولا عند
بعض العرب قال القاجل اذا جأها واباها قديما في المجد
غابها من الغيبة ولو القى رجلا في ماء بارد في يوم الشتاء كن
ساعة والقاه فعليه الدية وكذا لو جرد من ثيابه فجعله في سطح في يوم
شديد باردا فلم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذلك لو حمله فجعله

King Saud Univ

في الشيخ غنيمته ولوان رجلا طرعه رجلا من سفينة في البحر وفي وحيدة
ونحو البحر السباحة فربس لا يقتل به عندا في حيفه رحمه الله تعالى
وعليه الدية وان ارتفع ساعة ورجع ثم عرف ومات فان ابا حنيفة
رحمه الله تعالى قال ليس فيه قصاص ولا دية غنيمته ولوان رجلا اذ
رجلا في بيت وارجل معه سبعان واغلق عليهما الباب واحذر الرجل
الشيخ فقتله لم يقتل به ولا شيء عليه ولو فرشته حية اولدته عقرت
لم يكن فيه شيء سوا اذ دخل الحية او العقرت بعد وكا في البيت وان
فعل ذلك يصبي فعليه الدية وقال في الحار وبنات وفيها قول اخر
فيها الدية غنيمته رجل اقرنه قتل فلا يجزئ دية او قال بسيف ثم قال
انما اردت غير فاصبه ورحمته لا يقتل ولو قال ضربت فلا يجزئ
فقتلته ثم قال اردت غير فاصبه لم يقتل ذلك منه ويقتل
غنيمته وفي المستقي اذا قطع عنق رجل وبقي شيء من الخلقوم وفي الدروع
فقتله رجلا فلا شيء عليه لانه ميت ولو مات ابنه بعد ذلك وهو
على تلك الحالة ورثه لم يرث هو ابنه غنيمته صفان النقبان
صف من المسلمين وصف من المشركين فاقتلوا فقتل رجل من المسلمين
رجلا من اصحابه ظنهم مشركا فعليه كفارة والدية ولا شيء عليه قتل هذا اذا
كان المقتول في صف المسلمين ولما اذا كان في صف المشركين لا شيء عليه شيء
وبعد الصبي وضاه سوا عند ما حيي بجد لدية في الحالين ويكون ذلك
في حاله في فصل وفي الزبادات الدية في فصل العهد على العاقلة ايضا
ولا كفارة عليه في الخط والجر المبرأت والمعصية كالصبي ولو لم يبرأ
ان يقطع دمه او يفيق عينه ففعل فلا ضمان عليه في الوجه غنيمته
ولو كان

ولو قال اقل اخي فقتله والام ولد له قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى احسن
ان اخذ الدية من القاتل ولو قتل العبد المهرق في بلد المهرق لم يكن
لواحد منهما ان يفرد بالقصاص فاذا اجتمع كان للرهان ان يستوفي
القصاص قال الشيخ الامام ابو الفضل الكرماني وحدث وراية انه
يثبت لهما حق القصاص وان اجتمعا وهو اقرب الى الفقه غنيمته
ويستوفي الكبير حق القصاص قبل كل الصغير فود هذا عند ابو حنيفة رحمه
تعالى وقال لا يسى كبير وراية القصاص حتى يملك كل الصغير لانه حق
مترك كما اذا كان بين الكبيرين واحدهما غائب صدها للسرعة
رجلا من الشجرة فوقعت عليهما فانا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف
دية الاخر ولو مات احدهما كان على عاقلة الاخر نصف لدية رجل دفع
اليصبي حكيما فقتل الصبي نفسه او غيره بغير ان الدافع لا يضمن
الدافع شيئا غنيمته رجل بالغ امر صبي بقتل رجل فقتله كان على
عاقلة الصبي لدية ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر ولو مات
بالغا امر صبي بحرق مال انسان او بقتل دابة فمات ذلك على
الصبي ثم يرجع بذلك على امر غنيمته ولو لم يجره انسا فابشرته
وازال بكارتها على قول ابى يوسف ومحمد ينظر الى مهر مثلها غير بكر والى
نقصاذا البكر امر ايها كان اكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر
ولو ان صبي سار في بعيته فاذهب عذرة بها كان عليه المهر بازاله اليها
غنيمته ولو قتل الرجل عذرا وله ولي واخذ له ان يقتل القاتل
قصاصا سوا فني القاصي او يفض ويقتله بالسيف ولو اراد ان يقتله
بغير السيف بمنع عن ذلك ولو قتل بعد حرمانه الفتاوى

١٢٦
٧٩

King Saud City

فصل في الجنين الغرة خمائة درهم وهي نصف عشر الدينار أو عهد
أو من قيمته خمائة درهم ذكر كان الجنين أو أنثى وفي جنين
المملوك نصف عشر قيمته إن كان ذكر أو عشر قيمته إن كان أنثى وهما
في المقدار سواء من حيث الشريعة لقيام قيمة كل واحد منهما مقام الدية
وعندنا في جنينة رحم الله تعالى لا يعتبر بالتفاوت وإنما سمى غرة لأن
غرة الشيء أوله ومنه غرة الشهر أي أوله وأول مقادير الدعايات خمائة
درهم فلذلك سمى غرة وهي يجب في سنة واحدة من الجنين إذا
وجد قتلا في الحلة فلا قسامة ولما دية رجل ضرب بطن امرأة فالت
جنين أحدهما ميت والآخر حي فمات الحي بعد انفصال من ذلك
الضرب كان على الضارب في الميت من الغرة وفي الحي دية كاملة غيبة
وإن انفصل الجنين ميتا لم يرث لأننا شككنا في حياته وقت موت
الاب لجواز أنه كان ميتا تنقح فيه الرجع وجواز أنه كان حيا فلا يرثه
بالشك وفي العجز ثم الجنين إذا ضحك ميتا أنه لا يرث إذا خرج
نفسه أما إذا خرج فهو من جملة الورثة تأخر غايته فصل في
الصبي والمجنون صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويهرون فا
قاصب سهم أحدهم عين امرأة وهبت وظلم الصبي ابن تسع سنين
او نحو قال الفقيه أبو بكر الرضائي المراءى في مال الصبي ولا
شيء على الاب وإن لم يكن له مال فظلم إلى يمسره قال الفقيه أبو
النفث انما وجبت الدية في مال الصبي لأنه لا يرى للجنم عقابله ثم
انما تجب الدية إذا ثبت رسمه بشهادة الشهود لا بأقرار الصبي
ولا بوجود سهمه فيها لأنه لا إقراره على نفسه بأهل غيبته

رجل

رجل جعل صبيًا على ذابته فقال لا تمسك بالي وليكن معه ميسر فسقط عن
الذابته ومات كان على عقابله الذي جعله للدية سواء كان الصبي من ركب
مثله ولا يركب فإن سبى الصبي للذابة فاوطت انسانا فقتله أو سبى
متمسكًا عليه بأذنية القاتل يكون على عقابله الصبي ولا شيء على عاقلة
الذي جعله عليها لأن الصبي أخذ السير فزاد الرجل وإن كان الصبي
مولا لا يسير لصغره ولا يمسك عليه كانت الدية بمنزلة المنقطعة
وإن سقط الصبي عن الذابته والذابة قد مات الصبي كان دية
الصبي على عاقلة الذي جعله على كمال حال سواء سقط الصبي بعينه أو سارت
الذابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يمسك على الذابة أو لا يمسك
ولو كان الرجل كذا جعل صبيًا مع نفسه على الذابة ومنع هذا الصبي لاء
بصرف الذابة ولا يمسك عليها فوطيت انسانا فقتله كان الدية
على عاقلة الرجل لأن الصبي إذا كان لا يمسك يكون بمنزلة المتناع
فيكون سير الدابة مضافا إلى الرجل فيجب الدية على عاقلة الرجل
فعلية كفارة بمنزلة المباشرة وإن كان هذا الصبي يجر للذابة يمسك
عليها بأذنية القاتل على عاقلة ما جميعا إن سبى الذابة يضاف اليهما
ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لأن هذا بمنزلة جناحة
الصبي عليه غيبته وإذا كان الرجل مجنونا وفتيق فقتل رجلا
في حال إفاقته ذكر في الأصل أنه والصبي سواء وإن جرد بعد ذلك
هل يسقط القصاص لم يذكر محمد هذا في الأصل قال شيخ الإسلام
خواجه زاده إن بعضنا أفضلوا فيه تفصيلا فقالوا إن
كان المجنون مطبقا يسقط القصاص وإن كان غير مطبق لا يسقط

King Saud

عنه ولو ان عبد احد صبياحه دابة فوقع الصبي منها ومات فدية
الصبي يكون في عنق العبد يدفعه المولى بها او يغدي وان كان العبد
مع الصبي على الدابة فساقتها فاطحات الدابة انسانا ومات فعلى
عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصف الدية عنه
رجل قتل رجلا عمدا ثم صار محتوها وشهد عليه الشهود بالقتل
وهو معوق فاني استحسن ان لا اقلده واجعل الدية في ماله والمسيئله
من المنقي وذكر في موضع اخر في المنقي ليراجع من حمله له تعالى رجل
قتل رجلا ثم جن القاتل لا يقتل ولو قضى عليه بالعود ثم جن فاقصاص
ان لا يقتل وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يقتل اذا كان قصي عليه
وفي موضع اخر اذا قصي القاصي بالقصاص على القاتل فيقتل ان يدفع الي
ولي يقتل جن القاتل لا قصاص استحسانا ويجب الدية وان جن بعد
الدفع اليه لان يقتله عنه مخوف شره على رجل سلاحا فقتله
المشهور عليه لزومه الدية والكفارة اذ ادان بكره غلاما او امرأة على
القاحشة فلم يستطع اداؤها فقتل ابا القاتل قد مر هذا في فصل
في القتل تسببا الوفاة رجل يجر نفع في بر صفا اخر فان كان الحجر
وضعه انسان على الطريق فالضمان عليه واضع الحجر لان الروي يوش
فعلة وان كان الحجر لم يضعه احد لكنه حمل السبل فالضمان على الحافز ولو
حفر يراي فلاة من الارض فلا ضمان على الحافز لان الغلاة موضع مباح
فلا يكون الحفر عمدا وانما حفره في ملك غيره فوقع فيها انسان فقتل
صاحب الارض انما امرته بذلك واخطا وليا الواقع فالقياس ان
لا يصدق صاحب الارض وفي الاستحسان يصدق لانه جبر على ذلك

اشانه

اشانه غيبه رجل اساجر رجلا ليعمل له في الطريق فتراوي فيها
اشان فان كانت في فناء داره فالضمان على المساجر ومن الاجرة ان لا
يكن في قايده فان علم الاجير بذلك فالضمان على الاجير ومن المساجر
وان لم يعلم فالضمان على المساجر لانه غره عنه ولو سقاه سهما حتى
مات لا يجب القصاص ولا اجر على جرحه ان دفع اليه السم حتى قتل ولم
يعلم حتى مات لا يجب القصاص ولا الدية ويحبس ويغزر ولو
اجره اجنبا لا يجب الدية على قاتله وان دفع اليه شرية فثرب ومات
لا يجب الدية لانه شرية باختياره الا ان في الدفع خدعة فلا يجب الا
الغيزر ولا يستغفار عنه رجل قال اذا ضربت فلانا بالسيف
فقتلته قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول عمدا رجل قتل رجلا في
الزرع فانه يقتل به واذا شهد الشهود على رجل بالزنا والاحصان فزكيت
نحبه القاصي ليرجمه غدو بعد ايام فقتله رجل بعد لا قصاص عنه
القتاوي رجل قتل رجلا فغني بعض ثوب عن القاتل ثم قتله باقي
الثوب ثم انعموا ان يحق البعض بسقط القصاص من ثوبهم القود وان لم
يعلموا بهذا الحكم فلا قود عليهم وان علموا بالعفو عنه المعلم اذا ضرب
الصبي والمخرب السليم فان كان ضربا بامر به او وجسه لا يضمن
ان كان في الموضع المعتاد غيبه صبي على جأيط صاح به رجل فوقع
فان قال ابو حنيفة وابو يوسف وزفر لاشي عليه اطلق الجواب
هنا وفصل في زنا زمر سم فقال اذا صاح به فقال لا يقع في وقع
لا يضمن ولو قال وقع فوقع يضمن والفتوى على رجل غيبه
صبيته بنت سبعين جنت وكانت جالسه جنب النار فخرجت

King Saud Univ

King Saud Univ

www.alukah.net

الدم الى بعض الجرح واحترقت الصبغة فانت لادوية على الام لكن
ان كان لها مذهب يعجزني فانتق رقيقة مومنة والاصامة تهرين
متنا بين وتكون على ندانة واستغفار لعل الله يعفو عنها وهذا
استحسان غنيته صبيات في الماء او وقع من سطح فانت ان
كان ممن يحفظ نفسه فعلى والدية الكفارة لان حقه على ما في حوت
الكفارة عليها ان كان في حجرها وان كان في حجر احداهما فالكفارة
عليه واختار الفقهاء ابو الليث انه الكفارة على احدهما الا
ان يسقط من يده والعفو على ما اختاره ابو الليث فصل
في العفو والصالح الوارث اذا عفي القاتل على بر فيما بينه وبين الله
تعالى قال هو بمنزلة الدين على رجل من فوات الطالب وراثة الورثة
فانه يبرأ فيما بقي اما عن ظلمه المتقدم فلا يبرأ وكذا القاتل عن ظلمه وعوده
ويبرأ عن المصالح وذكر الكرخي في مختصره ان العفو عن القاتل افضل لقوله
تعالى من صدق فهو كفارة له واختلف اهل العلم في ما قبله قال قوم
هو كفارة للقاتل وقال آخرون هو كفارة للعافي وهو لو لم يات بالدين
عندي غنيته رجل قتل عمه وله ولدان فضا الى احدهما القاتل عن
جميع الدم على خمسين الفا جاز الصلح في نصيبه بخمسة وعشرين الفا
وللاخر نصف الدية خمسة الاف وروي عن ابي بصير رحمه الله تعالى لكل
واحدة من نصف الدية وهو خمسة الاف والروايات المشهورة هي
الاولي ولو كان العصا من بين اخوين احدهما غائب واخرى القاتل ان
الغائب قد عفي عنه واقام البينة على ذلك فانه يقبل منه ويثبت
العفو على الغائب ولو جاء الغائب لا يكلف القاتل الى الكفارة البينة
ويثبت

ويثبت اذا اقام القاتل البينة علما ادعي عفو الغائب وان لم يكن البينة
على ما ادعي والمرة اني استخلف الحاضر من حق يقدم الغائب هكذا ذكر محمد
رحمه الله تعالى واطلق الجواب اطلاقا قال مشايخنا يبرأ بعد بقوله يبرأ
حتى يقدم الغائب تاخير استخلاف البينات لان الحاضر لا يستخلف على
البينات اما اذا اراد استخلاف الحاضر على العلم بانه ما يعلم ان الغائب
قد عفي عنه فانه يستخلف على ذلك غنيته وفي الدخيرة رجل قتل عمه وعلى
المقتول ديون ثم ان وبى القاتل على القاتل على ما لا يقضي من ذلك يوفى
المقتول وكذلك لو كان المقتول اوصى بوجهه باقتل من ذكر وصاياه
وكذلك لو كان المقتول اوليا عفي بعض الاولياء عن القاتل حتى انقلب
نصيب الباقيين ما لا يقضي من ذلك المال ديون المقتول وتنفذ صاياه
ونعم بعض مشايخنا ان العمد اذا انقلب ما لا في الابتداء فهو بمنزلة القاتل
الخطا من الابتداء لا يبرأ انه يقضي من ذلك ديون الميت وتنفذ
وصاياه وليس الامر كما زعموا لا يبرأ ان الحار اذا قتل رجلا عمدا والمقتول
اوليا عفا عنه بعض الاولياء حتى انقلب نصيب الباقيين مما لا يجزى ذلك
بمال القاتل ولو كان خطا في الابتداء لم يجز على عاقلة القاتل ان تناسر
خاتبة ولو عفي عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس
والخطا من ذلك ما لا يعرف له اي اذ كانت الجناية خطا وقد عفي
عنها فهو عفو عن الدية فيعبر عن الثلث لان الدية مال حق لورثة تتعلق
بها والعفو وصية فتخرج من الثلث ولما العمد بجميعه المود وهو ليس
بمال فلم يتعلق به حق الورثة فتخرج العفو عنه على اكمال صدق البينة وتقتضي
ديون الميت من الدية ويدل الصلح كذا في البرزخية تفصل في المنعقات

King Saud Univ

كتاب

www.dawateislami.net

www.dawateislami.net

ولما كان جليل كان في بيت ليس معهما ثالث وجدا أحدهما أحدهما قال أبو
يوسف لئن لم أخرج من البيت لأخذه والعقد المرفوف إذا وجدته
في دار الزهني أو المرفوف فالقيمة على رب الدار دون العاقل هكذا وروي عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو وجد رجل قتيلا في دار من جليل لا أحدهما
ثلاثة ولا آخر فلشاها فالقيمة على ما قلتهما نصفان غيبة رجل فقي من
هنا وبجرا وشاة أو دجاجة ففي الشاة والدجاجة وجوهها يجب انقص من
القيمة وإنما في البقر فعليه نصف القيمة رجل خرج فقال لقتلي فلا تظن
مات فاقام وارثه البيت على رجل آخر فقتله قبل بيته لأن هذا
حق الورثة وقد كذب البيعة بقوله قتلني فلا تظن غيبة رجل آخر رجلا
أن يضع حجر في الطريق فوضعه فوطب بدله ثم فضا نه على الواضع وكذا لو قال
استخرج جناح من دارك أو ابن دكا فاحملها بك تنفع به ففعل فوطب بدله
أو عبده أو دابته وكذا لا امرأ في دارك فاحملها بامرء ثم عطب بدله أو كان
المأمور هو الذي يبي ذلك غيبة ولو أخرج من الناس يوم الجمعة فقتلوا
رجلا أو امرأة من قتلته فدينه على بيت المال غيبة ولو أخرج رجلا أو امرأة
أن يضرب انسانا بالسيف فاحذ سيفه ذلك الانسان جيدا فجدب
صاحب السيف سيفه من يده فقطع بعض أصابعه فان كان القطع من
المفاصل فعليه العاقبة لانه عمد وإن لم يكن القطع من المفاصل فعليه الدية
غيبه هذا ما ليس له تعالى في قتله من مجموع المرحوم موميته لانه ولد الوفي
الي بسبل الرشاد فصل فيما يتعلق بالديارات وفي التجريد حكم الخطا لدية
والكفارة وجرمان الميراث ولا خلاف ان تعدل لدية من الميراث ما به وجه
الدين باللف وغيره عشرة آلاف قال أبو حنيفة رضي الله عنه في

من ثلاثة

من ثلاثة أصناف من الإبل والغنم والورث وغنهما من البقر ما يتابعه من
الشيء الغاشاة ومن الخيل ما يتابعه ودية المرأة نصف ذلك ودية
الدي والستام كدية المستم عندنا ودية الخطا اثنا عشر ودية بنت
مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة
وعشرون جذعة ودية شدة العمد أربع أخضر وعشرون بنت مخاض
وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون
جذعة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي فتاوي
القاضي لأتمام وأصله في تفسير حكومته العدل قال بعضهم ينظر
الي الحيني عليه انه لو كان مملوكا لم ينقص من قيمته بهذه الجناية لأن كانت
تنقص من قيمته ففي المرحوم عشر دية قال وأما في علي هذا ولعله
أعلم هذا ما ليس له بقوله علي وجه الاقتصار من الخلاصة وفي النفس
الدية وكذا الناف والذكر والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع
والبصر واللسان وبعضه أضعف الكلام والصلب إذا ضاع الجماع وكذا إذا
أفضاها لم تستكمل البول ومن قطع يده رجل خطا فدية واحدة وما
في البدن ثمان فغيرها الدية وفي أحدهما نصف الدية وما في ربعه
ففي أحدهما ربع الدية وفي كل أصبع عشر الدية ويقسم على مفاصلها والكف
يتبع المفاصل وفي كل سن نصف عشر الدية فان قطعها فقتلته كذا ما
سقط رثتها وفي شعر الرأس إذا حلق فانه بيت الدية وكذلك اللحية
والحاجبان والاهليلج واليد إذا شلت والعين إذا ذهب صقها
وفي الشارب وجبة الكوسج وفي الرجل وذكر الحصى والعين والسن
الأخرى واليد الشلاء العين العور والرجل العرج والسن السوي



والاصبع الزائدة وعين الصبي ولسانه وذكره اذا لم يعام حجة حكومت
 وان اقطع اصبعاً فاشكك اخرى فيها الارش وعمل الصبي والمجنون حفظ
 وقدمه والتجارج عشرة الخارجة وهي التي تنشق الجلد ثم الدامعة التي
 يخرج ما يشبه الدم ثم الدامعة التي يخرج الدم ثم الدامعة التي
 تبضع اللحم المتلاصق التي تأخذ في اللحم اكثر ثم السحاف وهي جلدة فوق
 العظم انصل التجارج ثم الموضع التي يخرج اللحم ثم الهاشمة التي تهرش
 العظم ثم المنقلة التي تنقله ثم الامر التي يقصّل اليام الدماغ ففي
 الموضع القصاص ان كان عمدا وفي الباقي حكومه عدل ولا قصاص في
 سببها وان كان سهوا ودوي وفي الموضع عسل الدية وفي اربابها سبعة
 العشر وفي المنقلة عشر ونصف وفي الامم الثلث وكذا الخافضة فاذا
 نفذت ثلثان والتجارج يخص بالوجه والراس والحادفة بالمخوف
 والجنب والظهر وما سوي ذلك جراحات فيها حكومة عدل وقد تقدم بيان
 حكومة العدول من شئ رجلا فذهب عقله او شعر راسه دخل فيه راس الموشحة
 وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لم يدخل ولم يقتص من الموشحة والظرف
 حتى يبرأ ولو شحذ فالتحت ونبت الشعر سقط الارش والدمع علم هذا
 ما يسره تعالى فنقل من المختار على الاقتصار باب القسامة القتل
 كل ميت به اثر اذا وجد في محلة الاعوام قاتله وادعى عليه القتل على اهلها
 او على بعضهم عدلا او ظنا ولا بينة له بخلافهم خمسة من حلفاء
 ياديه ما قلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يقضي بالدية على اهل المحلة
 وكذلك اذا وجد جثة او اكثر من اقصه مع الراس فان لم يكن فيهم
 خمس رجلا كبرت الايمان عليهم ليم حثي ومن فيهم خمس حثي

بحلف

القسامة على الملاحين والركاب وفي سجد محلة فعلى اهلها وفي
 الجامع والشارع الاعم الدية في بيت المال ولا قسامة وان وجد
 في برجة او في حط العرب فهدر وان كان محبسا بالشارع فعلى ارباب
 القرى منه وان كانوا يسمعون وادله اهلهم هذا ما يسره تعالى
 بنقل من المختار ولو وجد في دار لغرب يوردي عاقلته ورثته
 عدلا في ضيقه من حله تعالى وعند حيا وعند فراسه فيد ويرثي
 القسامة على اهل الحطة لامع السكان ولا المشتريين فالو يبيع
 كلام فعلى المشتريين وجد قتل في دار بين قوم لبعضهم اكثر من علي
 الروس وفي سوق مملوك فعلى المالك وفي غير المملوك والسجن والبيع
 لا قسامة والدية على بيت المال ولو وجد في معسكر في قلاة غير مملوكة
 ففي الجيم والفسطاط وعلى ساكنيهما والدية علم هذا ما يسره تعالى
 بنقل من الدر والفرد والله تعالى الموقن في طريق الرشاد باب
 المعاقلة ومجمع معقل وهي الدية والمعاقلة الذين يودقونها ويجب
 عليهم كل دية وجبت بنفس القاتل وان كان القاتل من اهل الديوان
 فم عاقلة يودقها عطاياهم في ثلاث سنين سوا خرجت في اخل

١٧٢

King's and Q...

بحلف ولا يقضي بالدية الوبي ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون
 ولا عبد ولا امرأة وان ادعى الوبي القتل على غيره سقطت عنهم القسامة
 ولا تقبل شهادتهم على ذلك وان وجد على دية يسوقها اناس
 فالقسامة عليه وعلى عاقله السابق وكذا القابض والركاب وان
 وجد في دار انسان فالقسامة عليه وعلى عاقلته وان وجد بين
 قريتين فعلى قريتهما اذا كانوا يسمعون الصوت ولو وجد في البغينة
 فالقسامة على الملاحين والركاب وفي سجد محلة فعلى اهلها وفي
 الجامع والشارع الاعم الدية في بيت المال ولا قسامة وان وجد
 في برجة او في حط العرب فهدر وان كان محبسا بالشارع فعلى ارباب
 القرى منه وان كانوا يسمعون وادله اهلهم هذا ما يسره تعالى
 بنقل من المختار ولو وجد في دار لغرب يوردي عاقلته ورثته
 عدلا في ضيقه من حله تعالى وعند حيا وعند فراسه فيد ويرثي
 القسامة على اهل الحطة لامع السكان ولا المشتريين فالو يبيع
 كلام فعلى المشتريين وجد قتل في دار بين قوم لبعضهم اكثر من علي
 الروس وفي سوق مملوك فعلى المالك وفي غير المملوك والسجن والبيع
 لا قسامة والدية على بيت المال ولو وجد في معسكر في قلاة غير مملوكة
 ففي الجيم والفسطاط وعلى ساكنيهما والدية علم هذا ما يسره تعالى
 بنقل من الدر والفرد والله تعالى الموقن في طريق الرشاد باب
 المعاقلة ومجمع معقل وهي الدية والمعاقلة الذين يودقونها ويجب
 عليهم كل دية وجبت بنفس القاتل وان كان القاتل من اهل الديوان
 فم عاقلة يودقها عطاياهم في ثلاث سنين سوا خرجت في اخل

او اكثر وان لم يكن من اهل الديار فهم قبيلة يعقيل عليهم في
ثلاث سنين لا يزداد والى احد على اربعة دراهم ويقص منها وان لم
يبلغ القبيلة ذكر من اهلهم اقرب العبايل نسبا وان كان من
يتناصرون بالحرف فاهل حرفته وان تناصروا بالحلف فاهله
ويورثي القاتل واحد منهم ولا عقل على الصبيان والنساء ولا
يعقل الكافر من مسلم ولا بالعكس وان كان للذي عاقله ولد
عليه والافقي ما له في ثلاث سنين وعاقلة المعتق قبل مولاه
وعاقلة مولى المولاه قبيلته وولد الملا عنه يعقل عنه عاقلة
امه فان اعاده الاب بعد ذلك رجع عاقلة الام على عاقلة الاب
وتحمل العاقلة خمسين ديناراً فصاعداً وما دونها في مال الجاني
الا ان يصد قوه واذا جنى الحر على العبد خطا فعلى عاقلته هذا
ما يسره تعالى ينقله من المختار فصل في المسائل المتعلقة بالحد
رجل زني بامرأة ميتة لاحد عليه وعليه التعزير لما روي عن مملوك
النباش فعلى ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يتم عليه
الحد وتزل فيه قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة لا يندموا بها
توبته من غير حد ولوا في امرأة او غلاما في الموضع المكروه والعياد بانه
تعالى فليس عليه الحد وفيه رخصة الرذيلة حتى ان الخلاف في الغلام اما
اذا اتى المرأة في الموضع المكروه منها بحد بل خلاف ولو فعل هذا بعد
اول متة او منكر حته لا بحد بل خلاف قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل
اذا زنا بامرأة خربا لا احد على احدهما وجعل الجواب في الخبر كالحال
فيما اذا كانت المرأة غائبة وادعت المرأة النكاح بخلاف ما اذا
كانت

King Saud Univ

كانت مخبوءة او صبيحة بجامع مثله كان على الرجل الحد وبخلاف ما اذا
كانت المرأة غائبة واقر الرجل انه زني بها او شهد عليه الشهود فبانه
يقام عليه الحد غيبته عن بن عيسى رضي الله تعالى عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل
والمفعول به وقال ابن ابي بريجه فاقتلوه واقتلوا حاميه وعن جابر
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اوقوف ما
اخاف على امتي عمل قوم لوط مصابيح ولولا طيامرته او عبده
لايحب الحد وفي جامع ظهير الدين اللواتية في عده وفي الاجنبى والا
فيها اشد التعزير والبري فيها الى الامام ان شاقته وان اعتاد ذلك
وان شاقته وجبه وقال ابنهما الحد وقال ابو بكر يحرق بالنار
وعن الشعبي يرحم في الاحوال كلها وعن بعض يهدم عليها حدار
ولو زنا امرأة وعانقها وقبلها وجامعها فيما دون الفرج حتى انزل
فعله التعزير رجل وجه عليه الحد وهو ضعيف الخلق يخاف عليه
الشك اذا ضرب بجلده على قدر ما يحتمل جزاؤه رجل زني بصغيرة
لا تحمل الجناح فاقتلها لاحد عليه في قولهم جميعا ثم ينظر في الاقتضا
ان كانت تستمسك ببوله كان عليه المهر المولى وثلاث الدية
بالاقتضا وان كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا
مهر عليه في قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف وقال محمد
الله تعالى عليه الدية والمهر ايضا ولا يحرم عليه امها وابنتها بهذا
المولى وفي قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف يحرم
غيبته رجل زني بجارية مملوكة وقتلها الجاني ذكر في الاصل

ادخله قهرا ولولم يذكر فيه خلافا وذكر ابو يوسف رحمه الله تعالى في الاما في عن
ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الحد والعقوبة وقال ابو يوسف رحمه الله
تعالى عليه القمعة ولا حد عليه وهو الصحيح ولو تزني بامرة فقتلها الجماع
كانت عليه الحد والدية ولو اقرت المرأة فقالت زني بهذا الرجل وانكر
الرجل لا حد عليه واحدهما في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا حد
للمرأة وكذا لو قال الرجل زني بهذا المرأة وانكرت المرأة الزنا
لا حد عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا حد لو قال
الرجل زني بهذا المرأة وقالت لا بل تزوجني فانه يحد وعليه اللبس
لها وكذا لو اقرت هي بالزنا اربع مرات في مجالس مختلفة وقال الرجل
لا بل تزوجتها لا حد عليه وعليه المهر لها غنيمة اربعة شهدوا
على امرأة بالزنا فظنوا اليها فاذا هي بكر فانه لا حد عليه ولا على الشهود
حد العتف ولو اقر الرجل اربع مرات في مجالس مختلفة تزني بامرة
ولم يعين المرأة حد الرجل غنيمة اذا اقر المجبوب بالزنا او شهد
عليه الشهود حد وكذا كل الغيبين ولو اقر الاخرس بالزنا اربع مرات
في كتاب كيت او شامة لا يحد ولو شهد عليه الشهود بالزنا لا تقبل
غيبته رجل زني بجارية الغيرة ثم اشتراها او بكرة ثم تزوجها فانها
يحذف في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعن ابي يوسف رحمه
الله تعالى في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان والحكم اذا زنت بعد
ثم اشتتر فانهما يحدان جميعا غيبة ولو وطئ جارية ابنه او جارية
امرأة وادعى الشبهة يجب تحمل مهر العاقلة اليها لعطا وعت من صبي
او مجنون لا حد عليه ما وادعى النفر وعليه العدة ولا مهر لها المرأة
انكره

لو اكرهت على الزنا فكنت لم تحده بالاجماع ولا تأثم بالتمكين ان شاء
الله تعالى ونعني انكره على العظمى ان تكون مكرهة الى وقت
الايلاج اما لو اكرهت حتى اضطجعت ثم مكنت قبل الايلاج كانت
مطاعة ويجب عليها الكفارة في رمضان خزانة ولو قال لآخر
يا زاني فقال لا بل انت يحد ان الصبي اذا زنا نصبت لاحد
عليه وعليه المهر في ماله لانه مواخذ بافعاله وادفها لا يصح رجل
اقر بالزنا اربع مرات ثم قال والله ما اقررت درع عن الحد
خزانة ولا يجب الحد على وطئ جارية ولده وان سفل مع العلم
بحسنه لشبهة وجبت في المحل والشبهة اذا ثبتت في الموطوع ثبتت
فيها الملك من وجه ولم يوق معارضة الزنا فلم يجب معه علة بحسنة الوطئ
ليقام دليل يدل على حله وان يختلف ههنا المانع فاورت ذلك
شبهة ويسمى هذا النوع بشبهة المحل والنسب يثبت مع هذه الشبهة
عند الدعوى لعدم كونه زنا خالصا وهي تثبت في مواضع منها وطئ
الرجل جارية ابنه ودليل حله قوله عليه الصلاة والسلام انت وما لك
لا يحد ثم ان حبلت وولدت يثبت النسب من الاب ولا يجب العقرب
لتكلمها ياها بالقيمة سابقا على الوطئ وان لم تجمل فعليه العقر لان
التعليك ثم لصيانته ما يدعي النسياع ولا حاجتها فلا يثبت
الملك ومنها وطئ مطلقة البائن والدليل فيه ان بعض الصحابة رضي
الله تعالى عنهم جعل الكنايات مرجعية ومنهم عمر رضي الله تعالى عنه
ومنها وطئ المولي للجارية المبعدة او الممهور قبل التلثم والدليل
فيها انها في يده ومما تروى ان يعود اليه ملكه بالهلاك وكذا وطئ المبعدة

King Saud Univ

27

بالبائع الفاسد قبل التسليم أو بعده أو شرط الخيار لأن له فيها
حق الملك ومنها طي جارية مكاتبه وعبد المادون المستقر
بالدين لأن له حقا في كسبه ومنها على الرهون في رواية لاسب
الملك انعقد له وهذا عند هؤلاء كما يكون مستوفيا لدينه فصار
كالمسترة بشرط الخيار للبائع شرع الجمع فيما يظهر من الزنا اربعة
شهود على امرأة بالزنا واحد من زوجها فان لم يكن الزوج قد فرغ
قبلت شهادتهم وحدها المرأة وان كان الزوج قد فرغها اولاً ولا يخل
بما لها فتم قد فرغ بمحرم وعلى الزوج اللعان عن نفسه غيبة
والزنا اذا ضرب الجلد لا يحبس والسارق اذا قطع جيبس
الى ان يتوب لأن الزنا جنابة على نفسه فلو حبس حبس لاجل
نفسه واما السرقة فهي جنابة على غيره من وجه فلو حبس حبس
لغيره وهو جازم رجل زني بفاحشة ثم تاب واناب الى الله تعالى
فان القاضي لا يعلم الفاحشة لاقامة الحد عليه لأن الزنا
مندوب اليد غيبة القضاوي التقادم يمنع الشهادة على الزنا
والسرقة وحده التقادم بعضهم قد فرغ بشر وهو قولنا وبعضهم
قد فرغ بسنة أشهر وبعضهم فوضوه الى القاضي وفي الأصل
لم يوقت ابو حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا يوم وعندنا قبل بعد
سنة وقيل لا تقبل بعد ثلاثة ايام اليه لاشهر من حضانة
فضل فيما يصير شهدة بالاحصان وجل زني بامه ثم
اشترها ذكر في ظاهر الرواية وروي عن ابو حنيفة رضي الله عنه
عنه انه يقطع الحد وذكر صاحب الاملا عن ابي يوسف رحمه
الله تعالى

كتاب النكاح

الله تعالى ان تزني بامه ثم تزوجها او يجازيه ثم اشترها لاحد عليه
عند ابو حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الحد في قول ابي يوسف وذكره ابن
سماعة في نوادره على عكس هذا وقال على بن ابي طالب ابو حنيفة رحمه الله
عليه الحد في الوجهين وفي قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لاحد عليه
في الوجهين وروي الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا زني
بامه ثم اشترها فلا حد عليه وان زني بجرة ثم تزوجها فعليه الحد
والفرق بين النكاح والشر انك عليك عينها وملك العين في محل
الحل بسبب الملك الحل فيجعل الطاري قبل الاستيفاء كما لمقدّر
بالسبب كما في باب السرقة وان السارق اذا ملك المسروق
يتمتع القطع واما في النكاح فلا عليك عين المرأة وانما يثبت له
ملك الاستيفاء ولهذا لو وطئت المنكوحه بالشبهة كان العقد
لها فلا يورث ذلك شبهة فيما تقدم استيفائها فلا يسقط الحد عنه
غيبته وينبغي للقاضي ان يسأل شهود الاحصان عن الاحصان
ما هو فان قالوا فيها وصفوا تزوج امرأة ودخل بها فعلى قول ابي
يوسف رحمه الله تعالى يكتب يقولهم ودخل بها وعند محمد رحمه الله تعالى
لا يكتب به ما لم يقولوا اجامعها واجمعوا على انه يكتب يقولهم مسرعا
او سريها واصحوا على انه يكتب يقولهم اجامعها باضرها وفي الباقي
انه يكتب يقولهم غسل منها غيبته ولو جلا بامه ثم طلعتها
فقال الزوج وطئها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون
محصنا باقراره والمرأة لا تكون محصنة لانكارها وجل اقر عند
القاضي بالزنا اربع مرات فامر القاضي برجمه ثم قال واحدة

كتاب النكاح

ما اقرت بشي من عند غيبه هذا ما يبراه الله تعالى بقوله
من مجموع الموهوم مؤيد زاده والله تعالى الموفق الى سبل الرشاد
وفي شرح الطحاوي لا يحل شرع الحزب الا عند ضرورة العطش بشرح
قد ما يدفع عطشه فلوان المضطر شرع من الحزب قد ما يروجه
فسكر لا صفة لانه السكر المباح ومن شره منها قد ما يصل الى حرفة
يحدثا بين جلد ان كان حرا واربعة ان كان عبدا ومن وجد منه راحة
الحزب او قاء اخر الا يجد شره البخ للتداوي لا ما سبه ان ذهب
به عقده لا يحل وان سكر منه لا يجد عندها خلا فالحر ومن شره في
وضان فادعي شره فقط الحذر عن روجس هذا ما يبراه الله
بنقل من الخلاصة والله الموفق حلا تعرف وفي جنابا ان نواز
وجل قال لاخرها حيث لا يقول له بل انت والاحسن ان يكف عنه
ولا يحجب ولو دفع الى امر الى القاضي لوديه بحوز ولو اجاب مع
هذا لا ياسب به ولو قال لاخرها يودف او يا فاسق او يا فاجر او يا
يهودي او يا مختل لا يجب الحد ولكن يعزب يعني اذا قال لصا في اما
قال اذا للفاسق يا فاسق او قال للص يا لص لا يجب شي واختار
التعزير الى القاضي من واحد الى تسع وثلاثين وهذا عند
وهذا في الفتاوي وفي شرح الطحاوي في كتاب الحدود والتعزير
على اربع مراتب تعزير الاشرف الاشرف كالفقهاء والعلماء وتعزير
الاشرف كالدعاقنة وتعزير لوسطا الناس وتعزير الخسائس
فتعزير الاشرف الاشرف الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضي
بلغني انك تقول كذا وتفعل كذا وتعزير الاشرف الاعلام
والحر

مطار التعزير

١٨٨

والحر الى باب القاضي وتعزير لوسطا وهم السوفية الاعلام
والحر الى باب القاضي والحبس وتعزير لوسطا الاعلام والحر
الى باب القاضي والضرب والحبس بعد ذلك قال المصنف
رحمته تعالى سمعت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان ماري
القاضي والوالي جاز ومن حدث ذلك جل لا يحضر الجماعة بحض
تعزيره باخذ المال وما يتصل بهذا عند اذا السال لا دج
فلهو بي ان يعزبه ويؤدبه ولا يحا من الحدية وكذا امره قال الله
تعالى واضربوهن اي اياهم تعزير للنساء عند الحاجة اليه الساحر
اذا ادعي انه خالق ما يفعل ان لم يتب يقتل والساحرة تقتل بردها
ان كانت تعقد ذلك وان كانت المردة لا تقتل ولكن الساحرة
تقتل بالار وهو ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى عماله
ان اقتلوا الساحرة والساحرة رجل يتخذه لعبة للناس ويفرق بين
المرء وزوجه بتلك اللعبة فهذا السحر وحكيم ما يردده ويقتل
هكذا ذكر مطلقا وهو محمول على ما اذا كان يعقد ان له اثر ارجل
علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب الي ابيه بذلك ان
وقع في قلبه ان اياه بقدر علي ان يعز علي بغيره ان يكتب به
الي ابيه وان لم يقع في قلبه انه لا يقدر ان يكتب وكذا بين المرء
وزوجه وكذا بين السلطان والرعية انه في هذا ما يبراه الله
تعالى بنقل من الخلاصة على وجه الاختصاص والله تعالى اعلم
كتاب السرقة ركنها اخذه خفية ومحلها مال الحر مملوك
وهو شرط ونصابها قدر عشرة دراهم مضروبة وحكمها القطع

فان سرق مكلف حرا او عبدا قد اصاب محررا بلا شبهة يمكن
كبت او صندوق او يحافظ كتاب في الطريق او مسجد ما له
واقرب جامعة او شهيد جلان وسا الا امام كيف هي وما هي
ومني جي واي جي وكه هي ومن سرق وبينها قطع فان
تسار كجميع فيها فاصاب كلا قدر فاصاب قطعوا وان اخذ
لعضهم وقطع بالساج والقناة والابنوس والصندل و
والقصص الخضر والياقوت والبرجد والانا والياج تخدين
من خشب لا يتاخر يوجد ما حاذي دارنا كخشب وحشيش
وقصب وسنك وصيد وزرنيخ ومغرم ونورة ولا يما يفسد
سرها كاللبن والحج وفاقه رطبة وتمر على شجر وطبخ وزرع
لم يحصل لعدم الحرز ولا في اشربة مطربة والاثا كو وصليب
من ذهب او فضة وشطرنج ونرد ومصحف وصبي حر ولو جلد
وعبد ودفتر الا الصغير ودفتر الحساب ولا في كلب وخرند
وجبانة وخلص ورت وتيش ومال عاملة كما في بيت
المال ومال له فيه شركه ومثل هذه حاله وهو جلاله
وما قطع فيه وهو بحاله فان تغير سرق قطع فاما الكفر فيه
فنج سرق ولا ان سرق من ذي رحم محرم منه بخلاف ما له
من بيت غير ومال من صنعة لامن زوج وعرس ولو من
حرز خاص له ومن سرق وعرسه وزوج سبته ولا من
مكاتبه ومضيفه ومغرم وحمام وبيت اذن في دعو له
او سرق شيئا ولم يخرج من الدار او دخل بيتا وناول من هو

خارج

خارج انقلب بيتا فادخل به فيه واخذ شيئا او طهره خارجة
من كغيره اما الاطراف او على الرباط فان طر الرباط من خارج
فلا قطع وان حل الرباط او سرق جلا من قطار فقطع ان حفظ
ربه او نام عليه او شق الحبل فاخذ منه شيئا او ادخل به في صندوق
غيره او كره وجيبه او اخبر من مقصورة دار فيها مقاصير في
صحنها او سرق رب مقصورة من مقصورة اخرى منها والقي
شيئا من حرز في الطريق ثم اخذ احد على جارية او اخرجه
من الحرز هذا ما يسره تعالى في نقل من صدق الشريعة على وجه الاضطرار
وانه الموفق بخلاف البهيمه والحجاية عليها ضمن الراكب
في طريق العامة ما وطيت دابته وما اصاب بيدها او رجلها
او اسرها او كدمت اي غطت بمقدم اسنائها او خبطت اي
ضربت بيدها او صدمت اي ضربت بنفسها شيئا فلو حدثت هذه
الاشياء في السير في ملكه لم يحرم الميراث وتلزمه الكفارة ولو حدثت
في ملك غيره فلو كان سيوره باذنه كان ملكه والاضمن كماله
تلف مطلقا الا ما نحت برجلها او دبرها سايرة اذ لا يمكنه
الاعتراض عنها مع سيرها او عطي بمسارنت او بالث في الطريق
سايرة فلو اوقرها بغيره ويضمن الاني موضع اذن الامام بايقاها
فيه واذا اصاب بيدها او رجلها حصاة او نواة او اثارت غبارا
او حجر صغيرا ففقي عينها او افسد ثوبا لا يضمن السابق والعاقد
كالراكب في الضمان وعليه الكفارة اي الراكب لانه ميسر وهي حكم الكبار
والايرت ان كان المقتول مورثه بخلافها اي السابق والعاقد

حيث للكفارة عليها ويزان لانهما ميبان والكفارة وحرمان
الارث ليسا من احكام التيب فمن عاقلة كل حر فارس وراجل
يه الاخران اصطدما وما قاولم يكونا من العجم وكان الاصطدام
خطا ولو عدا فصفها اي الدية ولو عبد بين فهدر دمها ولو
احد محاربه والاخر عبدا فعلى عاقلة الحر المقتول قيمة العبد في الخطا
ونصفها في العدم وضمنها عاقلة سابق دابة سقط بعض اداها
على رجل فمات وقايد قطار وطي بعينه رجلا فمات ولو معه ساق
في جانب الابل ضمنها وما اذا لم في جانب الابل بل بوسطها واخذ
زمام واحد منها ضمن وجده قتل بعينه رجلا على قطار يسير
بلا علم قايد رجلا ضمن عاقلة القايد الدية ورجعوا بها
على عاقلة الرابط فلوربطها والعطار واقف ضمنها اي الدية
عاقلة القايد بلا رجوع كذا اذا علم القايد انه يهزم اما يسير
احده تعالى بنقله في الدية والغريم وقد تقدم في فصل الضمانات
ما يتعلق بالجنابات وانه الموفق الى سبيل الرشاد وعليه
الاعتماد الفصل الرابع والعشرون في الشرب والمزارعة
والمساقاة كتاب الشرب وفي فتاوي القاضى الامام الاصل
في قوله عليه الصلاة والسلام الناس شوكا في ثلاث الماء والكلام والناس
ولم يرد بشركة الملك وانما اراد به الاياحه في الماء الذي لم يجر
نحو الماء في الهياض والعيون والابار والانهار فلكل احد ان
يشرب منها ويسقي دوابه وان فيه انقطاع الماء ولا يسقى
بها ارضه ولا زرعه وفي الاصل المياة ثلاثة الاول في نهاية

العموم

العموم كالانهاء والغمام كدجلة والفرات وحيون وبيحون وهي
ليست بمملوكة لاحد ولكل واحد ان يستقي منها ويسقي دابته
منها وارضه ويشرب ويتوضا به ولكل واحد نصب لطا حوت
والسائنة والدالية واتخاذ النهر الى ارضه بشرط ان لا
يضر بالعامه فان اضر بمنع من ذلك فان لم يضر وفعل لم
يمنع وان اضر وفعل فلكل واحد من اهل الدار سلام او دمي او امرأة
او مكاتب منعه الثاني في نهاية الحصوص كماء الحب والكوز
وليس لاحد ان ينفع به الا باذن صاحبه وفي فتاوي في
كتاب الصلوة ولو صب ما يجب انسان يقال له املاه فان
اضطر اليه فينبذ ينفع به بغير اذن صاحبه الثالث المني
وهو ماء الانهار والابار المملوكة والحياض ولكل واحد ان يسقي
دابته الا اذا كان له جمال وبقور كثيرة يخاف صاحب الدار
فساوم المستات ويخرب النهر فينبذ له منعه هذا في الفتاوي
وان كان الحوض في دار رجل او في بستانه فاستقي اخر منه ليس
لصاحب الدار والبستان ان ياخذ ذلك منه الا ان لصاحب
الملك ان يمنع من الدخول في ملكه ولكل واحد ان يقول لي
حق في دارك واما ان يوصلني اليه وتمكني من الدخول
وهذا اذا كان يستقي غيره لك فان لم يكن له فله ان يدخل داره
بغير اذنه الكلي في نسخة الامام الشريفي وفي فتاوي القاضى
نهر لعموم ولو رجل ارضه مجنبه ليس له شرب من هذا النهر كما
لصاحب الارض الذي ليس له شرب منه ان يشرب ويتوضا

ويسقي دواجه من هذا النهر ويسقي ارضه من هذا النهر
ولا ان ينصب دولا بابل هذا النهر لارضه وان اراد ان يرفع
الماء منه بالقرب ولا ياتي ويسقي ارضه او ينحره اختلف المشايخ
ففيه ولا يحل ان يسقيه ذلك ولا اهل النهر ان يمنعوه وفي شرح المشايخ
لا يجوز منعهم وليس لاجل نصب المطاف ولا غير هذا على انهم اساء
المشركه لا قوام مخصوصين وليس للسلطان ان ياذن لهم بذلك
وان اذنا لم يمنعوا من ذلك قوم عليه رضوخا لم يعرف كيف اصله
اختلفوا فيه بعضهم على قدر انهم فان كان الا على المشركه
يسكن النهر لم يكن له ذلك الما يرضاه الاخرين والمختار انه اذا لم يمكنه
سقي ارضه من غير سكر رفع الامر الى القاضي حتى يامرهم بالمهاجرة
فان اضطرر الى ان يسكن كل شارب يومه جاز وليس لاحد ان
يكري منه نهر الا يرضى الاخرين وكذا نصب الرعي لما ان يكون
موضع الرعي في ارضه ولا يضر بالنهر ولا الماء من كان له شرب
في ارضه في اسفل النهر ففتح ذلك في اعلاه فليس له ذلك ومن جعل
باب داره في اعلاه باطنه له ذلك في مختصر عصام وشرح النظار
وفي كتاب الشرب للامام حواضره لو اراد ان يجعل شرب اسفل
او اعلى له ذلك وهكذا في نسخة الامام الشريفي في ذكر الصدر
الشريفي في كتاب الحيطان ولو اراد ان يسوق شربه الى ارض
اخرى لم يكن لها شرب فيما مضى لم يحجز هذا الطريق بينهم
اراد احدهم ان يفتح فطرعا للممر دار اخرى لم يحجز الكل في الاصل
وفي العيون من ترك بين قوم اذنا الرجل بالسقي منه الا

فمنه في ارضه من هذا النهر

رجلا

رجلا فاذن لم ياذن له ليس له ان يسقي حتى ياذنوا كلهم روي
هشام عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وفيه زيادة انوازي
عن محمد بن مقاتل في رجل سرق ما دنا قد ارضه وكومر فانه
يطيب له ذلك وهو بمنزلة رجل نصب شعير او تينا او سمي دابة
فغلبه قيمة العلف وما زاد في الدابة فهو طيب له فان حمله فغلب
قياس هذا لو سرق اوراق التوت واعطى دود الصلوق فالابو يسم
يطيب له وعليه قيمة الامور في الماء وفي فتاوى القاضي
الامام رجل اراد سقي ارضه او نزع من نخري له تجار جل ومنعه الما
ففسد زرعهم قالوا لا شيء عليه كما لو منع الراعي حتى ضاع الماشي
رجل له نوبة ماء في يوم معين من الاسبق في تجار جل وسقي ارضه في
نوبة ذكر الشيخ الامام علي النوري ان غاصب الماء يرضى ضامنا
وفي تفرقات الفقهاء ابو جعفر رجل سقي ارضه ففقد الماء الى ارض جاره
ان اجبر الما اجرا لا يتقرر في ارضه بل يتقرر في ارض جاره بضم
وقد تقدم في الفخايات مثل ذلك واحدة اعلم الا ارض المواس
وفي الاصل من احيا ارضه ميتة باذن السلطان ملكها ويروى
الاذن لا وعندهما ملكها بدوفا اذن السلطان والارض الميتة
كل ارض من ارضي السواد والحيا لا يملكها الا اذنها وليس لاحد
فيها ملك وارضى تجار البيت بموات لانها دخلت في القسمة وتعرف
الى ارضي ملك او يباع في الاسلام او الي ورثته وان لم يعلم ورثته
فحينئذ التصرف للقاضي وقال رحمه الله تعالى هكذا قال الامام
ظاهر الدين الغنياني وتفسير الاحياء ان يسقي عليها او يغرس

King Saud

او يكويها او يسيقها هكذا في مزارعة النوازل هذا ما يسر الله
ينقل من الخلاصة والله تعالى اعلم كتاب المزارعة قال في
الاصول المزارعة فاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا المعاملة
والخارج لصاحب الارض ان كان البذر منه والعامل ان كان البذر
منه وان كان من ربح الارض فعليه اجر مثل عمل العامل وكما يجب اجر
مثل الارض في المزارعة الفاسدة بغير اجر مثل عمل العامل وكما يجب
اجر مثل الارض في المزارعة الفاسدة بغير اجر مثل البقر والمراد
بقوله بغير اجر مثل الارض مكروبة اما البقر فلا يجوز ان يستحق
بفضل المزارعة واجر المثل يجب بالعامل ما بلغ عند محمد رحمه الله تعالى وعند
ابي يوسف لا يزداد على المشروط والمزارعة جائزة على قولهما والعسوى
على قولهما ثم ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى انما فزع المسائل على قول
من جاز المزارعة لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله ثم المزارعة شرط
وركن وحكم وصفة اما ركنها فالاجاب والقبول واما شرطها
فمن جملة ذلك كون الارض صالحة للمزارعة وكون ربح الارض والعامل
مثل اهل العقد وبيان المدة سنة او سنتين شرط في المزارعة وفي
المعاملة يجوز من غير بيان المدة استحسانا ويقع على اول عمر يخرج
في تلك السنة وفي النوازل على محمد بن مسلم المزارعة من غير بيان المدة جائزة
ايضا ويقع على سنة واحدة يعني على نزع واحد وبه اخذ الفقهاء ابو
الليث وقال انما شرط اهل الكوفة بيان الوقت لان وقت المزارعة
عندهم متفاوتة وابتدوها وانتهى بها جهول ووقت المعاملة
معلوم فاجازوا المعاملة ويقع على اول سنة ولم يجيزوا المزارعة

اما في

اما في بلادنا فوقت المزارعة معلوم فيجب ان لم يوقت كالمعاملة
ولو وقع ارضه مزارعة خم مائة سنة ففي فاسدة ومن شرطها
التخيلة حتى لو شرط في العقد ما يتعد به التخيلة مثل عمل ربح
الارض نفس المزارعة ومن شرطها بيان ما يزرع في الارض قياسا
وفي الاستحسان ليس بشرط ومن شرطها بيان من عليه البذر ومن
بعض ائمة يلح ان كان بينهم عرف ظاهر ان البذر يكون على احد
بعينه لا يشترط بيان من عليه البذر ومن شرطها بيان النصف
على وجه لا يقع الشراكة بينهما في الخارج بان يقول بالنصف
او الثلث او الربع او ما الشبه ذلك فان بيننا نصيب احدها
ينظر فان بيننا نصيب على البذر من جهة جازت المزارعة استحسانا
ومن الربط في المعاملة ان يكون العقد واقعيا ما هو في حد
التجسس يزيد في نفسه فيسبب عمل العامل حتى لو عقد عقد المعاملة
على ما يتناها عظمه وصحاحه لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل
لا يصح المعاملة واما بيان حكمها فنقول حكمها بثبوت الملك في
منفعة الارض اذا كانا البذر من جهة المزارع والشركة في الخارج
واما بيان صفة المعاملة والمزارعة فنقول المعاملة لازمة
من الجانبين ولو اراد احدهما السفير ليس له الفسخ الا بعد تركه غير
لازم من قبل من له البذر قبل العقد البذر في الارض حتى يملك الفسخ
من غير علمه لان فيه اختلاف ما لا يخلاف المعاملة فان ليس
للوفاة ما تؤول الى تلف المال على احدهما فيلزمه الفسخ فيها
الا بعدة والعقد ان يرضى العامل او يلحق صاحب النخل وبين

King Fahd

دينا اضطر الى بيعه لان فيه ضررا ظاهرا اما ترك السفر فليس له ضرر
 ظاهر فافترقا وبعدهما التقي البذر في الارض بصير لائمة من
 الجانبين قال في شرح الثاني بعد هذا المزارعة على سبعة اوجه
 احدها ان تكون الارض من احداهما والبقر والعمل والباقي من الاخر
 وهذا جائز وصاحب البذر مستاجر للارض الثاني ان يكون
 العمل من احداهما والباقي من الاخر وهذا جائز ايضا وصاحب الارض
 مستاجر للعامل ليعمل له الثالث ان تكون الارض والبذر من
 احدهما والبقر والاف العمل من الاخر وهذا جائز ايضا
 الرابع ان يكون البذر من العامل والبقر من قبل رب الارض
 وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 لا يجوز الحامس البقر من واحد والباقي من الاخر السابع ان يكون
 البذر من واحد والباقي من الاخر والمزارعة فاسدة في هذه الوجوه
 الا اربعة رجل دفع ارضا لخل لا يزرعها المزارع على ان يقوم
 على التخليل بالنصف فلهذا مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر
 ان كان البذر من المزارع فسدت المزارعة والمعاملة لانها
 صفقة في صفقتين وان كان من رب الارض جاز كلاهما لانه
 اجرة وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول
 ارفع اليك هذه الارض فتنه بها بئس لك وادفع اليك اجرتها
 من التخليل معاملة جازة مطلقا وفي النوازل رجل لارض اوان
 ياخذ منها من رجل حتى يزرعها او يكون ذكر بينهما فالجدة
 ان يشترى نصف البذر ويقبضه ويسره البايع من الثمن ثم
 يقول

يقول له انزعهما على الخابج بينهما نصفين فما خرج فهو بينهما
 البذر منها وفي النوازل رجل دفع الى رجل ارضا من اربعة سبعة
 سنة هذه فنزعهما فزرعها ثم نزع السنة الثانية لغير
 اذن رب الارض فنبت الزرع ولم ينبت فبلغ ذلك رب الارض
 فلم يحجز ان كانت العادة بين اهل تلك القرية انهم يزرعون
 المرة بعد الاخرى بغير مزارعة جديدة فذكر جاز وفي فتاوى
 الشافعي رجل زرع ارضا لغيره بغير اذن رب الارض فان كانت
 مناصفة يكون بينهما نصفين قال رحمه الله تعالى وهذا اذا
 كانت معة كذلك بان كان صاحب الارض ممن لا يزرع بغيره
 ويرفع مزارعة وفي اول مزارعة النوازل رجل زرع ارضا لغيره
 بغير اذن رب الارض نقصان الارض هذا قول نصير وقال محمد بن
 سلمة ينظر بكم مستاجر قبل استعمالها فيجب عليه نقصان ذلك رجل
 زرع ارضا لغيره بغير اذنه ثم قال لو رب الارض دفع الى غيره
 فاكون اكاد لك ان صار البذر سهما لك لا يجوز وان كان قائما
 يجوز وان علم فصل في اعمال المزارعة ما يكون على المزارع
 وما لا يكون الاصل ان كل عمل لا بد للمزارعة منه لتحصيل الزرع
 المطلوب فيه من الارض المدفوعة اليه فان المزارع يجبر عليه
 سواء كان ذلك مشروطا بالعقد او لم يكن كالسقي والتبذر وكل
 عمل المزارع منه يد في تحصيل الزرع الا انه من عمل يزرع
 في عبادة الخابج ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة يجبر
 عليه وجفر البذر واصلاح المسنات على صاحب الارض ايضا وفي

٢٠٠
 ١٠٠

فرضه المزرعة الصغيرة من المزرعة الكبيرة على العامل إلا ان يبعدها ويكون
في موضع ثم ظلمة يمنعون الماء فينبذ يكون على رب الأرض
قال هكذا افني النخيل أمام ظهير الدين وحفظ الزرع على المزارع
تعد لا ادرك او شرط بوقت الماء على المزارع ينبغي ان لا تقلد
المزارعة واذا ادرك الباديجان والبطنج فالحمل والالتقاط
عليها واذا صار الزرع قصيلا واراد ان يقصلاه ويبيعها
كذلك فالمقصود عليها وان لم يعلم فصل فيما يكون عذرا في فسخ
المزارعة وفي الاصل السفر والمريض من قبل المزارع ولو كان المزارع سافرا
يجب ان عليه الزرع والتمر في هذا عذر ولو اراد صاحب الأرض البيع بعد
الدين والبذر من المزارع ان عمل المزارع في الأرض من كرايا و
وتسوية المسكنات واستباه ذلك الا انه لم يزرعها فلصاحب
الأرض ان يبيعها ولا شيء للعامل على رب الأرض وان كان المزارع
قد زرع الأرض ونبت الزرع ليس لرب الأرض ان يبيعها حتى
يحصد الزرع فلو جسد القاضي بالدين على سبيل ولو زرع
المزارع ولم يجب حتى يزرع الأرض دين وارج اختلاف المشايخ
في جواز البيع وفي مزارعة النوازل رجل دفع أرضه مزارعة
فزرع الأرض ثم ان رب الأرض باع الأرض مزارعة فلا تجلوا
ما ان باعها برضا المزارع او بغير رضاه واما ان يكون البذر من
جهة رب الأرض ومن جهة العامل فان باعها برضا ولم يكن
نبت الزرع والبذر من قبل رب الأرض فلا شيء للمزارع من الثمن لانه
انما يثبت له حق بعد البسات اما قبله فلا حوله فيه ان كان البذر

من

من قبل المزارع فابتا فاذا اجاز المزارع جاز ونفي المزارع فيه
قائم وان كان ذلك بغير رضاه والمزارع ان يبطل البيع وكذلك
دفع الكوم معاملة ثم باعه ان لم يكن جرح منه شي فلا شيء للعامل
لانه ليس فيه حق فان خرج واجازه جاز ونفي فيه قائم
وان كان بغير رضاه فله ان يبطل البيع واذا مات وارض
بعد ما نبت الزرع قبل ان يحصد والبذر من المزارع يبقى العقد
الي ان يحصد استحسانا ولا يجزي من الاجر على المزارع هذا اذا
قال المزارع ان لا اقلع الزرع فان قال ان اقلع فانه لا يبقى عقد
المزارعة وان اختار المزارع القلع لورثة رب الأرض ضاررات
ثلاث ان شاؤوا فقلعوا الزرع وللقولع بينهم وان شاؤوا انفقوا
على الزرع بامر القاضي حتى يجمعوا على المزارع بجميع النفقة وان
شاؤوا غروا حصنة المزارع من الزرع والزرع لهم وان مات قبل
الزراعة بعد ما عمل في الأرض بان كوى الأرض وحفر الأرض انقصت
المزارعة ولا يعزم ورثة رب الأرض شيئا ولو مات بعد الزراعة
قبل البسات اختلف المشايخ فيه ولو لم يمت لكن المزارع
اخر المزارعة حتى انقصت السنة والزرع بقول فاراد رب الأرض
ان يقلع الزرع وربي المزارع ليس لرب الأرض ان يقلع و
ثبتت بينهما اجاره في نصف السنة حكما حتى يحصد وهذا
اذا لم يرد المزارع القلع فان اراد القلع فليس لرب الأرض
خيارات ثلاث على ما ذكرنا واذا انفق بعد نبت الزرع بامر
القاضي رجع على المزارع بنصف النفقة ولو انقصت

مدة المعاملة والتم لم يدرك والى العامل الغنم بتركها جارية في
يده اذا هرب المزارع في وسط السنة والزرع بقول فانفق عليه
رب الارض حتى يستحصل جميع على العامل بما انفق بالغا ما بلغ
والقول قول المزارع في قدر الفقه مع يمينه على عمله وان مات
المزارع والزرع بقول فقالت ورثة المزارع نحن نعملها على
حالتها حتى نستحصلها فذلك لهم ولو قالوا انقلع الزرع ولا
يعمل اليجبون فعمل على العمل فصل في المزارع يدفع الى اخرو في
الاصل اذا كان البذر من المزارع لان يدفع الى اخرو من ثمره فان لم
يأذن له رب الارض اصلا فلو دفع المزارع ثمره بثلث النصف
الى اخرو على ان يعمل ببذره والشرط في المزارعة الا ان يبيضا النصف
والخارج بين رب الارض والمزارع الثاني نصفان ولا شيء
للمزارع الاول الكل في الاصل والله تعالى اعلم هذا ما يسر الله
تعالى ينقله من الخلاصة واحدة الموفق كتاب المساقاة المساقاة
هي دفع الشجر الى من يصلي بجذره من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافه
وسروطا فان حكم المساقاة حكم المزارعة وان الفتوى على صحتها
وفيها باطله عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما في شروطها
كشروطها وفي كل شرط يمكن وجودها في المساقاة كاهلية العاقدين
وبيان نصيب العامل والتخلية بين الاشجار والعامل والشركة
في الخارج واما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة وعند الشافعي
المساقاة جارية والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو
المضاربة والمساقاة اشبه بها لان الشركة في الربح فقط وفي المزارعة للجوز

الشركة

الشركة في تجرد الربح وهو ما زاد على البذر الا المدة فانها تقع بلا ذكرها
استحسانا فان لا درك للثمر وقتا معلوما ويقع على اول ثمرة
تخرج وادراك البذر الرطبة كادراك الثمر الرطبة بالفا سببه
سبب ترفاهه اذا دفع الرطبة مساقاة ولا يشترط ثبات المدة
فتمتد الى ادراك جذر الرطبة فانه كادراك الثمرة في الشجر اقول
الغالب ان البذر منها غير مقصود بل يحصل في كل سنة مستمرا
او اكثر وان اريد البذر مقصودا وتترك مرة لانية الى ان يدرك
البذر ففيه ما لا يوجد البذر ينبغي ان يقع عن السنة الاولى وذكر مدة
لا يخرج فيها نقسها ومدة قد تبلغ فيها وقد لا تبلغ صحى اي
ذكر مدة كذا دفع فلو خرج في وقت سمي على الشرط والافل للعامل
اجرا مثل اي يعمل الى ادراك الثمر ويصح في الكرم والشجر والرطب
واصول البادخان والتخل وان كان فيه ثمر الامد كالمزارعة
هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يبيع الا في الكرم والتخل
وانما يبيع فيها حديث جبير وفي غيرها على انقياس وعندنا
يصح في جميع ما ذكر حاجة الناس ثم اذا صححت تصح وان كان
التمر على الشجر الا ان يكون الثمر مديكا لانه يحتاج الى العمل
قبل الادراك لابعده كالمزارعة يصح اذا كان الزرع بعلا ولا
يصح اذا استحصلت كجارية الارض لا تصح الا وان تكون
خالصة عن زرع المالك وان مات احدها او مضت مدتها
والثمر في يقوم العامل عليه او ورثته وان كره الدافع
او ورثته اي ان مات العامل والثمر في يقوم ورثته

العامل عليه وان كره الدافع وان مات الدافع يقوم العامل
كما كان وان كره ورثة الدافع استغنا فادفعوا للمضرب ولا
تفتح الا بعدد وكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل او سارقاً
يخاف على نفسه او غيره عليه ودفع قضاة معلومة لغيره ويكون
الارض والشجر بينهما لا يبيع للشرط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة
والشجر والغرس لزوم الارض ولا اخر فقيمة غرسه واجر عمله لانه في معنى
تغير الطمان لانه استيجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف البستان
وانما لا يكون الغرس لصاحبه لانه غرس برضاه ومنه صاحب الارض
وهيلة الخوازان يبيع نصف الغرس ونصف الارض ويستاجرهما
الارض العامل ثلاث سنين مثلاً يبيى قليل ليعمل في نصيب هذا
ما يسلمه تعالى بفعله من صدق الشريعة والله تعالى الموفق الى سبيل
الرشاد الفصل الخامس والعشرون في الحيوان وما يتعلق به
جداً بين شريكين اذ اداها ان يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك
الا باذن الشريك الاضطرار الشريك ذلك او لم يصح حداً بين ديار بينهما
ولا احدهما نبات ونبوة قارداً صاحب العيال ان يبنيه والى الاخر
قال بعضهم لا يجوز الا بى وقال الفقيه ابو النيث في هاتين الحالتين
لا بد ان يكون بينهما سائر قال الامام في الذين قاصى جان يبيع
ان يكون الجواب على التفصيل ان كان اصل الحد يحمل القسمة
ويمكن لكل واحد منهما ان يبنى في نصيب سائر لا يجوز الا بى على البناء
وان كان اصل الحائط لا يحمل القسمة على هذا الوجه فهو من الا في غيبه
القناوي جداً بين رجلين لكل واحد منهما عليه حوالات في هذا الحد

فوقه

فوقه احداهما وبناه بما له لغيره ونضع عن الارض وضع الحوالات على ما
كان عليه في العدم قال الفقيه ابو بكر الاسكاف فظهر ان كان عرض
الحد بين رجلين لوقسم بينهما اصاب كل واحد منهما موضع يمكنه ان يبنى
عليه حائطاً يحمل حوالات على ما كان في الاصل كان الباقي متبرعاً
بالبناء وليس له ان يمنع صاحبه عن موضع الحوالات عليه وان كان
بحال لوقسم لا يصيبه ذلك الا يكون متبرعاً وله ان يمنع شريكه
عن وضع الحوالات على هذا الوجه حتى يضمن نصف ما انفق في البناء
غيبه حد بين رجلين لحد واحد حوالة وليس للاخر حوالة اذ
الذي لا حوالة له ان يضع عليه حوالة مثل حوالة مثل حوالة شريكه لضعفوا
فيه قال الفقيه ابو بكر البلخي ان كانت حوالة الشريك محدثة فلا يخ
ان يضع وقال الفقيه ابو النيث للاخر ان يضع عليه حوالة ان كان
الحائط يحتمل ذلك وشريكه مقر بان الحائط بينهما غيبه وذكر في
كتاب الصلح ان كان لكل واحد منهما جذوع او جذوع احدهما اكثر فلا
ان يزيد في جذوعه ان كان الحائط يحتمله وعن الفقيه ابو بكر البلخي
حد بين رجلين لحد واحد عليه بناء واذا حول جذوعه الى موضع اخر
قال ان كان يحول من الامين الى الايسر ومن الايسر الى الامين ليس له
ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا باس لان هذا يكون اقل
ضرراً بالحائط وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون له ذلك لان
هذا يكون اكثر عما كان فان راس الحائط لا يحتمل ما يحتمله راس الحائط
وعن محمد بن حماد بن عمار ان كان الحائط المشترك قد رامة الرجل فاد
احداً الشريك ان يزيد في طولها ليس له ذلك الا باذن شريكه غيبه

وفي فتاوى ابي الليث رجل اذن له جارعه في وضع الخدوع على حائطه
او حفر سراب تحت داره ثم باع داره فلما تروى رفع جذوعه
والسراب الا اذا اشترط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له
ذلك وذكر قاضي خان مسائل من جنس ذلك الى ان قال احدث
بنا او غرقه في سكة غير نافذة برصا عليها فاشترى رجل من غير
اهل السكة دار منها فله ان يامر برفع الغرض حاوي جدار بين
رجلين اراهما ان يبنى عليه سقف اخر او غرض يمنع وكذا
اذا اراد احدهما ان يبنى عليه سقف اخر او غرض يمنع وكذا اذا اراد
احدهما وضع العلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك بزيادة جدار
مترك بين اثنين انهدم فظفرانه ذو طاقين مثلا صقيان واراد
احدهما ان يرفع الحائط الذي هو في جانبه وليكتفي بالطاقي الذي
من جانب شريكه سترة والي الشريك ذلك قال الفقيه ابو بكر
البلخي اذا كانا اقربا قبل ظهور ما ظهر ان هذا الحائط بينهما وليس
لاحدكما ان يحدث فيه شيئا بغير امر الشريك وان كانا اقربا ان كل
حائط لمن يليه فكل واحد منهما ان يحدث فيه ما احب عليه حائط
بين رجلين لا حد لها جذوع فاراد الاخر ان يضع عليه جذوعا مثل
جذوع صاحبه فنفع الاخر لان الجدار لا يحتمل ذلك قال الشيخ
ابو القاسم يقال لصاحب الخدوع ان شئت فارفع حائطك
هو مستويا وان شئت فخط عنه ما يمكن لشريكك من الحائط لان
صاحب الحائط ان كان وضع بغير اذن الشريك فهو ظالم وان وضع
بأذنه فهو عارفة والعارفة غير لازمة قال الفقيه ابو الليث

وعن

وعن ابي بكر خلاف هذا ويقول ابي القاسم هنا خذ غنبة جدار بين
رجلين لا حد لها حوله وليس للاخر عليه شي قال الجدار الى الذي لا
حوله له فاشترى رجل صاحبا لمحوته فلم يرفع حتى سقط فاضربا الشريك
قال ابو القاسم اذا ثبت الاشارة وكان محوفا ويمكن من رفعه بعد
الاشارة فيضمن المشهود عليه نصف قيمة ما فسد من سقوط غنبة
حائط بين رجلين انهدم فبناه احدهما عند غنبة الشريك قال
ابو القاسم ان بناه بنقض الحائط الاول يكون متبرعا لا يكون له
ان يمنع شريكه من الحائط عليه وان بناه يدين او غنبة من قبل نفسه
لم يكن للشريك ان يحمل على الحائط حتى يودي نصف قيمة الحائط
غنبة حائط بين رجلين لا حد لها عليه جذوع واحد للاخر عشر
قال في كتاب المصاحب الخدوع موضع جذوعه وكل الحائط للاخر استحسانا
وفي القياس يكون بينهما وبه كان ابو يوسف يقول اولاً ثم رجع الى
الاستحسان وهو قول ابي حنيفة غنبة الفتاوى حائط مترك بين
رجلين وهي وخيف ضرر سقوطه فاراد احدهما النقص وامتنع
الاخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يجزى على نقصه وعنه
اراد احدهما نقص جدار مترك والي الاخر فقال له صاحبه انا ضمن
لك كل ما تهدم من بيتك وضمن ثم نقص الجدار باذن الشريك فا
فانهدم من منزل المصنفون له شي لا يلزمه ضمان ذلك غنبة
هدم بيته ولم يبنه والجيران يضررون بهذا لك كان لهم جيرة
على البناء اذا كان قادرا والمختار ليس لهم ذلك طاهون وخدام
مشرك انهدم بعضه والي الشريك على العامر مجبر ما اذا انهدم

الكل وصار صحرًا لا يجزر وإن كان الشريك معاً يقال له انفق حتى يكون
 ديناً على الشريك لا يكون متبرعاً خزانة الفتاوى في هذا ما يسر
 الله تعالى بنقله من مجموع مؤيد بنزاده وأما تعالى العلم وفي صلح
 النوازل رجل أراد أن يتخذ داره مستأناً ليس لجاره أن يتعدى
 من ذلك إذا كانت الأرض صلبة لا يتعدى ضرر الماء إلى جداره وإن
 كانت رطبة يتعدى إلى جداره وإن كان يتعدى وعلى هذا إذا جعل دكانه
 طاحونة أو جعله للقضارة وعلى هذا لو أراد أن يبني حماماً أن
 استطبله وفي صلح الفتاوى إذا كان لرجل نخلة في ملكه فخرج سعتها
 إلى ملك غيره فأراد الآخر قطعها له ذلك وفي بيع النوازل
 رجل له دار فتدلت أعضان شجرة لرجل وأخذت هودامه
 فقطع صاحب الدار الأعضان أن أمكن لصاحب الشجرة أن يفرغ
 هودامه من غير أن يقطع بأحد يجمع الأعضان ويشدها بجبل فمن
 وإن كانت غلاظاً لا يمكن أن قطعها من الموضع الذي يقطعها
 الحاكم لو دفع اليد لا يضمن وإن قطع أكثرها يقطعها الحاكم بضمن
 في غضب الفتاوى وفي فتاوى الفضلي في كتاب الدعوى رجل
 بنى السقف الأعلى في منزل امرأة ثم أراد رفعه إن بناه جاره
 ليس له الرفع والبناء لها وكذلك من بني في دار غيره بغير أمره
 يكون له وإن بني بغير أمرها له أن يرفعها إلا أن يضرها فحينئذ
 يمنع وفي الوضائيا أن بني لها يكون لها وفي فوايد الفضلي رجل
 هدم منزل امرأة بمرضاها ثم بناه بقبضه ونفقته فحينئذ
 أخرا تراه بما له أو بني لها امرأة لم يكن له في البناء حق وذلك
 فقينها

فقينها أبو إسحق أنه إذا اشترى وقت البناء أن يبني ليرجع عليها
 كان البناء له وإن لم يشهد كما في البناء لها ولا يرجع عليها بشيء
 وعلى هذا العارية في كرمها انتهى هذا ما يربى الله تعالى بنقله من
 الخلاصة وأما الموقوف إلى طريق الرشد الفصل السادس
 والعشرون في السير وفيه فصول كتاب البرامان الدعوى والمارة
 لا يبيع إلا إذا حكم بانه ممة فحينئذ يجوز وكذلك الحكم للبدن والحدود
 والأعيان يجوز ولو سألوا أن يزلوا على حكم سير في يدهم فلا ممان
 أن لا يبيعهم الأمان إذا امتنع على قرابته يدرى فضل الولدان في حق
 الأمان استحساناً بخلاف الوصية لقربته السلطان إذا امن
 الكفار بشرط الرب لا يبيع أمانه حتى لو ظهر عليهم فممن أيا وإن امنهم
 مطلقاً فاشتغلوا في الرب انتقض أمانهم وهذا إذا كانوا كثيراً
 بحيث يكون لهم قوة وشوكة أما الواحد من المستأمنين إذا قطع
 الطريق لا ينتقض أمانه وكذا الأثنان والخلاف الكافر إذا سلم
 قبل الأسر بعد ما وقعت الديرة على الكفار لا يكون فيا وهو حر وماله
 له ما بل البيع والملك وفي الفتاوى طائفتان من الكفار بينهم
 موارعة دخلوا دار الإسلام وبينهم وبين المسلمين أيضاً موارعة
 ثم تنازعوا فيما بينهم واقتتلوا ووقعت الديرة على أحدي الطائفتين
 واستولوا على الثغور بين وباعوهم من المسلمين قبل الآخر من مدار
 الحرب لا يجوز أن يرضاهم ولو أن أهل الهند وأهل الترك إذا
 استولوا على طرف من أروم وأرضوها مدار الهند وثبت الملك
 لأهل الهند وكذلك بيت الملك لأهل الترك ولا حرز مدار الحرب

شرط اما بديلهم فلا ولو باع واحد منهم شيئا من هذه الجملية
اهل بلدة يدعون الاسلام فيصلون ويصومون ويقرون
ومع ذلك يعبدون الاوثان فاذا غلب عليهم المسلمون وسبواهم
فاداد انسان ان يشتري من تلك السبايا ان كانوا يقرون
بما العبودية بطلانكم جاز الشرا وان لم يكونوا مقرين بالعبودية
لمالكهم جاز شرا الصبيان والنسوان الكبار وسلم دخل دار الحرب
بامان فجاء انسان من اهل الحرب بامه وبيام ولده او بعتة او بحالته
او بولدها قد رهاها بغيرها من السلم المتما من ثايتير بامنه
هذا قول اكثر المشايخ وقال الكرخي ان كانوا لا يرون جواز البيع لا
يجوز وان كان يرون جواز البيع يجوز واذا بطل البيع على القول
الاول او على القول الثاني او كانوا لا يرون البيع فاذا خرجوا الى
دار الاسلام تكلموا قال بعضهم بملكه بالعهود وان كان البيع باطلا
والصحيح ان البائع ان راي جواز البيع مملكة مطلقا وان كان لا يري
جواز البيع ان اشتراه وذهب بكونها مملكة قال المصنف وفي سائر
الاصول في باب صلح الملوك والمواذعة مسئلة تدل على انه يجوز البيع
اذا راي البائع جوازه وان قرع حر من بعض احرارهم ثم باعه من
المسلم المتما من ان كان الحاكم عندهم على خلاف هذا لا يجوز مسلم
تزوج امرأة في دار الحرب وكانت كافرة تركية واعطى المهر صداقها
واصم في ظنية انه يبيعها بخفي بها الى دار الاسلام واذا بيعها
فالباع باطل وهو حر يريد جذا اذا خرجت طوعا او عن الغرض الخفي
اذا دخل دارنا بامان مع الولد فباع الولد لا يجوز لان الولد

داخل

داخل تحت الامان وفي اجارته البيع نقض الامان ملك من الملوك
الذين في دار الحرب اهدى الي رجل من المسلمين هدية من احرارهم
او من بعض اهل داره فان كان الذي اهدى اليه ليس منهم وبينة قراة
كان مملوكا لمن اهداه درهم وان كانت ذات رحم تحرم او امرأة قد
ولدت منهم بكن مملوكا للذي اهدى اليه ولا بد علم هذا ما
احد تعالى بقوله عن الخلاصة واليد الموقوفة الحضرة والمناجاة في جل
سبب وابنه ضعيفة فاصليها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها
فاقروه وقال قلت حين خليت سبيلها من اخذها فاني لا اذكر انتم
عليه البينة او استخلف فكل في الواجد وان كان حاضر ابيع هذه
المقالة او غاييا فبلغه الخبر قال الصلة الشهيد وهو اختيارنا
فيتم اربل صيدا وان لم يكن من هذا الكتاب وان اختلفا فالقول
قول صاحبها مع يمينه ان لم يقل هي لمن اخذها رجل قال لا خراة
كرمي وخذ من العيب قل ان باخذ قد رها شيعة بامان واحد
رجل قال اذنت للناس في تمخيلي ومن اخذ شيئا فهو له فبلغ الناس
واخذوا من ذلك شيئا كاف لهم وفي الاجناس رجل قال لا خراة
في رجل من مالي فهدا على الدارهم والدنيا بغيره ولو اخذ فأكبره او قلا او
عقمانه لا يحل لي الفتاوي ولو قال الرجل لا خراة في رجل مما
اكتبه من مالي او اخذت او اعطيت رجل له الاكل ولا يحل له الاخذ
والاعطاء ورجل قال لا خراة لثمن من كل حق هو كذا على فعمل براه
وان كان صاحب الحق عا لم يبري حقا او دياحة وان لم يكن عا لم يبري
بغيري حقا بالاجماع واما دياحة فتعد محكم حجة في نفي الاجماع



وما فيه وعند ابني يوسف رحمه الله تعالى يروا عليه الفتوى وفيه على الاصل
في باب الصلح في العقارب الامام الشريفي ابن ابراهيم عن الحقوقي المحمدي
جابر بن سواكان الابو ابيوس وبغيره من رجل قال لا خير جعلتكم في حل
الساعة وفي الدارين رجل قال لمدينة ان لم تقض ما عليك حتى
تموت فانت في حل يا طل لا تفتعل بالبراءات لا تحتمل التعليق
ولو قال رب الدين اذ امت فانت في حل من مري وجيبه وكذا لو
قالت لزوجها المريض اذ امت في مرضك هذا فانت في حل من
مري او قالت فمري عليك صدقة من باطل لا تفتعل بالبراءات لا تحتمل التعليق
ولو قال لمدينة ان امت فانت بري من الدين الذي عليك حجاز ويكون
وجيبه من الطالب والمطلوب وفيه رديعة الفتاوي لو قال لا خير
لا اخاصمك ولا اطلب منك شيئا من مالي قبلك فهذا ليس بشي والله
تعالى يعلم هذا ما يسهل الله تعالى بمقتضى من فصول العمادي والله موفق
الي سبيل الرشاد الفصل السابع والعشرون فيما يكون اسلام من
الكافر وما لا يكون وما يكون كفا من المسلم وما لا يكون وفي شرح
العمري اذ قال الكافر الذي يجحد بالباري سبحانه وتعالى كعبدة
الاوثان او يقول بالباري ويشرك غيره كالشعوبه فانهم اذا قالوا لا
اله الا الله كان منهم اسلاما وكذا اذا قالوا الشهد ان محمدا رسول
الله لانهم يمتنعون عن كل واحد من الكلمتين فاذا شهدوا بهما
فقد انقلا عما كانوا عليه فحكم باسلامهم وفي الابرازا حمل علي
شرك ليقنله فقال لا اله الا الله وهو من لا يقول ذلك فهو مسلم
ينبغي ان يكف عنه وكذا اذا شهدوا برسالة محمد صلى الله عليه وسلم
او قالوا

او قالوا انما يطهر دين الاسلام وعلى الحقيقة ولو مع ذنوبه وفي العمري
منهم من يجحد بالوحيد ويحجد الرسالة فاذا قال لا اله الا الله لا يصير
مسلم الا المجوسي اذ قال حذاي بك ست وهم بغير ان هو يحكم بسلامة
وفي مجموع النوازل مجوسي قال صلى الله عليه وسلم لا يكون اسلاما وقال
محمد بن مقاتل سمعت محمد بن الحسن يقول الذي اذ قال اسلمت في
اسلام وهكذا غيره وعن لعلماء لان المشرك اذ قال انما مسلم
وهو من لا يقول ذلك كعبدة الاوثان فهو عندنا مسلم ولو قال
اردت منه التوراة لا يقبلني لا يقبل منه هذا في الاجناس وفي
الروضة لو قال الكافر امنت بامته بما امن به الرسل صاعدا وفي
مجموع النوازل اذ قال الكافر امة واحدا يصير مسلما وقبل يصير مسلما
الا اذ قال هو لكن لو اتم به وفي نوادر ابن شتم قال محمد رحمه الله
في يهودي يرضى قال اسلمت وقطع هيأته لا يصلي عليه ان مات ولو قال
بريت من ديني ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما وفي الحسن بن
لوقا اليهودي او النصراني لا اله الا الله في يراعي اليهودية او عن
النصرانية او كل واحد منهما قال ذلك فليس باسلام ولو قال مع ذلك
وادخل في دين الاسلام او دين محمد عليه الصلاة والسلام كان مسلما وفي
الاجناس كافر اذ في وقت يكون مسلما وفي مجموع النوازل لو اذن
في وقت الصلاة يجبر على الاسلام اما لو قرأ القرآن وتعلم لا يكون
اسلاما وفي الاجناس لو شهدوا انهم راوه صلى الله عليه وسلم
مع المسلمين في الجماعة كان ذلك اسلاما وفي الروضة الكافر لو
صلح بوجهه فهو منه اسلاما ايضا وهكذا في الاجناس وما يتصل

هذا ايمان الياسر عن قبول وتوبة الياسر المختار انما مقبولة اذا اكره
على الاسلام فاجري كلمة الاسلام على لسانه ويكون مسلما فاما عباد
الكفر لا يقتل ويحرق على الاسلام وفي نوادر من ستم السكون اذا اكرم
بكون اسلاما فان رجوع عن الاسلام يجبر على العود ولا يقتل وقال
محمد بن حماد بن عمار لا يجبر على الاسلام وفي الير الكبير يصلو المسلمون
على ميت يقول واحد ايمان يكون عدلا وفي مجموع التوازل دعي على
دار الحرب وسرق صديبا ادخل دار الاسلام بحكم باسلامه ولو اشترى
الصبي لا يحكم باسلامه لانه ملكه بالشر الرافضي اذا كان في اليقين
وعلى من تعالى عنها ويلعنه ما يكون كافرا وان كان يفضل عليها علي في
كبر وعمر يعني الله تعالى عنهم لا يكون كافرا لكنه مستبدع والمعتزلي
مستدع الا اذا قال باستحالة التوروا فحينئذ هو كافر وفي المتن قيل
الخصيصة رجاءه تعالى عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال ان يفضل
الشيخين ويحب الخنثيين وترى الشيخ على الخنثيين ويصلي خلف كل يروفا حرا
واحد تعالى العلم فصيل فيما اذا كوف الكفر من السلام وما لا يكون وينبغي
للمسلم ان يتعود من ذلك ويذكر هذا الدعاء صبا حيا وسافرا في سب
العصمة عن هذه الوطية بوعده النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء هذا اللهم اني
اعوذ بك ان اشرك بك شيئا وان اعلم واستغفر لك ما لم اعلم ومنها ان
يكون في المسئلة وجوه توجب التكفير وجوه واحد يمنع تعالى الخفي
ان يميل الى ذلك الوجه الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها الكفر
قال بعضهم لا يكون كافرا ولا يجبر بالجهل وقال بعضهم يصير كافرا
من ان يخطئة الكفر ولم يعلم انها كفر الا انه اني بها عن اختيار يلقى عند

عامة

عامة العلماء خلافا للبعض ولا يعذر بالجهل اما اذا اراد ان يتكلم بحري
على لسانه كلمة الكفر والعيان ما قد من غير قصد لا يكفر ومنها ان من
خطيئته ما يوجب الكفر ولو تكلم به وهو كاره قد لا يكفر الايمان فيها
اذا غنم على الكفر ولو بعد ما يتسنة يكفر في الحال وفي المضاب بخلاف
الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلما بالاعتراف على الاسلام ومنها ان من اعتقد
الحرام حلالا او على القلب يكفر اما لو قال حرام هذا حلال لزوج السلعة
او يحكم الجمل لا يكون كافرا على قال هذا بقدر ما يدعي تعالى فقال نظام اذا
افعل غير مقتدين به يكفر وفي فتاوي القاضي الامام رجل خلف وقال
ان قد يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعل اخلف الشيخ فيجوز عن
الشيخ الامام استعمل ان هذا انه قال وجدت رواية في هذا انه يكفر
وكذا لو صلى مع الامام الى غير القبلة عمدا وقال بعضهم اذا قال الله يعلم
اني لم افعل كذا وهو يعلم انه قد فعل لا يكون كافرا ولا ولا احد وحج
الفتاوي رجل قال ان قلت كذا فاذا كافرا وهو يروي او نصراني علي
الاستقبال يكفر وليس هذا مذهب علمائنا بل هو عين عندنا وقد قدم
ذكره في فصل الايمان رجل كثر باللسان طائعا وقلبه مطمئن بالايمان
يكون كافرا ولا يكون عند الله مؤمنا رجل استقبلني امرأ ردت ان
أفكر يصير كافرا ولو ادعى رجل النبوة فطلب المحرقة قال بعضهم يكفر
وقال بعضهم ان كان غرضه اظهار عجزه واقتضاه لا يكفر وفي
الفتاوي رجل قال اقامت من اد شأنا والله تعالى يكفر ان قال من
غيرها ويل ولو قال لا ادري اخرج من الدنيا او لا لا يكفر كافرا جاز
الى رجل فقال اعرض على الاسلام فقال اذهب الى فلان العالم

رجل قال لا خير بامه يودي فقال ليبيك او قال جهود كبير يكفر ولو قال
لا خير قبض اسره وحكم على الكفر عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكفر بالله
مال الصدقة القاضي يرحم الله الدين رجل علم امرأة الردة لثنتين
عيلان وجها يكفر يكفر المعام قال الفقيه ابو الليث يعني علمها وامها
بذلك وفي النوازل رجل قال انما لمجد يكفر ولو قال النصرانية
خير من اليهودية يكفر ينبغي ان يقول اليهودية شر من النصرانية رجل
وضع قلنسوة المجوس على راسه قال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا
يكفر وقال بعض المتأخرين ان كان كان نصرانية البرذوان لان البقرة
لا تقطع اللبن لا يكفر من الصدق من الحرام ورجوع النوازل يكفر ولو علم
الفقيه ودعاه وامن المعطي كره ولو قال لا خير كل من الحلال فقال الحرام
احب اليكف وكذا فاسق يشرب الخمر فجاء اقرباؤه ونشروا عليه الدارهم
كفروا ولو قال حرمة الحرم لم تثبت بالقران يكفر وفي النصاب من
القبض عالما بغير سبب ظاهر خيف عليه الكفر وفي نسخة الخمر وفي رجل
تجسس على مكان مرتفع وسمع من عند رجل بطريق الاستسار ولم يسمع منه
بالوسايد وهم يفتحون يكفرون جميعا وفي النصاب رجل قرأ على
ضرب الدف او القصب يكفر باستخفافه بالقران رجل دخل اية
القران في الدعا او على قايح ويقول وكاسا دهاقا او قال هانه
باك كره الاستحسان والسما والطارق قال الامام ابو بكر محمد بن
الفصل استحق يكفر العالم دون الجاهل ولو قال لا في القدر والبا
والنباقيات الصالحات خير يكفر في نسخة الخمر وفي النصاب رجل
قرأ على ضرب الدف او القصب يكفر لاستخفافه بالقران رجل

شرح

شرح الخمر وقال اسم الله او قالها عند الزنا يكفر وكذا الواكل الحرام
ولو قال بعد اكل الحرام الحمد لله اختلفوا فيه وفي نسخة الخمر وفي رجل
لا خير صلى وهو في وقت الصلوة فقال لا اصلي يكفر ولو قال لا
اصلي يكفر ولو قال لا اصلي بامر لا يكفر وفي مجمع النوازل
ولو قال لا خير في الدنيا لسأل الاخرة فقال اترك التقدير بالنسبة
يكفر وفي الفتاوى سلطان عطس فقال له رجل بوجهك فقال
له رجل لا يقال للسلطان هكذا يكفر ومن قال للسلطان في رثائه
عادل يكفر لانه جابر ومن سمي الجوى عدلا يكفر من النصاب كذا قال
الامام علم الهدى ابو منصور لما تروى وقال بعضهم لا يكفر قال اذا
قيل للمسلم اسجد للملك ولا تقاتلنا قال لا افضل ان لا يسجد لانه كفر
والا افضل ان لا يأتي بجاهه كفر صوره وفي الاجناس قال ابو حنيفة
لا يصلي على غير الانبياء والملائكة اللعن على يزيد بن معاوية لا ينبغي
ان يفعل وكذا علي المجاهد قال رحمه الله سمعت عن الشيخ الامام الزاهد
قوام الدين الصفار رحمه الله انه كان يحكي عن ابيه انه يحوز ذلك ويقول
لا تلعنوا علي معاوية واما الاياس باللعن على يزيد واسمه تعالى
اعلم هذا ما يشر به بقله من الخلاصة وحسبنا الله ونعم الوكيل
الفصل الثامن والعشرون في الوضوء وفي شرح الطحاوي
الافضل لمن كان له مال قليل ان لا يوصي بشيء اذا كان له ورثة
والا افضل لمن كان له مال كثير ان لا يتجاوز الثلث فيما لا
معتبة فيه ويوصي فيما لا معتبة فيه وعن الامام العسقلاني اذا
كانت الورثة صفار فترك الوصية افضل قال هكذا روي

عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وان كانوا با لعين ان كانوا فقرا لا
يستغنون بثلاثي التركة فتترك الوصية افضل وان كانوا اغنيا
ويستغنون بالتثنتين فالوصية افضل وقد استغنا عن
ابن حنيفة رحمه الله اذا ترك الكل واحدا من الورثة اربعة الاف دون
الوصية وعن الفضل عشرة الاف وفي الموضع الذي اراد ان يوصي
يشترط ان يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ
بالقرابة فان كانوا اغنيا فبالخير وان وفي شرح الطحاوي ثم الوصية
يشترط فيها القبول وذلك بالصريح او بالدلالة وذلك بان
يموت الموصي لم يعد موت الموصي وفي الجريد والدلالة ان يموت
الموصي قبل القبول والرد بعد موت الموصي فيكون مائة قبول الوصية
ويكون ذلك غير انما الورثة وقبول الموصي له ورده قبل موت الموصي
لا يعتبر ثم الوصية على اربعة اوجدها ما يجوز اجازة الورثة
اولم يجيزوا ما اوصى لاجنبي مثلث ماله او بكل ماله ولا وارث
له ومنها ما لا يجوز وان اجازت الورثة وهي الوصية للزوجة
بمخلاف المسلمين والذمي فانه يجوز لهما الوصية استحسانا
ومنها ما يجوز ان اجازت الورثة بان اوصى بالكر من ثلث ماله
لاجنبي او اوصى لواحد الورثة لا يجوز الا بالاجازة من الورثة
اذا كانوا با لعين ومنها ما يكون مختلفا فيه وهي الوصية للقاتل
واجازة الورثة عندهما يجوز وعند ابي يوسف لا يجوز ثم في كل
موضع يشترط الاجازة انما يجوز اذا كان المجيز من اهل الاجازة
بان كان عاقلا بالغاصحا فاذا اجاز الموصي لم يملكه من الموصي

لا من

لا من المجيز هذا في الجريد وفي فتاوى القاضي الامام رجل اوصى بجميع ماله
للفقر او لرجل بعينه لا يجوز ذلك الا ان ثلث فاذا اجازة الورثة
في حياة الموصي لا تعتبر اجازتهم وكان له الرجوع فاذا اجازوا بعد
موته صححت الاجازة ثم الوصية فلا بد انواع في وجه يكون الموصي
له كما لو دفع والوصية في يد الموصي او في يد الورثة كما لو دفعه
مخوفا او في بيت مال قالهم زدك يخرج من الثلث حتى لو هلك
من غير تعد لا يضمن في وجه يكون الموصي له كالشريك مع الورثة
مخوفا او في ثلث ماله او دفع ماله يكون مال الميت ثم كاحي
ان ما هلك به ملك وما بقي بقي بالحساب جسد في فتاوى
الفضلي مريض لا يقدر على الكلام لصعفه فوصى وشار براسه
وبعاه انه يعقل ان مات قبل ان يقدر على الخط وحازت وصيته
وقال في النوازل هذا قول محمد بن حافل اما لا يجوز عند اصحابنا وفي
واقعات الناطقي اذا اصابه فاح فذهب لسانه فلم يقدر على الكلام
فاشار بشي وكب وقد تقدم وطال ارايه مدة سنة فهو بمنزلة
الاخرس وفي النوازل قيل لمريض اوصى بشي فقال ثلث مالي ولم يزد
على هذا ان قال علي بن ابي اسود لم يخرج ثلث ماله للفقر او قال محمد
بن ابي ثلث ماله للفقر ولم يذكر هذا التفصيل قال وهذا موافق لما جازي
بعد هذا فانه قال لو قال ثلثي مالي لفلان او سدسي او ربعي لفلان
في الاستحسان هذه وصية جائزة وكذا لو قال بعد موتي بخلاف
ما لو قال في صحته ثلث مالي لفلان ولو ذكر في خلال الوصايا او اوصاها
الي ما بعد الموت وكان ذلك في الصحة يكون وصية وفي المرض على

هذا وكذا لو قال في مرضه اخر جوا الف درهم من مالي او من ثمن مالي
ولم يرد على هذا ان كان في ذكر الوصية جاز فيصرف الى الفقراء ولو
قال ثلث مالي وقف ولم يرد على هذا ان كان ماله درهم او دينار
فهذا القول باطل وان كان ضياء عاصدا وقفا على الفقراء الكل في
النوازل وفي نواذر هشم لوقال ثلث مالي لله تعالى فالوصية
باطلة عندنا في حنفية رحمه الله تعالى وعند محمد يصر في الوجه البر
ولو قال انظر الى ما يحزنني فاعطوه فهذا على الثلث رجل او هي
بان يتخذ الطعام بعبودية لطعم الناس ثلاثة ايام فالوصية
باطلة هو الاصح او هي بالثلث في وجه الخير يصر في الغنط
او بنا المساجد وطلبه العلم رجل او هي لوارثه ولا اجنبى فلا اجنبى
نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث ولو او هي لم يمت
فجميع الوصية للحي المريض اذا اقر لوارثه ولا اجنبى فدين بطل
ذلك كله نوع مسته وفي مجموع النوازل الوصية للعبد بعد من اعيان
ماله لا يصح اما لو او هي بثلث ماله مطلقا يصح ويكون وصية بالحق
ان خرج من الثلث قيمة العبد عتق كل بغير سعاية وان خرج بوجده
عتق وسعي في بقية قيمته وفي الجامع الصغير رجل او هي بثلث
ماله لامرات اولاده وهن ثلاث والفقراء المساكين يقسم
الثلث بينهم على خمسة اسهم سهم للفقراء وسهم للمساكين وثلاثة
لامرات اولاده وعند محمد يقسم الثلث بينهم على سبعة اسهم
امرات الاولاد ثلاثة واثنان للفقراء واثنان للمساكين ويجوز
الوصية لمافي البطن وما في بطن الحادية ولا يجوز الوصية

للجنين

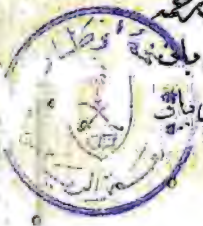
للجنين والوصية لاهل الحرب باطلة جري دخل او الاسلام
فاما ان فاقوى بما ذكره لسلام او في صح ووصية الذي في ايمان او على
الثلث لا يجوز ووصايا الذي على وجه اربعة اى او هي بما هي
قربة عندها وعندهم كالصدقات وعتق الرقاب والاسراج في
بيت المقدس وان تعري به الترك والديلم صحت حوا او هي لقوم
باعيانهم او لم يسموا احوالهم في محبة والثاني لو او هي بما هي مقصية
عندها وعندهم كالوصية للمغنية والناحية ان او هي لقوم باعيانهم
صحت الوصية ويكون تملكها وان او هي لقوم لا يحصون لا يصح
الثالث اذا او هي بما هو طاعة عندها ومقصية عندهم كالوصية
ببناء المساجد او بارساجه او باج فاق سمى لقوم باعيانهم صحت
فيكون تملكها منهم وبطل الحجة التي عندها ان شاءوا فاعلوا ذلك وان
شاؤوا تركوا وان كانوا لا يحصون لا تصح الرابع اذا او هي بما هو مقصية
عندها طاعة عندهم كالوصية ببناء البيعة او الكنيسة ان كانت
لقوم باعيانهم صحت بالاجماع وان كانت لقوم لا يحصون لا يصح
عندنا في حنفية رحمه الله تعالى وعند محمد لا يصح والذي لو جعل داره
بيعة او كنيسة في ضيوة فهي ميراث عندها اما عندنا في حنفية
رحمه الله تعالى فلا تدل على ذلك في حق المسلم واما عندنا فلا
وصية الذي بماله يكون قربة عندها لا يجوز والله اعلم جنس
اخر في الرجوع عن الوصية وفي شرح الطحاوي اذا الوصي بالامة
لوجه لم ياعا او اعظمها او برها او كان بها او باعها من نفسها
فهذا كله يكون ابطالا للوصية بخلاف ما لو او هي ببيعها من

فلا فانه لا يكون وجوها في الجمع والنوازل وكذا لو اخرجها عن ملكه
 بأي طريق كان بطلت الوصية ولو عادت الى ملكه لان الفسخ الوصية
 ثم الوصية على اربعة اوجه في وجه يحتمل الفسخ بالقول والفعل
 وفي وجه يحتمل الفسخ بالقول وفي وجه لا يحتمل دفعا وفي وجه يحتمل
 باحدهما دون الآخر اما الوجه الذي يحتمل الفسخ بالقول والفعل
 فهو الوصية بالعين لوجوبه والفسخ بالقول بان يقول رجعت عن
 تلك الوصية وبالفعل ان يخرجها عن ملكه واما الوجه الذي لا يحتمل
 الفسخ بالقول والفعل فهو المديون واما الوجه الذي يجوز الرجوع
 بالقول دون الفعل فهو الوصية بثبوت ماله او دين ماله ان رجع عنها
 بالقول صح وان اخرجها عن ملكه بالبيع لا تبطل الوصية وتتقدم من
 الثلث الباقي واما الوجه الذي يجوز الرجوع عنه بالفعل دون
 القول فهو المديون المصدق ان رجع عنه بالقول لا يبيع ولو باع المديون
 المصدق الكل في الطحاوي وفي التجريد لو اوصى بوجع ثم قطعه وقاطه
 او بقطن فغزله او بغزل فنبجعه او بجديد فضنعه او بقطن ثم خسانه
 او ببطانة فبطن بها او بشاة فدفعها ان يعين ففقتضه وجعله قبا
 بطلت الوصية في جميع ذلك ولو اوصى بدار فهدمها فهذا ليس بوجع
 ولو اوصى بعباءة خرج من ثلثه ثم اوصى به لآخر فهو بغيرها نصفان ولو
 قال العبد الذي اوصيت به لفلان يكون رجوعا قال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى اذا اوصى بوصية ثم قال لا اعرف هذه الوصية او
 قال لم اوص بهذا فهو رجوع وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون رجوعا
 وفي الجامع الكبير لو قال اشهدوا اني لم اوص بشيء لم يكن رجوعا ولو قال

كل

شرح

كل وصيت اوصيت لفلان فهي باطلة فهو رجوع ولو قال لفلان اوصى
 فليس بوجع وانما العلم نوع في الوصية بالكفارة وفي التجريد اذا
 اجتمعت الوصايا والثلث ينطبق على الجميع ان كانت متساوية بيدي
 بما جدي به الميت واختلفت الروايات عن ابي يوسف رحمه الله
 في الحج والزكاة في رواية بيدي بالحق وفي رواية بيدي بالزكاة والحج
 والزكاة يعقدان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة
 الفطر وصدقة الفطر تقدم على الصدقة والذرة والكفارات مقدمة
 على الصدقة والواجب يقدم على النازل وفي النوازل يقدم فيها ما بدا به
 الميت واما الوصايا بالعتق فان كانت في كفارة فحكمها حكم الكفارات
 وان كان غير واجب فحكمها حكم النفل وان كان مع شيء من هذه الوصايا
 الثانية عقابه تعالى ووصية لادمي صرف بما اوصى به وجعل كل
 حصة من جهات القرية مقدرة بالعرف بخلاف يقول ذلك مالي في الحج
 والزكاة والكفارات ولتزيد قسم على اربعة اسهم وفي النوازل ولو
 اوصى بالاطعام عن قوايت صلاواته يطعم لكل صلووة نصف صاع من
 الحنطة هو الاصح جالس اخر وفي العيوض رجل اوصى بثبوت ماله
 للسائين وهو في بلد ووطنه في بلد اخر ان كان معه مال يصرف
 ذلك في فقر هذا البلد وما كان في وطنه يصرف في فقر وطنه كما في
 الزكوة ولو اوصى بان يتصدق بثبوت ماله على فقر الحج فلا افضل
 ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز وهذا قول ابو يوسف رحمه
 الله تعالى وعليه الفتوى وقال محمد لا يجوز وكذا لو اوصى بثلث
 يتصدق على فقر الحاج فتصدق على غيرهم وفي النوازل لو اوصى بثلث



يتصدق في عشرة ايام فتصدق في يوم جاز رجل وصي لاهل السحر
او لبيتا مي او ان بني او لاسرا من او الغار من او ابناء السبيل فانه
يعطى فقرهم وروى اغنياسهم ولو وصي بثلاث ماله للرباط قال الفقيد
ابو الليث ان كان هناك دلالة يعرف ان اراد به المعتمدين في
الرباط صرف اليهم وان لم يكن هناك دلالة صرف الي العامة واما
الوصية للمسجد كذا او لقطعة كذا فجازره وهو لم يمتها واصلا حيا
كذا روي عن محمد بن ابي يوسف انها باطلة الا ان يقول ينفق
على المسجد ولو قال لبنت المقدس نفق على المسجد في اسراجه ونحو
ذلك ولو قال بثلاث مالي لكعب فهو جائز ويؤتي لمن كان مكة
هذه في العيون ولو وصي بان يخرج ثلث ماله للحجاء في مكة وهم
لا يحصون فالوصية جازية ويصرف الي اهل الحاجة منهم وان كانوا
يحصون قسم علي رؤسهم ولو قال او وصيت لفلان بثلاث مالي
وهو الف درهم والثلث اكثر فله الثلث بالغاما بالغ وفي الفتاوى
الصغرى يعتبر في تصديق الوصية في الثلث لعمدة وقت القسمة
الوصية للأقارب والجيران وفي الزيادات لو وصي بثلاث ماله
لاقربائه فنحن في حنفية رحمه الله تعالى يعتبر لاستحقاق هذه
الوصية شرط فلا تاحد مالا يعطى كل الوصية لواحد في
والثانية المحرمية كما في نفقة الاقارب الثلاثة الاقرب
فالاقرب ولا شيء للابعد مع الاقرب كالميراث ولا يدخل في هذه
الوصية من كان وادما ولا يدخل والده وولد الصلب ويدخل
فيه الجد والجد وولد الولد وروى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله

انه

انه لا يدخل وفي الخبر لو وصي لدوي قرابته وله عتاق وقالان فنحن
ابن حنيفة رحمه الله تعالى الثلث للميراث وعندنا يقسم ارباعا
ولو كان لعم وقالان للعم نصف الثلث والنصف للخالفين عند
ابن حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان لعم واحد كان له نصف الثلث
ولو وصي لدوي قرابته فجميع الثلث للعم وفي الزيادات المرأة
اذا وصت بنصف ماله او كل ما لها للزوج المالك كله للنصف
بحكم الارث والنصف يحكم الوصية الوصية في الدفن
والكفن وما يتصل بهما وفي النوازل رجل وصي لقاري الفقرا
يعر عند قبره بشي فالوصية باطلة سئل ابو بكر عن رجل امر
بان يجعل بعد وصية في موضع كذا او يدفن هناك وبني هناك برابط
من ثلث ماله فأتى ولم يجعل في هناك قال الوصية بالرباط
جائزة ويجعل في هناك بعد وصية وسئل ابو القاسم عن رجل دفع الي
ابنه خمسين درهما وقال ان مت فاعمر قبري وخمسة دراهم كك
واشترى بالباقي حنطة وتصدق بها قال اما الحسن لها فلا يجوز
وينظر الي القبر الذي امرت بتدائنه ان كان يحتاج الي عمارته للتجديد
ومرت بعد ذلك اما الزيادة على ذلك يعني التزين فالوصية
باطلة وتصدق بالباقي على الفقرا وفي النوازل والوصية
بتطين القبر وان يضرب على قبره قبة باطلة ولو وصي بان يدفن
في مقبرة كذا بقرب فلان الناهد تراعي شرط الوصية ولو
او وصي بان يعمر مع فلان في قبر واحد لا تراعي شرط وفي النوازل
لو وصي بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين

ولو اوصى بان تدفن كيت لا يجزئ الا ان يكون فيها شيء لا يفهم
احد وقهر فساد فينبغي ان تدفن ولو اوصى بان يصلى عليه
فلا بد صلاة الجنازة فالوصية باطلة هو الاصح الا يصح
والعزل عن ابي طبع البلخي انه قال ائني مندبف وعشرين
سنة فاريت مما عدك في مال بن اخيه وهذا يدل على انه اذا لم
يقبل الوصية فهو اسلم فنقول اذا عرفنا هذا فنقول حينما
الى المسائل فنقول وفي فتاوى النسخي رجل قال لا خير تبارك
وآدمي فترددت في رد عرضي مرك او قال بالبرية فترددت
او قم بامرهم او ما يجزي مجاه يصير وصيا وفي النوازل لو قال
المريض لرجل اقض ديني صار وصيا عند ابي حنيفة وعند محمد
اذا قال الرجل لغيره انت وصي فترددت في وصية بعد الموت ورجل
قال لا خير استاجر منك بمائة درهم لتنفذ وصاياي فالمائة صلة
لان هذه اجازة بعد الموت والاجازة بعد الموت باطلة وهي من
الثلث وهو وصي رجل قال لا خير مائة درهم علي ان يكون
وصي فالشرط باطل والمائة وصية له وهو وصي ولو خالف المريض
فوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتي من الاعمال التي
يصير الرجل بها وصيا فالكل اوصيا ولو سئلوا حتى مات المريض
ثم قبل بعضهم دون بعض ان كان القابل اثنين صار اراء
وصيين وان كان واحدا رفع الامر الى القاضي حتى يضم اليه
اخر كانه وصي الى رجلين لا يفر واحد منهما الا في شيئا مستعددة
المسائل في النوازل جئت في العزل وفي شرح الطحاوي

الوصيا

الوصيا اليه الغوث الاحمر على ثلاثة مراتب اما الاول ان يكون
الوصي قويا امينا يمكنه القيام على مال الميت فليس للحاكم
عزله الثاني ان كان امينا لكن لا يمكنه القيام على ما له من المصروف
وغیره فللقاضي ان يضم اليه ثقة اخر ولا يعزله الثالث ان
يكون خائنا ويظهر خيافته فللقاضي ان يعزله وفي البحر جلد
لوم يعلم القاضي ان له وصيا فغضب له وصيا فليس هذا
الفعل اذ جاله من الوصية ولو وصى ان يوصي الى اخر بعد الموت
وفي نسخة الامام خواهر زاده الوصي اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي
للقاضي تعزله لكن مع هذا لو عزله ينعزل وهكذا في الفتاوى الصغرى
انه ينعزل وفي الاقضية ذكر فيه اختلاف المشايخ وفي نسخة
الفتاوى الوصي اذا عجز عن القيام بامر الميت فاقام الحاكم فيما اخذ
لا ينعزل الاول الوصي اذا ادعى دينا على الميت لا يجزئ القاضي من
الوصاية ولو ادعى شيئا من الاعيان يخرج منه قال الفقيه ابو الليث
الختار في الدين ايضا ان يقول له القاضي ما ان تعين البينة
على الدين او تبره عن الدين او تخرج عن الوصاية فان ابراه
ولا اخر من الوصاية وجعل مكانه اخر الوصي لا يقرض مال اليتيم
على ما ذكره ولو اقرض مع هذا لا يكون هذا خيانة حتى لا يجب تحقق
العزل في تصرفات الوصي وفي وكالة الاصل الوصي ان يوكل
بالخصوصة اما الوكيل هل يوكل قد ذكرنا في كتاب البيوع الوصي
لا يقرض مال اليتيم والقاضي يقرض مال اليتيم وتكاملوا
في الباب ولا يصح انه كالوصي هذا في الجامع الصغير وفي كتاب

القضا وفي ادب القاضي للخصاف القاضي اما ملك الاقراض
او الميجد من مدفع اليد مضاربة او يترى شيئا والوصي
يملك بيع مال اليتيم فبيده اذا كان لا يخاف الحقد والوصي
لو استقرض لنفسه يضمن وعن محمد بن عمار بن عيسى ان لا يضمن
والاب لو استقرض لنفسه لا يضمن وفي من الاصل يضمن
والمتولي اذا اقترض ما فضل من الوقف صح اذا كان اخر من
المساكن وان استقرض في شرط الواقف فله ذلك ولا يرفع
الامر الى القاضي ان اخذت العبد المادون والمكاتب لا يقضون
واذا اجر الوصي الصبي وعبد او ماله جاز ولا جلع الصغير ان يبيع
الاجارة التي عقدها على ماله والوصي اذا اجر نفسه للصبي لم يحسن
وفي النصاب والوصي اذا اراد ان يستاجر دار الصبي ولا يكون
غاصبا يجر الدار من مرتبة ثم يسكنها فيها ويبيع من ماله مقدار
الاجرة فتودي المدة الاجرة الوصي اذا رهن مال اليتيم بدين
نفسه جاز استحسانا لو قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز
قبلا واستحسانا واجمعوا انه لو اراد ان يوتي دينه من مال
الصغير ليس له ذلك وفي ادب القاضي الوصي يودع مال اليتيم
ويبيع ويبضع الوصي اذا اخذ من اليتيم مائة قال القليل
ان كان الدر على اليتيم لا يجوز ولو جعله الوصي على نفسه
فعلى قياس ما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في جواز بيع الوصي
مال اليتيم من نفسه ينبغي ان يجوز وفي الجامع الصغير بمقاسمة
الوصي الوصي له على الورثة جازة ومقاسمة الوصي

الورثة

الورثة على الوصي له باظهاره ونفسه المسئلة اذا كان الوارث غائبا
فقسام الوصي الوصي له بالتلف نصف الثلث الى الوصي له والثلث
الثلثين للوارث فذلك شي من الثلثين هكذا قال الوارث ولو
كان الوصي له غائبا فقسام الوصي الوارث وصرف الثلثين للوارث
وامساك الثلث للوصي له فضايع الثلث في يد الوارث من مال
الوصي له وله ان يشترك الوارث فباخذ ثلث ما في يد رجل
وقف وقفوا لم يجعل فيما فوصبه وصي على اوقاف الوصي يرفع
المال الى اليتيم قال اذا بلغ وظهر منه الرشيد جسر اخر احد
الوصيف لا ينفرد بالتصرف الا في ثمانية مواضع تجوز للميت شرا
مالا يد للصبي منه كالطعام والكسوة وبيع ما يجني عليه التلف
ونفيل الوصية المعينة وقضا دين الميت من جنسه والخصومة
ورد المفقود والودائع وقبول الرهبة وجميع الاموال الضالعة
وتباعد هذه المواضع على الخلاف فعند ابو يوسف رحمه الله تعالى
ينفرد وعند مالك لا ينفرد سوا الوصي له ما عدا ما على التعاقب هو
الاصح هذا في المبيع الصغير وفي الايضاح اذا مات الرجل وفي
يد ودايع لقوم شي وعليه دين او وصي الى رجلين فقطض احدهما
المال والودائع من منزل الميت بغير امر الوصيين وبغير صاحبه
او قبض ذلك بعض الورثة بغير امر الوصيين وبغير امر سائر الورثة
وهكذا في يد فلا ضمان عليه قال لان احد الوصيين ينفرد بقضاء
الدين ورد الودائع وكذا احد الورثة ولو لم يكن على الميت دين
فقبض احد الورثة ضمن قضاة في يد لا يضمن وان احدا حد

King David

الورثة ضمن حصصه أصحابة من الميراث ولو كان المال في موضع يخاف
عليه الضيعة استخسنت أن لا يضمن واحدا الورثة لو قبض
وبنا للميت على رجل أو وريعه عنده جعل قضاء عنه يضمن في العلم
حتى آخره الصمان لا يضمن الوصي ما انفق في المصاهرات بين اليتيم
أو اليتيم وغيرهما في بيان الخاطب أو الخطبة أو الضيعة أو المقتاة
والطهارة المعروفة في الأعياد وغيرهما من مال اليتيم أو اليتيم
ما هو متعارف وإن كان له منها جديعة أخذ ضيعة من مال الصغير
لحمته الأقارب والجيران والمجاهم فأكلوا من ذلك لا يضمن إذا لم ينفق
وكذلك لو أخذ ضيعة لم يردب الصبي ولم ينفق من الصبيان وكذا
العبد من غيبته وهي نفقة من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن
والأذب إذا كان الصبي يصلح ذلك جاز ويكون الوصي جاهلا وإن
كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصي أن يتكلف معاملة ما يقر في حاله
ويستغني أن يوسع على الصبي في النفقة لأعلى وجه السرف ولا على
التضييق وذلك يتفاوت بقلة مال اليتيم الصغير وكثرته
واختلاف حاله في نظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق فأضيح
هذا ما يسر الله تعالى ببقوله من مجموع موافق لارده وفي أدب القاضي
للخصاف السلطان إذا طلع في مال اليتيم يدفع ظلمة أو مكنة دفع
ظلمة من غير أن يعطي شيئا وأعطى ضمن فإن لم يتمكن من غير أن يعطي شيئا فاعطى
لا يضمن وفي النوازل أن خاف الوصي على نفسه القتل أو القلاف
عصوة دفع لا يضمن وإن خاف على نفسه الحبس أو العبد فاعطى ضمن
وإن خاف أن يأخذ من ماله لو لم يدفع إليه مال اليتيم علم الوصي

أنه

أنه يأخذ بعض ماله ويبقى كفاية لا يبيع ما لا يدفع مال اليتيم
فإن دفع ضمن وأن خشي أخذه كله فاعطى لا يضمن وهذا إذا كان
الوصي هو الذي دفع إليه وإن كان السلطان هو الذي يبط منه
وأخذ لأصان على الوصي وجملاته وخلف ابنتين وعصبته
فطلب السلطان التركة ولم يقربا لعصبته فغرم الوصي للسلطان ورأى
من التركة ما مولى ابنتين حتى ترك السلطان القرض قال إذا لم يقدم
على خصمان التركة إلا ما غرم للسلطان فذلك محسوب من جميع الميراث
وليس إلا أن يجوز ذلك من نصيب لعصبته خاصة هذا قول
الشيخ جعفر وفي إجازة فتاوى الفضلي الوصي إذا انفق على باقي القاصي
فأعطى على وجه الإجازة لا يضمن قدر المثل وما أعطى على وجه
الرثوة ضمن وما يتصل بهذا مسئلة المصادرة سئل الإمام النسفي عن
صود فقال لرجل ادفع إليه والي أعوانه شيئا عن دفع إليه هل يرجع
عليه قال لا قال رحمه الله تعالى ومما المشايخ أنه لا يرجع بدون
شرط الرجوع وفي النوازل قوم وقعت المصادرة بهم فامرهم رجلا
بأن يستقرض لهم مالا لا ينفق في هذه المآث ففعل فالمقرض
يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على المقرض بشرط الرجوع
يرجع وبدون هل يرجع اختلاف المشايخ فيه والله الموفق إلى سبيل
الرشاد هذا ما يسر الله تعالى ببقوله من الخلاصة والله تعالى أعلم
الفصل التاسع والعشرون في الفرق بين الميراث وصحبه وأصله
والسلام على رسولنا محمد وعبد الله والشيخ الإمام الأجل الكبير الأهد
الاستاذ برهان الدين شيخ مشايخ الإسلام والمسلمين أبو الحسن

مال

علي بن بكر بن عبد الجليل المرعشي في غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما
والديه هذا المجموع يلقب بالعثماني قد رغب فيه القاضي والداني واني
قرانه على المشايخ مراد و جاويز فيه وفي هذه الصنعة صفار و كبادا
ووقفت عليه صريحا و اضمارا ولما اعرض للمنفعة عن ذكر الرد و ردوي
الامكام و ما عداها من تعديها من الاحكام ذكرت بعد انتهائه زواج
واو رجت في نسائه نواده من عدة كتب و حدة بها للمنفعة من و حدة
نكت استفادة بها من المتأخر على وجه يليق بهذا الكتاب وان لم يكن
محيطا بقصي الاباب و احيا النجاش من الملوك لوجه القادر و الله
من كل فاطر عادل او غادر و بانه التوفيق اول ما يجدي من تركة
الميت بجهنمه و قد نمت قضاء نوذرت ثم تنفذ و ضاهاه ثم سمى
الباني بين الورثة و كتابنا هذا البيان و بانه التوفيق بحرم الارث
بقتل و رث و اخلاف الدين و يفتحق برحم و نكاح و ولاد و الولاء على
صديق و لا عناقة و ولاد و مولاة ثم السهام في الفريضة ستة نصف
و ربع و ثمن على التضعيف و التخصيف ثلثان و ثلث و سدس و ذلك
و احتجاب هذه السهام الستة اثناعشر نفرا استلهم حال واحدة
منهم لا غير زوج و زوجة ام و حدة و اخ و اخت لام و ستة لهم
حالا ان سهم و نصيب اب و جد بنت و بنت ابن اخت الاب و ام
واخت لاب ف نصيب الزوج الضعف مع كل الورثة الامع الولد
او ولد الولد الابن فله معهم الربع بكل حال و نصيب الزوجة الربع
مع كل الورثة الامع الولد او ولد الابن فلها معهم النصف بكل حال
واحدة او اكثر يشتركون في ذلك و نصيب الام الثلث مع كل الورثة

الامع

الامع الولد و ولد الولد و الاثنان من الاخوة و الاخوات فضا هذا
معهم من كل حال الا في فريضة زوج و ابوان او زوجة و ابوان
فللام في جهاتين الفريضة ثلث ما بقي بعد نصيب الزوج او
الزوجة و ذلك في الثلثات الا في السدسات و نصيب الحدة المدة
لام كانت اولاب واحدة كانت او اكثر يشتركون في ذلك بعد ان كان
منويات في لدرجه غير فاسدات و الفاسدة التي في نسبتها ذكر
بين اثنين كام اب الام كل من يقطن بلام و بلام الابويات
خاصة و تصوير اربع حبات سويات من الضغين اخبثي لعا حلة
الاولى ام على عدد المسائل ثم ترتب الابويات عليها مثلا لام ام ام
الام و ام ام ام الاب و ام ام اب الاب و ام اب الاب و تصوير
اربع حبات ابويات لا غير ان يرد على عدد المسائل اياها ثم ترتب
مثلا لام ام ام ام الاب ام ام اب الاب ام اب اب الاب
ام اب اب اب الاب ثم الاميرة وان بعدت ثلثا كني الابوية
وان قربت عندك انفي و عندنا الابوية القرى تحت الامية العدي
ولو كانت القرى التي من جهات محبوبة فلكذا عند الاكثرين و عند
التي ينفقه محمد بنه تعالى بخلافه ثم ياتي من حبات الاب لا تروث مع
الاب قط و مع الحد تروث واحدة منهن و في الاولى في تصويرنا
و التي قبلها و التي تلي من قبلها ففسس على هذا كلما ردت بعدا في
درجه واحدة و زدت تصويرها في عدد الحيات ثم الحدة ان كانت
ثلاث جهتين و الاخرى ذات حرة واحدة قال ابو يوسف
رحمه الله تعالى السدين بينهما فضان و قال محمد بنه تعالى للثلاث

لهم اصفان سهم اصلها من خمسة وتصح من عشر من جدواخت
 لاب وام واخ لاب فخذ الرابعه سواء الا انها تصح من عشره
 البنات واما البنات فذوات السهام الا ان يقطع في حرمهن
 ذكر فيصرف عصبه واذا كن ذوات السهام فلو واحدة من الصلب
 النصف وللبنين فضاء الثلثان ولا يزود على الثلثين
 وان كثرن وان كانت واحدة من الصلب ومعها واحدة من الابن
 او اكثر فللتي من الصلب النصف وللتي من الابن السدس نكحة
 للثنتين وان كانتا اثنتين من الصلب فلا سهم للتي من الابن وان
 لم يكن واحد ولا واحدة من الصلب والتي من الابن كالتي من الصلب
 ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض صورته بنت ابن وبنت
 ابن ابن وبنت ابن ابن ابن جلدتين للعليا وتفضيلها عليا العليا
 ووسيطي العليا وثلاث بنات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض صورته
 بنت بنت ابن ابن ابن وبنت ابن ابن ابن ابن جلدتين السفلي
 وتفضيلها السفلي وسطي السفلي وسطي السفلي للعليا من ذوي
 الغريق الاول النصف وللدري قليمها مع العليا من الغريق الثاني السدس
 نكحة للثنتين ولا شيء لباقيات وان كان مع احدي الباقيات غلام
 يورث من محذابه وموقوفه من لا يستوفي فرصة من الثلثين ولا يورث
 من دونه واما الاخوان فذوات السهام الا ان يقع في درجته
 ذكر فيصرف عصبه به واذا كن ذوات السهام فلو واحدة من الاب
 والام النصف وللبنين فضاء الثلثان ولا يزود على الثلثين
 وان كثرن ولو كان واحد من الاب والام ومعها واحدة من الاب

فللتي

فللتي من الاب والام النصف وللتي من الاب السدس نكحة للثنتين
 وان كانتا اثنتين من الاب والام فلا سهم للتي من الاب وان كان
 واحدة من الاب والام فلا شيء للتي من الاب وان لم يكن واحد ولا واحدة
 من الاب والام والتي من الاب كالتي من الاب والام وهن ستمائة
 باربعة بالاين وابن الابن وان سفل وباب والجدة وان علا علي
 اختلاف قد رضي وهن مع البنات عصبه لغوا عليه لصلاته والام
 واحباوا الاخوان مع البنات عصبه ثم المشتركة وتسمى حارجه
 وهي زوج وام واخ واخ لام واخ واخ واخ لاب وام وجوابها عندنا
 وهي قول ابني بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ان الزوج النصف والام
 السدس وللأخ وللأخت لام الثلث ثم المال وبه كان يقول عمر
 رضي الله تعالى عنه وشركته في الثلث بينهم بالسوية لافضل للذكر على
 الأنثى وهو قول عثمان رضي الله تعالى عنه وبه أخذ مالك والشافعي
 والاوزاعي والعصبات واما العصبات فاقربهم الابن ثم ابن الابن
 وان سفل ثم الاب ثم الجد وان علا على اختلاف قد رضي ثم الأخ لاب
 وام ثم الأخ لاب ثم ابن الأخ لاب وام ثم ابن الأخ لاب كذا ينوهم وان
 سفلوا ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب كذا
 ينوهم وان سفلوا ثم عم الاب لاب وام ثم ابن عم الاب لاب وام ثم ابن
 عم الاب لاب هكذا عمومة الاجداد وان علوا واولادهم الذكور وان
 سفلوا ثم العتق وعتق العتق ذكر كان او انثى ثم عصبتهما
 وفيه اختلاف ثم الغرض بعون الله وحسن توفيقه على محض ذوي
 الارحام وهم الستة الاول وعلي محض ذوي الحالين وهم الستة

ثم الاب لاب

الاخر على محضر العصباء وهم هؤلاء ثم الاصول التي فيها تصح خروج
 هذه الاسماء السنة المنقرضة سبعة وثلاثون التصحيح من اثني عشر
 من اربعة وعشرين فلا تدرى منها تقول من سنة تقول الى عشرة وتراشعها
 ومن اربعة وعشرين تقول الى سبعة وعشرين دفعة واحدة وطريق يخرجها
 اذ ياتي جاك من هذه السهام السنة المنقرضة احاد احاد يخرج كل جاز
 سمي بالانصف من اثني عشر وبي جاك اثني عشر ثلاث نظران كانا
 من جنس واحد فالأكثر عينك ويجرمك وان كانا من جنس مختلفين
 اذا اضلظ النصف من هذا بكل الاجزاء او بعضه من ستة وان اضلظ
 الثمن من هذا بكل الاجزاء او بعضه من اربعة وعشرين يعني الاصل الثامن
 وهو التصحيح فلا بد لمن عامله وهو معرفه الوقف من الجانبين المختلفين
 وهو ان يتم الاكثر على الأقل اي يطرح من الاكثر بقدر الأقل من الجانبين
 حتى يتفقا في درجة فان اتفقا في واحد فلا وفق وان اتفقا في اكثر
 فوافق في الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثلث هذا الى العشر
 بالعشر وفي واحد عشر يخرج احدهم هكذا الى حيث ينتهي الحساب
 فتنبه الى ان اجراما اتفقا فيه ثم التصحيح اذا انكسر السهام على
 الروس طلبنا الوفاق بين سهام وروس ان لم يجز اخذنا كل الروس
 وان وجدنا اخذنا وفق الروس هكذا يفعل بالثاني والثالث
 اجرا بلا ضرب ثم عمل اجر بين روس وروس طلبنا الوفاق بين
 الروس ان لم يجز ضربنا كل احد بما في كل الاخر وان وجدنا ضربنا وفق
 احد بما في كل الاخر هكذا يفعل بالثالث والرابع وانما قلت الاعداد
 اتقينا باحدها وان تدخلته الاعداد اكتفينا باكثرها ثم ما
 اجتمع

اجتمع فيه فهو مبلغ الروس ونحوها حفظناها لا افراز الانصبا
 وجبرنا ما في اصل الفريضة مع عولها ان كانت عابله فيما يبلغ
 فمما تصح المسئلة ثم نصيب كل فريق ما هو نصيبهم في الا ابتدا
 مضروبا فيما ضربنا في اصل الفريضة ونصيب كل واحد ممن لم
 ينكسر عليهم ما هو نصيب في الا ابتدا مضروبا فيما ضربنا في اصل الفريضة
 وما من انكسر عليهم فاذا اردنا افراز نصيب كل واحد منهم يحتاج
 فيه الى اربع مقدمات الاولى ان توفق روس طائفة او فقرها
 وبما اخذ سهامهم او فقرها الثانية ان تطلب الوفاق بين حاصل
 روس طائفة وبين حاصل روس كل طائفة ومراه من انكسر
 عليهم فباخذ الوفاق من كل موافق والكل من كل مبين والثالثة ان
 يطلب الوفاق بين حاصل ما اخذنا من حاصل روس الطائفة سوي
 الطائفة الموقوفة فيضرب بعضها في بعض ليرى طلب الموافقة
 والرابعة ان ينظر الى ما اجتمع من حاصل روس الطوائف بعد
 ضرب بعضها في بعض فيضرب فيما اخذنا من سهام الطائفة الموقوفة
 فبالنصف فهو نصيب كل واحد من الفريقين الموقوف هذا اذا كان الكثير
 من جانب فان كان من جانبين لا يحتاج الى المقدمة الثالثة
 وان كان من جانب واحد يحتاج الى المقدمة الاولى فحسب وان
 شئت خرجت الانصبا بطريق النسبة وهي ان تنسب سهام
 كل طائفة الى روسها وبماخذ في ذلك النسبة مع مبلغ الروس
 فبالنصف فهو نصيب كل واحد من تلك الطائفة وان بنيت نسبت
 الى روس طائفة واحد منها واخذت مبلغ الروس بذلك

النسبة وضربته في سهامهم فخرج فهو نصيب كل واحد منهم ثم اذا
ارثت قسمة التركة فاضرب سهام كل وارث في التركة ثم اقسام
ما اجمع على ما صح منه الفريضة فما يخرج لهم فهو نصيب
ومن خرج على شيء ما اخذ بميراثه فاسقط سهامه من الفريضة ثم
اقسم باي التركة على سهام الباقيين ثم الرد وهو ما اذا اعطينا وريثا
السهام سهامهم وتبقى لهم لا يثبت له رد عليهم بقدر سهامهم الا
الزوج والزوجة وهذا قول على وعمر بن الخطاب تعالى عنها ويداخذ
علما وفاقا قال زيد يوضع الفاضل في بيت المال ويداخذ ما في التام
والاصل في تصحيح ما اخذ اذا لم يكن في المسئلة من يرده عليه فإ
القسمة على سهام من يرده عليهم وان كان فيهم من لا يرده عليه اعطينا
نصيبه من اقل ما خرج ثم ننظر في الباقي ان استقام على سهام
من يرده عليهم فيخرج نصيب من لا يرده عليه فابالغ منها نصيب السهام
فان وقع الكسر بعد ذلك فالسبل ما قدرنا وان كان من يرده عليهم
صنفوا واحدا ضربنا دوسهم طريق اخر في تصحيح المسائل الردية
وهو ان تصحيح فريضة من يرده عليهم كالواحد فردوا ويعطى من لا يرده
عليهم نصيبه وتصحيح عليه ثم ننظر في الباقي بعد نصيب من لا يرده
عليه من تصحيحه ان لم يجد نصيب كل تصحيح من يرده عليهم فيبلغ
تصحيح من لا يرده عليه فابالغ نصيب المسئلة فنصيب من لا يرده عليه
مضروب في تصحيح من يرده عليهم وفي وقفه ونصيب كل واحد من
يرده عليهم مضروب في الباقي بعد نصيب من لا يرده عليهم تصحيحه
او في وقف ذلك ثم المناسخة ومبناها على التصحيح وهو ان

تصحيح

تصح فريضة الميت الاولى على ورثته ويحفظ من ذلك ما اصاب الميت
الثاني للطلب الوفاق ثم تصح في فريضة الثاني على ورثته ثم نطلب
الوفاق بين ما في يده وتصحيحه ان لم يجد نصيبا كل هذا التصحيح في
كل التصحيح الاول ثم ننسدي بالقسمة فمن كان له نصيب من الفريضة
الاولى مضروب في الفريضة الثانية ومن كان له نصيب من الفريضة
الفريضة الثانية مضروب في نصيب الميت الثاني ومن كان له
نصيب من الفريضة الثانية فمال من الفريضة الاولى مضروب في الفريضة
الثانية وما لم يكن الفريضة الثانية مضروب في نصيب الميت
الثاني هذا اذا عدم الوفاق اما اذا وجد الوفاق فنصيب نصيب
في مواضع الضرب في وقفها ويحفظ من ذلك ما اصاب الميت الثاني
لطلب الوفاق ثم تصح فريضة الميت الثالث على ورثته ثم نطلب الوفاق
بين ما في يده وتصحيحه ان لم يجد نصيبا كل هذا التصحيح في كل التصحيحين
الاولين وان وجدنا نصيبا وفقه ثم ننسدي بالقسمة ونسفي بذلك
ونجمع ونحس على هذا جميع هذا الوجه وقيل له وبالله التوفيق
ثم يجب ان علم ان الموافقة انما اتفقت فلها نتائج وتمرات واذا
اخرجنا المسئلة من المناسخة او غيرها واعطينا كل ذي حقه
واوفينا حظه ثم الفينا الانصاف كلها باوفاق بعضها بعضا في
جزء من الاجزاء المتصعبة فثمره هذه الموافقة ان يقضى من كل
نصيب على حدة الوفاق ويخرج المسئلة من وقفها وعلى هذا يدور
كثير من المسائل فصل في ذوي الاموال وهم من اصاب اولادهم
اولاد البنات واولاد بنات الابن والثاني الحيد والفاصلة

والجذات الفاسدات والثالث اولاد الاخوات لآب وام اولاد
 واولاد الاخوة والافوات لام وبنات الاخوة والرابع الاخوات
 والخالات والعمات كلهن والاعمام وبنات الاعمام واولادهم ولا
 والخامس عمات الاباء والامهات واهلهم وخالاتهم واهلهم والابا
 لام واعمام الامهات كلهم واولادهم ولا اولادهم بالميراث او لهم ثم
 فانهم ثم فالهم ثم ابرهم ثم خامسهم وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى وعليه الفتوى وروي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان الجدة
 الفاسدة ولي بالمال من اولاد البنات وقال ابو يوسف ومحمد
 اولاد الاخوات وبنات الاخوة او من الجد الفاسد لآب وام وكل
 واحد من ولده وولده او من ابويه عندهما وهم لا يرثون مع ذوي
 سهم ولا عصبة سوى احد الزوجين فصل في النصف الاول
 فالولاه بالميراث اقربهم فان استووا في القرية فولد الوارث او ولي
 واصغوا في ولد ولد الوارث والصحيح انه ليس باولي مثاله بنت البنت
 او ولي بنت بنت البنت لانها اقرب بنت بنت الابن او ولي بنت
 بنت بنت البنت لانها ولد الوارث بنت بنت بنت البنت
 وبنت بنت بنت الابن والمال بينهما في الصحيح والقسم على
 ايدانهم ان انفقت اصولهم وان اختلفت فكل عند ابي يوسف
 رحمه الله تعالى وهو رواية عن ابي حنيفة ومحمد وهو اشهر الروايتين
 عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى القسم على اول خلاف مع اعتبار
 صفة الاصول في الفرع واعتبار عدد الفرع في الاصول ثم كل شيء
 جعله للاصل ينقله الى فرع مثاله بنت ابن بنت وبنت بنت بنت

فقد

فقد ابي يوسف المال بينهما نصفان باعتبار الابدين وعند محمد
 الاثلاثا سهمان لبنت ابن البنت وسهم لبنت بنت البنت كانهما
 عن ابن بنت فيقسم المال بينهما اثلاثا ثم ما اصاب ابن البنت فلوله
 وما اصاب بنت البنت فلولدها بنت ابن بنت وبنت بنت بنت
 فقد ابي يوسف المال بينهما اثلاثا باعتبار الابدين وعند
 محمد غسل المال لبنت بنت البنت واربعة اخماسه لبنتي ابن
 البنت كانهما عن ابني بنت وبنت بنت فيقسم المال بينهما
 اخماسا ما اصاب بنت البنت فلولدها وما اصاب بنتي الابن
 فلولدها هذا هو اعتبار عدد الفرع في الاصول والاول اعتبار صفة
 الاصول في الفرع بنت ابن بنت وابن بنت بنت ففقد ابي يوسف
 ثلث المال لبنت ابن البنت وثلثا لابن بنت البنت اعتبارا
 للابدين وثلث الاصول وعند محمد يحس الجواب فان بنت البنت له
 ثلث المال وابن البنت الثلثان ادهو يعتبر الاصول وول
 الابدين وان اختلف بطريقين فولي ابي يوسف يعتبر الابدين وعند
 محمد يقسم على اول بطريقين اختلف ويحمل من يدني بالذكر فيقال علي
 كذا وكذا يدني بالانثى فيقال علي كذا ثم يقسم على الثاني
 ثم على الثالث الى ان ينتهي مثاله بنت بنت وبنت ابن بنت
 وابن ابن بنت فقد ابي يوسف يعتبر الابدين وعند محمد خمس
 المال لبنت بنت البنت وثلثا اربعة اخماس لابن ابن البنت
 ولو كان منهم ابن بنت بنت ايضا فقد محمد ثلث الثلثين لبنت
 ابن البنت وثلثا الثلثين لابن ابن البنت وثلث الثلث لبنت

بنت البنت وكذا البنات واذا كانت قرابة من جهتين قال
الذي يصفه ومحمد من كان له قرابة من ذوي الامهات مروت من
القرابة بين جميعا وهو رواية عن ابي يوسف وعند لا يري من جهة
واحدة كما في الجملة وان من جهتين عند مثلا ابن ابن بنت هو ابن
بنت بنت وبنت بنت بنت صورة رجله بنتان ما نتا
وخلعت احدهما السبا والآخرى بنتا فخرج الابن البنت فولدت له
ابنا ثم تزوجها رجل اخر فولدت له بنتا فالولد والابن ابن بنت بنت
والمولود ثانيا بنت بنت بنت فلو كان الزوجان ثم مات الجد
فغدا في يوسف في رواية المال بينهما اخا ساسا المال لبنت بنت
البنت واربعة اخاس لدوي القرابتين وعند في رواية يقسم المال
بينهما اقلان ساسا كما في القرابتين مكان الذكر وسهم لبنت بنت
البنت وعند محمد سكرس المال لبنت بنت لبنت ومحمد اساس
لدوي القرابتين فصل في الصنف الثاني وهم الحدود الفاسدة
والحديات الفاسدة اولاهم بالمرتبة اقربهم الى الميت فان استورا
في القرب فمن مدي بوارث فهو ولي عند البعض ولا تفصيل له عند
الاخرين وان استورا في القرب وليس فيهم من يدي بوارث فلهذا
كان من جانب واحد من جانب الاب او من جانب الام واقفقت
من مدي بوارثهم فالقسم على ابدانهم وان كانوا اوانا فافا السوية
وان كانوا مختلفين فللذكر مثل حظ الانثيين وان اختلفت صفه من
مدي بوارثهم يقسم على اوي بطن الى الميت اختلف كما في الصنف الاول
وان كانوا من الجانبين يجعل الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة

الام

الام ثم ما اصاب كل فريق يقسم فيما بينهم كما لو انفردوا مثلا الاب ام
اب الاب واب اب ام الاب فاما جدان من قبل الاب واب ام الاب
واب اب ام الام فاما جدان من قبل الام يقسم المال اولا فالا ثلثا
لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم ما اصاب قرابة الاب يقسم الثلثا
للملأه لجد من ابيه وهو اب اب ام الاب وهذا الجواب على قول من لا
يعتبر المدي بالوارث فاما من يعتبر الاولاد بالوارث فعنده المال
كله للجد المذكور ولا هو ام اب الاب فصل في الصنف الثالث
والكلام في اولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب وام اى اولادهم اقربهم
وعنده للمستوا في القرب من كان ولد الوارث اوي فالقسم على ابدانهم
ان اتفقت اصولهم وان اختلفت فهو على الاختلاف الذي مزج الصنف
الاول مثلا بنت الاخت ادي من بنت بنت الاخت لافها اقرب
وبنت ابن الاخ ادي من بنت بنت الاخ لافها ولد الوارث بنت
اخت وابن اخت فاما المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بنت ابن اخت
واي بنت اخ وبنت بنت اخ فعند ابي يوسف يعتبر الابدان وعند
محمد المال لبنت بنت الاخت وثلثا لاربعة الاخاس لابن
بنت الاخ وثلثا لاربعة الاخاس لبنت بنت الاخ ابني اخت لاب
وام وبنت اخ لاب وام فابو يوسف يعتبر الابدان دون الاصول
فعنده ثلث المال لبنت الاخ لاب وام وثلثا لابن الاخت لاب
وام والكلام في الاولاد الاخوات وبنات الاخوة لاب كالكلام في
الفريق الاول عند عدمهم واما الكلام في الاولاد الاخوة والاخوات
لام فهو اولادهم اقربهم ولا يفضل الذكر على الانثى الا في رواية شاذة

عن ابي يوسف رحمه الله تعالى مثاله بنت اخ لام وابن اخت لام قصدهما
المال سمان كالاصول نصفان وعند ابي يوسف على تلك الرواية
الاختلاف في الاصول واذا اجتمع ثلاثة اولاد اخوات متفرقات
او ثلاث بنات اخوة متفرقين واستوا في القرب والدرجة فعند
ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة يعتبر الاصول مثاله بنت اخت لام
وام وبنت اخ لام وبنت اخت لام فعند ابي يوسف المال كله لبنت
الاخت لام وام وعند محمد بن الحسن المال لبنت الاخت لام وخمس لبنت
الاخت لام وام وعند محمد بن الحسن المال لبنت الاخت لام وخمس لبنت
الاخت لام وفلان اخا له لبنت الاخت لام وام بنت اخ
لام وام وبنت اخ لام فعند ابي يوسف المال كله لبنت الاخت
لام وام وعند محمد بن الحسن المال لبنت الاخت لام والباقي لبنت الاخت
لام وام واذا اجتمعت ثلاث بنات اخوات متفرقات وثلاث
بنات اخوة متفرقين فعند ابي يوسف المال كله بين بنت الاخ لام وبين
بنت الاخت لام وام نصفان وعند محمد بن الحسن المال بين بنت الاخت
لام وبنت بنت الاخت لام نصفان وثلاث المال بين بنت الاخت
لام وام وبين بنت بنت الاخت لام وام اخا لها في الاصول في ذلك
الاخوة والاخوات اذ كانت قرابتهم ذات جرمين فهو على خلاف
قديري في الصنف الاول مثاله ابن اخ لام هو ابن اخت لام وبنت
اخت لام وام فعند ابي يوسف المال كله لبنت الاخت لام وام
وعند محمد بن الحسن على خمسة ثلاثة اخا له لبنت الاخت لام وام
وحسب لابن الاخ لام الذي هو ابن الاخت لام فصل في الصنف

وهم الاعام لام ومن في معناهم من كان لاب وام او من كان لاب ومن
كان لاب كان او من كان لام مثاله عمه لام وام او من كان لام وام
من الاب وام او من كان لام خالة لام وام وخالة لام فاللام او من كان لام
خال لام وام وخال لام فالخال للاب والام او من كان لام وخال لام
التي هي من جنس واحد لا يعتبر في جنس الا في رواية شاذة عن ابي
يوسف مثاله عمه لام وام وخاله لام فالمال بينهما اخلافا مثلناه
لعمري وثله للخال وعند ابي يوسف على تلك الرواية المال كله للعم
واذا اجتمع العمات والاخوات والخالات فالثلثان للعمات منهن
بالسوية والثلث للاخوات والخالات بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
والكلام في اولاد هؤلاء وبنات الاعام ان اولادهم اقربهم فان استوا
في القرب فمن كان لاب وام او من كان لاب ومن كان لاب او من
كان لام ثم ولدوا لورث او من كان لاب وام او من كان لاب وام او من
قريبة واحدة والاخرى ولد لها الرجم لكن اذا قرابتهم اختلفوا فيه
والفصحى اقرابتهم او من كان لاب وام او من كان لاب وام او من
عمه لام وام فالثلاثة او من كان لاب وام او من كان لاب وام او من
الاخوة او من كان لاب وام او من كان لاب وام او من كان لاب وام او من
اجعت قرابتها الاب وقرابتها الام فالثلثان لقرابتها الاب والثلث
لقرابتها الام ثم ما اصاب قرابتها الاب يقسم بينهم اخلافا مثلناه لقرابتها
من قبل ابية والثلث لقرابتها من قبل عمه وما اصاب قرابتها الام فكل ذلك
مثلناه لقرابتها من قبل ابية والثلث لقرابتها من قبل امها مثاله
عمه لام وخالته وعمه الام وخالته والكل في اولادهم الا



كالكلام في اولاد البنات واولاد الاخوات فيما يتفقون فصل
في نواحق الكتاب بعد ذكر ان الولد لا يضر بين ولادة ولادة
موالاة في نواحق العتاقه كل من اعقب عبد وامات عن عبد من جنس
من الثلث او مات عن ام ولد واستوفى كتابه عبد او ملكه فاحرم من نفق
عليه فانه يكون مولد لبرثه اذ مات ولا يرث العتق منه وان اعقبت
على ان لا ولا له فالشرط باطل والولاء ثابت والولد لا يرث ويكون
لاقرب عصبة العتق مثله مات العتق عن ابي وبنت فالولاء
كله للابن وان مات عن ابن واب فالولاء لكل من عبد في حقيقته وملك
وقال ابو يوسف سكت الولد للاب والبنات للابن وان مات
عن جد واه فالولاء لكل من عبد في حقيقته وعندها الولاء بينهما نصفان
وعند الشافعي والولاء للاخ في صحه قوله كل ما لو كعتق على ملكه لا يحول
ولاه عنده مثاله رجل زوج امته من عبد غيره لم اعقب امته فجات
بولد لا قبل من سنة لشرع اعقب العبد لا يحول والولد لا ينفك لانه عتق
على ملك معق الام ولو جات بولد لتمام سنة لشرع فضا عدا لم اعقب
العبد جرو ولا الولد لا ينفك وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن
او اعقب من عتق او كاتب او كاتب من كاتبين او برث او برين
برث او جرو لا معتق من واما مولي الموالة فمحول النكاح اذا
قال لاخر انت مولاي ترثني اذ مات وتعتق عني اذ جئت وقال
الاخر قبلت مع عندي ويكون القابل مولد لبرثه اذ مات ويقتل
عنه اذ اجني وان شرط من الجانبين فعلى ما شرط ويدخل في هذا العقد
اولاده الصغار ومن يولد له بعد ذلك وكذلك المرأة اذا عقدت

عقد

عقد الموالة مع عبد في حقيقته وللقاقد فسحقه ما لم يعقل عنه
هذا القابل وللقابل فسحقه الا اذ يرث بولاه وبولي الموالة
مخرج من ذوي الارحام مقدم على بيت المال ويرث مع احد
الزوجين والرق من اسباب الحرمان واقرارا في القن او خافضا
كما في المدر وام الولد والمكاتب اذ مات عاجزا عن عبد وان
مات عن وفا او عن مولود في الكتابة يودي كتابته ويحكم بحريته
في اخر جز من اجزاء حياته فبين اذ مات حرا والمسعي بمنزلة
حرمدون عندهما وعبد في حقيقته هو عبد ما بقي عليه درهم
هذا اذا كان يسعي لملك رقيقته فعق القن البعض اما اذا كان يسعي
بحق في رقيقته كالعبد الحرهون اذا اعتقه الراهن فهو بمنزلة
الحر ايرث ويورثون عنه والقن من سبب الحرمان وكل قتل
يتعلق به وجوب العصاص ولا الكفارة فانه لا يمنع الميراث
اما القن الذي يتعلق به وجوب العصاص فهو ان يقتل بوجه
عقد الحرية او بما يعمل على الحرية واما الذي يوجب الكفارة فهو
ان يقتل بالمباشرة خطأ او وطأ ابنته وهو كرها او انقلاب
في اليوم على مورثه فقتل او سقط عليه من السطح فقتل او سقط
من بين عليه فقتل فهذا كله قتل بطريق المباشرة فتجب فيه
الكفارة ويوجب حرمان الارث ان كان مورثا والوصية
ان كان اجنبيا واما القن الذي يتعلق به وجوب العصاص
ولا الكفارة فهو ان الصبي والمجنون اذا قتل مورثا او عبد الصبي
والمجنون اذا قتل مورثه بالسبب كما اذا شرب جناه على

قارة الطريق فوقع على مورثته او جف حورة فوقع مورثته فيهما
 فمات او القى حجر على قارة الطريق فتعقل به فمات او صب
 الماء او بال او نوضا فزلق به المورث فمات او ساق وانه او
 اقارها فاولت مورثته فمات او قتل قصاصا او دفعا لقتاله
 او كان مكرها على قتل او سقط حابطه المايل على مورثته بعد ما
 شهد عليه فمات او وجد مورثته قتيلا وكذا العاقل اذا قتل
 الباغي وهو مورثته لم يمنع الارث في هذه المواضع وان يسلوه
 لانه لا يجب القصاص ولا الكفارة واما اذا قتل الباغي العاقل
 وهو مورثته فهذا على وجهين ان قال قتلته واما على الباطل
 والآن ايضا على الباطل فانه لا يرثه بالايجاع وان قال قتلته وانا
 على الحق والآن ايضا على الحق يرثه في قول ابي حنيفة ومحمد لانه قتل
 لا يوجب القصاص ولا الكفارة وعند ابي يوسف لا يرثه لانه قتل
 بغير حق الا ان اذا قتل اياه عمدا او خطأ لا يرثه لانه يجب القصاص
 في العمد والكفارة في الخطا وكذا الاب اذا قتل ابنه خطأ يمنع الارث
 وهذا لا يشك لان الكفارة يجب بقتل اياه خطأ اما اذا قتل عمدا فاقا
 يوجب حرمان الميراث ايضا وان كان لا يوجب به القصاص
 وهذا يشك على الاصل الذي ذكرنا الا اذا نقول وجب القصاص
 من ههنا لكنه سقط بجرمة الابوة الاب اذا ادب ابنه بان جرمة
 جرمية سرقا او غيرها وعنف في الضرب فمات يوجب حرمان الميراث
 وعند ابي يوسف لا يوجب المهرام اذا ادب ولد انسان وهو واثقه
 فمات لا يوجب حرمان الميراث وكذلك الاب اذا طرد فرج ابنه
 او قتلته

او قتلته او حرقه من غير ان يصف ذلك فمات والزواج اذا عنى به
 زوجته بان لم تطلع في الفرائش فمات فانه يوجب حرمان الميراث
 الكفر كله واحدة عندنا يرث بعضهم بعضا فانما يرث
 اليهودي واليهودي يرث المجوسي الا اذا كانت دورهم مختلفة
 متباينة مثل فصراني مات وله ابن في الروم وابن في الهند لا يرث
 واحد منهما ولو مات مسلم وله ابن مسلم في الهند فانه يرث لانه
 لم يتباين الدارين كما والمرقد لا يرث من واحد وكذا المرتد وهل
 يرث المسلم منه قال ابو حنيفة ان كان كسبا اكتسبه في حال الردة
 يكون فيها وان كان كسبا اكتسبه في حال الاسلام يكون لمورثته
 المسلمين وقال الشافعي الكسبان جميعا فان لم يلد الحرب
 من بلد يقسم القاضي ماله بين ورثته كانه ميراث المجوس يرث
 بالنسب والولاء ويكافى بقوله بعد الاسلام والنسب فيما بينهم
 يثبت بالانكحة الفاسدة ومن جردني الى الميت بنسبتي
 ان كان احدهما لا يجب الاخرى يرث بهما جميعا وان كان يجب
 ورثته الحاجب مثاله اذا ترك ابني عمه واحدهما اخوه لانه لم يلد
 السدس بالفرض والباقي بينهما بالعصوية لان احدهما جردني
 فوالله لا يجب له الهبة الاخرى فوثرتهما فان ترك بنتي خالته
 واحدهما اخته لاييه فلها المال كله فرضا ورثه لان احدهما
 جردني فوالله لا يجب الاخرى فوثرتهما فان ترك بنتي خالته
 عن الميراث يجب غيره من مات وله ابوان واخوان واخوات
 يورث الام من الثلث الى السدس وان كانا لا يرثان اد هما

بالباب محجوبان والمحرم عن الميراث لا يحجب كالمحرم بالقتل او الرق
او اضلاف لا يحجب الحرمان ولا يحجب النقصان الا في قول عبد الله
بن مسعود فانه اقي فيما زعم الخبي ان المحرم لا يحجب بحج الحرمان
ولكن يحجب النقصان وعنده يقول المسئلة الى اخرى فلا يثنى
بناء على هذا الاصل صورته اذ وجبة وام واصوان لأم واصنان لاب
وام وابن محرم باحدى اسباب الحرمان فعند عامة الصحابة
مضى له تعالى عنهم بقول هذه المسئلة الى سبعة واصلها من اثني
عشر لان الزوجة فرضها الربع عندهم اذ لا ينحرم لا ينقصها حقها
وعند ابن مسعود اصلها من اربعة وعشرين لان الزوجة فرضها النصف
عنده اذ لا ينحرم لا ينقصها حقها فعالت الى احد وثلاثين المفقود
لا يرث ولا يرث عنه مالم يثبت موته بينة او تمضي مدة يعلم يقينا
انه لا يعيش اكثر من ذلك ووقت في ذلك ابو حنيفة في رواية الحسن
عنه ما به وعشرين سنة من وقت ولادته وعن ابي يوسف ما به وقد
بعضهم بتسعين وبعضهم ببعين وقال بعضهم موكول الى رأي
القاضي فاذا مضت تلك المدة ومضى من كان حيا ولا يرث من
مات قبل مضي المدة ولو مات موته في خلال فقه وله وارث سواء
ان كان لا يحجب به لكنه ينقص حقه يعطى اقل النصف من وجب
الباقى وان كان يحجب به لا يعطى ويوقف الحمل نصيب اربعة
بنات عندي في حنيفة وعند محمد ميراث البنات وهو رواية عن
ابي يوسف وعنده انه يوقف ميراث ابني واحد وعليه الفتوي
ولو معه وارث لا يسقط بحال ولا يتغير به يعطى كل نصيبه وان
كان

كان لمن يسقط به لا يعطى اصلا وان كان من يتغير به يعطى اقل ميراث
وله اللعان من جهة الام لا غير وانها كابر الامهات والامهات
عصية الابوارث القريب والقرقي والمهدي ويجعل ما لهم ما تولعها
الحنفي يرث من حيث يقول فان بال منهما فالحكم للاسبق
وان كانا معا فهو من كل عندا في حنيفة وعندهما يعتبر الاكثر وان
استويا فهو من كل ايضا عندهما ثم الحنفي المثل يرث اقل النصيبين
وهو نصيب البنت عند عامة الصحابة الا انه يكون اسوا حاله
ان يكون ذكرا وقال الشعبي يعتبر فيه الحال ان حاله الذكور في
وحالة المائنة بيات اقامات الرجل عن ابن وولد حتى
قال ابو حنيفة فلما المال للابن والثلث للحنفي واختلف ابو
يوسف ومحمد على قول الشعبي قال محمد للحنفي خمسة من اثني عشر
ولابن المتيقن سبعة وقال ابو يوسف للحنفي ثلاثة من
سبعة ولابن المتيقن اربعة ويحرم كل منهم ربات وطريق
فعره ما هو الاقام اعطاه ابو يوسف لضرب الثلاثة الذي يعطيه
ابو يوسف في الاثني عشر خرج ما تعطيه عند محمد والخمسة التي
تعطيه منها محمد في سبعة يخرج ما تعطيه فيه ابو يوسف فيكون
الاول ستة وثلاثين والثاني خمسة وثلاثين وستة وثلاثون
ثلاث مرات اثنا عشر تعطيه محمد خمسة عشر من ستة وثلاثين
وحدة وثلاثين خمس مرات سبعة يعطيه ابو يوسف خمسة
كل سبعة وخمس ثلاث مرات في عشرة فيعطيه ابو يوسف
خمس عشر من خمس وثلاثين ومحمد من ستة وثلاثين هكذا

برهنوا في كذا في كذا وفي هذا النوع يعتبر تكثير الالواح
والاسلم ان يقول فاضرب بخرج ما يعطيه من ابويوسف
وذلك سبعة فيخرج ما يعطيه من محمد وذلك ثمانين
الجنة بعد الضرب اربعة وثمانين فاطعة من هذا المبلغ بعد
الضرب بالخير الذي ذكرنا في المناجحات لا اقل من الاضحية
اعني خديلا في اثنى عشر سنة وفلانين هذا هو الذي يعطيه
ابويوسف من اربعة وثمانين ثم اضرب خمسة في السبعة التي
ضربت الاثنى عشر فيها يصير خمسة وثلاثين هذا هو الذي يعطيه
محمد من اربعة وثمانين فان زاد ما يعطيه ابويوسف على ما
يعطيه محمد هكذا انفتح لي في بعض فكري بتفسيره وبيانه
وهو اليسر لكل غير نعم المولي ونعم النصير هذا ما ليس به تعالى
ينقله من فصول العمادي واسمه الهادي الى طريق الرستاد
الفصل الثلاثون في مسائل شتى وهو الختام وفي النوازل
لابي الليث السمري في باب مسائل شتى متفرقة قال محمد
بن الحسن اخبرني رجل من اصحابنا عن الحسن البصري انه سئل
عن رجل اي رجلا يحل له ان يتزوج ابنته فقال لا يحل له
او يكون هذا قال نعم فوصفوا له رجلا مخشا كان يفعل ذلك به
قال فقال لا يحرم ذلك شيئا قال محمد به فاخذ رجل ابويوسف
دارين متلاصقين فجعل صاحب احدي الدارين في دامن صاحب
وكان في العود من كذا وفي ذلك على صاحبه لداري له ان يمنع

من ذلك

من ذلك وان كانت وجوه الدواب الى جمل ارجاءه وليس له ان يمنع
فان كانت حوافرها الى الجوار فله منع سئل الفقيه ابو جعفر
عن فائس بن حبيب ارض رجل فاراد ان يحورها الى ارضه قال
ان لم يكن لها قيمة فلا بأس وان كان لها قيمة فان كان
من نوادر اهل الجاهلية فهو بمنزلة ارض الموالي وان كانت
من نوادر ما كانت بعد الاسلام فهو بمنزلة اللقطة يباع ويشتري
ثمند الى بعض مصالح المسلمين وكذلك كل لقطة يعلم انها كانت
كذا ينبغي ان لا تصدق به ولكن سبيلها ان تصرف الى
بيت المال لنوايب المسلمين وسئل عن رجل قال لامرأته
وفي يديها قدح من ماء وان شربت الما فانت طالق وان
صبيته فانت طالق وان رغبته الى شاة او وضعته
فانت طالق قال يرسل فيه يوما حتى يشف الماء وسئل عن
رجل قال لامرأته ان لم اجامعك على هذا الرمح فانت طالق
قال ينقلب لسقف ويخرج من الرمح من السطح قليلا ثم
يجاسر عليه وسئل عن رجل قال لامرأته ان كلمتك اولاً فانت
طالق ثم قال لامرأته ان كلمتك اولاً فانت طالق
الرجل ولا يحل له ان قد خرج عن حجبته بسلام المرأة وسئل
عن رجل قال واسه لا اشرب الخمر الا لا احد غيري من ذلك
ثم انه شرب الخمر من غير اضطرار قال لا يحل له ان يشرب الخمر
عليه كفر بهذه الكلمة وسئل ابو بكر عن رجل حلف ان لا
ياكل هذا اللحم فاكله غير مطبوخ قال لا يحل له ان ياكل

حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكمله على حاله لم يحدث كذلك قال
الفقيه وعنده أن يحدث وسيل عن سكران قال لا امرأة إن لم
تكن فلانة أو سعة دبر أمك فانت طالق قال هذا شيء غير
مفهوم ولا مقدر على معرفته فلا يقع به الحنث وسيل عن رجل
حلف أن لا ينام على الفراش ما دام في الغربة فتزوج امرأة في
بلدة هل يجوز له أن ينام على الفراش قال إذا تزوج امرأة
لا على نية أن يطلقها ولا نية أن يذهب بها فقد خرج من
أن يكون غريبا وإذا تزوجها على نية أن يطلقها أو على نية
النقل فهو غريب وسيل عن رجل في الثوري عن رجل وهب لرجل
ثوبا ثم اختلفت منه فأنهت له قال على الواهب قيمته
وليس الأمر بجمع الأعداء لقاضي قال الفقيه وهذا قول
أصحابنا وبه فآخذ ولو وهب لرجل درهم ثم استقرضها منه
فأقرضها جاز وليس للواهب أن يرجع أبدا لأن الحصة صارت
مستهلكا وصارت ديناً على الواهب وسيل عن رجل يبيع
عن الكسب فريضة هوام لا قال الكسب والعمل فريضة
بمقدار ما لا بد منه لأن من الفرائض ما لا يستطيع إدامته
إلا بأدائه كالصلوة لا يجوز لأبى الوضوء عليه حلف المأو عليه
لقيمته فريضة وعليه أن يلبس لباساً لأقامة الصلاة
ولا يرتفع ذلك إلا بالعمل لأنه ما لم ينتج النسيج ويحيط
الحنط ويوزع الزرع ويحناج إذا بزرع قبل ذلك سنة أشهر
وأما جعل أسيرى أهل الجنة فلا مأوناً وتكلف وأما الدنيا
فأنة

فأنة بالكلف وقال الله تعالى لا دم فلا يخرجكم من الجنة فسقي
بمعنى بالكسب في المعيشة لا فأكمل إلا يعرف جيبك وقال
عمر بن الخطاب وهو في الديار يجزع النخلة وقال تعالى انفقوا
من طيبات ما كسبتم وقال تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا
في الأرض وابتغوا من فضل الله يعني الكسب وقوله تعالى واخزف
يضره في الأرض يبتغون من فضل الله قال ويلقنا عن
بعض العلماء أنه قال لا تقوم الدين والدنيا إلا بما رزقنا بالعلماء
والأمراء والمجاهدين والكسب وقال نصير حديثنا صاحب الزهاد عن
المعلمي عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب الحلال
جهاداً وقال نصير حديثنا بعض أصحابنا عن علي بن يحيى عن
شبل عن عباد بن كثر عن الحسن قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم كسب الحلال فريضة بعد أداء الفريضة وحديثنا
أحمد بن يوسف الكوفي عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن
أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالبر فاني أباكم كان يترأس يعني
أبراهيم الخليل عليه السلام وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
باعتسار العرة أرفعوا رؤسكم واخرجوا فعدوا في الطريق ولا تكونوا
عبداً على الناس وقال نصير حديثنا يحيى بن المبارك عن معمر بن
الزهري عن مالك بن أنس عن عمار بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه
وسلم أذخر قوت سنة وقال نصير سمعت شقيق ابن أبراهيم
يقول عن رجل ولو سبط الله ليرزق لعباده ليفوز في الأرض قال
لوان الله تعالى وزق من غير كسب ليفوز في الأرض قال لوان

ولد المولود المبارك السيد محمد المنقب باني الخدم حقها في
 في خلافة عشر من يوم الاثنين من شهر ربيع الاول سنة ١٢٤٨ هـ

قد اوصى المعطي رحمه الله من فضل كلامه الذي اسعى لطيفه غلام
 ابا له عمل سعيد بعد ما كانه البدر مثل البدر السلام
 من نيل ساداه وقطب الوري اعني برعلوا انا وديهم
 اذخ اما شرفه محمد امين بجده محمد بن محمد السلام
 سنة ١٢٤٨



Copyright © King Saud University